الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس/ سيدي بلعباس

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم: اللغة العربية وآدابها

تيسير النّحو العربي بين القدامى والمحدثين، دراسة وصفية مقارنة

- ابن مضاء وعبّاس حسن أنموذجين-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأدب العربي

تخصص: علوم اللغة

إعداد الطالب:

- زارب الطيب

إشراف الأستاذ:

- أ.د فرعون بخالد

أ.د رفاس سميرة	أستاذة التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئـــــيسا
أ.د فرعون بخالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د. شعيب سليمة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د.يونسي محمد	أستاذ محاضر –أ–	م.ج تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د.رزايقية محمود	أستاذ محاضر –أ–	م.ج تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د. عويقب فتيحة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة معسكر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018– 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الشكر لله عز وجل على ما أمدني من جهد وصبر وتوفيق لإتمام هذا البحث.

ثم الشكر الجزيل والاحترام الكامل إلى أستاذي المحترم "فرعون بخالدّ على قبوله الإشراف على هذا البحث وعلى ما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات أعانتني على إتمام مشروع هذا البحث.

الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا البحث ومناقشته.

الشكر كذلك إلى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل المتواضع وإخراجه.

وأقف إجلالا لمن يسعى جاهدا في سبيل ترقية اللغة العربية والسمو بها إلى مصاف اللغات العالمية.

الطالب : زارب الطيب

إهـــــداء

إلى من قال فيهما الرحمان:

﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

(سورة الإسراء، الآية 23- 24).

إلى من جعل مرضاته في مرضاتهما

إلى من مهّدا إليّ الطريقة حتى أصل

إلى والدي رحمة الله عليه.

إلى والدتي أطال الله في عمرها .

إلى كل أفراد عائلتي..

الطالب : زارب الطيب

مقدمة

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

منّ الله سبحانه وتعالى علينا وعلى لغتنا العربية وشرّفها بأن أنزل بها كبته وشرّع لنا بها أفضل شرائعه فسمت وارتقت وتمت نعمته عليها وعلينا لمّا حفظها بحفظ القرآن الكريم، فقال: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[1].

ومن حفظه وعنايته سبحانه وتعالى للّغة العربية أن هيّأ لها أسباب ذلك الحفظ، فقيض لها علماء مخلصين خدموها خدمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ خدمة اللغة وعلومها.

ويعدّ النحو واحدا من تلك العلوم، إذ عني به أشدّ العناية ولقي اهتماما كبيرا من قبل علماء اللغة، الذين بذلوا جهودا جبارة في سبيل جمعها، واستقراء جُملها وعباراتها من قلب الجزيرة العربية ومن ألسنة أهلها الخلّص ثم تدوينها، حفاظا عليها وضمانا لسلامتها في جميع مجالات المشافهة والكتابة وتأسيس النحو العربي في شكل مجموعة قواعد استخلصوها واتفقوا عليها لتكون قانونا أساسيا عاما يخضع له كل من يرغب في تعلّم العربية، نطقا وكتابة.

ثم تتابعت جهود النحاة، وظهرت لديهم مصنّفات نحوية كثيرة عبر العصور، لينهل منها المعلمون والمتعلمون كل حسب حاجته ومستواه.

ولكن الذي حدث بمرور الزمن، هو ظهور تذمر وشكاوى ضد النحو العربي الذي وصفته مرة بالصعوبة ومرة بالتعقيد والغرابة، واستجابة لتلك الشكاوى تعالت صيحات ودعوات تنادي بتيسير النّحو ضمن جهود فردية وجماعية، اختلف أصحابها حول معنى التيسير ومفهومه الإجرائي، فمنهم من دعا إلى تغيير بعض قواعد النحو، وحذف بعض أصوله، ومنهم من حصر التيسير في إعادة

[1] - سورة الحجر، الآية 09.

ترتيب أبواب النحو وحذف بعضها واختصاره، ومنهم من دعا إلى تيسير الطرق التي يعلّم بها النحو وتطوريها متفاديا بذلك المساس بجوهر النحو وهيكله.

ومن أجل ربط الدراسات النحوية القديمة بالدراسات الحديثة في مجال تيسير النحو، بدا لي أنه من الضروري التنقيب الجيد والمقارنة الدقيقة بين جهود التيسير النحوي في القديم وجهوده في العصر الحديث، في مقارنة موسومة بـ: **تيسير النّحو العربي بين القدامى والمحدثين، دراسة وصفية مقارنة – ابن مضاء وعبّاس حسن أنموذجين–**.

تهدف هذه المقارنة أهم ما جاء في كتب تيسير النّحو العربي القديمة والحديثة، وتبحث في أسباب ودوافع تأليفها، وفي الطرق المتبعة في تيسير مادتها، كما تبحث كذلك في مدى نجاعة هذه الطرق قديمها وحديثها، في تيسير النّحو، وفي مدى تمكنّها من إزالة الصعوبة عنه، وتحسين الأداء اللّغوي كتابة ومشافهة كما تسعى لإمكانية الاستفادة من طرق تيسير النّحو التي وظفها النّحاة القدامى في مؤلّفاتهم وفي تدريسهم للمادة النّحوية وتوظيفها في الدّرس النّحوي الحديث.

ورأيت أنّه لا يتحقق هذا إلاّ بعد الإجابة عن الإشكالية التي بنيتُ عليها هذه الدراسة، وهي:

1- هل تختلف أسباب وأهداف وطرق التيسير النّحوي العربي بين القدامى والمحدثين؟

وقد اقتضت هذه الإشكالية وطبيعة البحث أن يكون في مقدمة وأربعة فصول، يأتي تفصيلها على النحو الآتي:

مقدمة تطرقت من خلالها إلى الإشكالية، الخطة، ثم المصادر التي اعتمدت عليها والصعوبات التي واجهتني.

ثم **الفصل الأول** الموسوم بـ: **تيسير النّحو العربي عند النّحاة القدامى**، بدأت فيه بذكر أهم الجهود التي بذلها النحاة الأوائل في وضع النّحو وتأسيسه، ثم تحدثتُ بعد ذلك عن الجهود التي بذلوها في تيسير النحو، وشرح مؤلفاته، من أجل اعتمادها في تعليم النحو للناشئة.

ثم أبرزت سمات كتب النحو التعليمية القديمة وطرق تأليفها، ثم بينت في ختام هذا الفصل الجوانب التطبيقية التي اعتمدها النحاة القدامى في تيسير النحو والكيفيات التي عملوا بها من أجل تحصيل الملكة اللّغوية للمتعلمين.

أما **الفصل الثاني** فقد عنونته : **ابن مضاء القرطبي وكتابه الرد على النحاة**، عرفت فيه بابن مضاء القرطبي، وبنشاطه العلمي، ثم أظهرت موقف غيره من النحاة الأندلسيين من كتاب سيبويه ثم تطرقت بعد ذلك إلى أساس هام من أسس النحو العربي، شغل مكانة في كتاب سيبويه وهو العامل النحوي وقيمتها في الدرس النحوي العربي.

ثم قمت بتقديم كتاب الرد على النحاة، فعرفت به وأظهرت منهج صاحبه في تأليفه، كما أشرت إلى مدى اهتمام النحاة المحدثين به، ثم بينت آراء ابن مضاء النحوية في كتابه الرد على النحاة.

لقد أوردت هذا الفصل الذي تضمن عناوين لأبرز ما تميّز به مضاء في موقفه من النحاة القدامى، مقارنة مع غيره من النحاة الأندلسيين، ولأبين مضمون كتابه "الرد على النحاة" ومكانته في الدرس النحوي الحديث، وخاصة في مجال تيسير النحو، ثم لأكشف سرّ اهتمام النحاة الوصفيين به.

فجعلت ابن مضاء وكتابه الرد على النحاة أنموذجا متميزا عن تيسير النحو عند النحاة القدامى.

أما **الفصل الثالث** فقد عنونته بـ: **تيسير النّحو عند النّحاة المحدثين**، بدأت فيه بتبيين انقسام النحاة المحدثين بين تجديد النحو وتيسيره، ثم ذكرت دواعي وأسباب تيسير النحو عندهم، ثم

تطرقت بعد ذلك لطرق التيسير النحوي الحديثة، وتناولت نماذج لأهم وأشهر كتب التيسير النحوي الحديثة وبينت أثرها في الأداء اللّغوي المعاصر، ليظهر مدى نجاح تيسير النحو فيها.

أما **الفصل الرابع** فقد حمل عنوان: **الأستاذ عباس حسن وكتابه النحو الوافي**، عرّفت فيه بالأستاذ عباس حسن وأظهرت موقفه من النحاة ونزعته النحوية، كما بينت بعد ذلك أهم آرائه في النحو، ثم تطرقت بعد ذلك إلى الحديث عن دعوته إلى تيسير النحو العربي، وكذا مفهوم التيسير عنده، ثم انتقلت لأعرّف بكتاب النحو الوافي، فقدمته من حيث شكله ومضمونه وأبوابه، وأظهرت تميزه عن باقي كتب التيسير النحوي الحديثة، واهتمام المدرسين به وأسباب ذلك، ثم ختمت الفصل بالأسس التي بناه عليها الأستاذ عباس حسن، وبآرائه واختياراته النحوية فيه.

أما **الخاتمة** فقد تطرقت فيها إلى النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

اقتضت طبيعة الموضوع أن أجمع بين المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن، لما لها من قيمة في تحقيق أهداف هذه المقاربة.

فقيمة المنهج التاريخي تتجلى في تتبع تاريخ ومراحل الإنتاج النحوي الأصلي والميسر والقديم والحديث، والمساعدة على إظهار أهم ما جاء في المؤلفات النحوية القديمة ويعرف بشخصيات أصحابها ويترجم لها، ويبرز توجهاتها النحوية. أما المنهج الوصفي، فيحمل على وصف الظواهر النحوية المدروسة قبل تحليلها، كما يعين على وصف قواعد النحو في ظاهرها دون إخضاعها إلى تعليل أو تأويل.

أما المنهج المقارن فهو ضروري ومناسب لمثل هذه الدراسة إذ لابد من المقارنة بين التيسير النحوي عند القدامى وعند المحدثين، من حيث أسبابه ودواعيه ومن حيث أهدافه وطرقه، من أجل استخلاص أوجه التشابه والاختلاف واستخلاص نقاط القوة والضعف بينهما، ليساهم القديم منهما في بناء الحديث.

لقد بدا الجمع مفيدا بين هذه المناهج، للربط بين ما هو قديم وما هو حديث للوصول إلى إجابات وتفسيرات تخص الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

لقد اعتمدت على هذه المناهج وسعيت لتحقيق أهداف الدراسة، رغم الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث المتواضع، ومن بين تلك الصعوبات أذكر ما يلي:

1- تشعب الموضوع الذي لامسته هذه الدراسة واتصاله بجملة من القضايا النحوية الحساسة (الأسس المنهجية للنحو العربي، تيسير النحو، تجديد النحو، الاتهامات الموجهة للنحو العربي، أصالة النحو العربي، الدرس النحوي الحديث وآفاقه...)
2- كثرة البحوث التي تناولت موضوع تيسير النحو، مما صعب الحصول عليها، والإطلاع عليها كلّها.
3- قلة المراجع التي تجمع بين الدراسات النحوية عند القدماء والمحدثين.
4- قلة المراجع التي تهتم بالجانب الإجرائي العَملي في تيسير النحو تدريسا وتعليما.
5- قلّة البحوث الّتي تقدّم طرقاً حديثةً وناجعةً لتيسير النّحو.
6- كثرة الانتقادات الموجّهة للنّحو العربيّ مقارنةً بالحلول المقترحة لمشكلة تيسير النحو.

ولما كانت يد العون ممدودة لم تقف هذه الصعوبات حاجزا دون إكمال هذا العمل، الذي آمل أن أكون قد حققت فيه قدرا محمودا من الفائدة العلمية.

وبعد فأشكر الله على نعمته وإحسانه، فكلّ عمل لا يتم إلاّ بتوقيفه ورحمته، فله الحمد والشكر في كل وقت وحين.

الفصل الأول

تيسير النحو العربي عند النحاة القدامى

الفصل الأول : تيسير النحو العربي عند النحاة القدامى

أولا- جهود النحاة في تأسيس قواعد النحو العربي.

ثانيا- جهود النحاة القدامى في تيسير النحو العربي وتعليمه.

ثالثا- سمات كتب النحو التعليمية و طرق التأليف فيه.

رابعا- الجوانب التطبيقية في تيسير النحو وتعليميه وكيفيات تحصيل الملكة اللغوية.

أولا– جهود النحاة في تأسيس قواعد النحو :

لقد كانت اللغة العربية ولازالت تلقى عناية أبنائها وغيرهم من علماء وأدباء

ودارسين قديما وحديثا، لأنها لغة العقيدة والشرع ولغة القران الكريم والحديث النبوي الشريف ولغة الشعراء في شتى أغراض الشعر وقوافيه ونظرا لما لهذه اللغة العزيزة من ارتباط وثيق بالقرآن الكريم فقد شمّر خدّامها على سواعد الجدّ لخدمتها والنّهوض بها إلى أسمى مستويات الرقي اعتزازا بها وصونا لها.

ومن أهم مظاهر العناية بها، الحرص على سلامتها من الخطأ واللّحن والدّخيل وتنقيتها من كل ما يخالف قواعدها الأصلية ببناء تصنيف نحوي يدفع الخطأ كلية عن اللسان العربي بعد اختلاطه باللسان الأعجمي .

ولعل أهمّ ما يعكس تلك العناية هو حبّ اللغويين والنّحاة لعربيتهم لأن : (من أحب العربية عُني بها وثابر عليها وصرف همته إليها، ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وأتاه حسن سريرة فيه ، اعتقد أن محمداً صلى الله عليه وسلم خير الرّسل والإسلام خير الملل والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات والألسنة والإقبال على تفهمها من الديانة، إذ هي أداة العلم ومفتاح الثّقة في الدّين . . .)[1].

بعد الفتح الإسلامي وانتشار الإسلام في رقع واسعة ومختلفة من الأرض وإقبال أهلها عليه واختلاطهم بالعجم، تفشى اللحن في العربية بين المتكلمين وظهر الفساد على ألسنة الكثير منهم ...

وقد لحن رجل في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال : "أرشدو أخاكم فإنه قد ضلّ"[2] وتعدى ذلك إلى قراءة القران الكريم، إذ أخطأ قارئ لما قرأ ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**

[1] – أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، حققه و رتبه ووضع فهارسه : مصطفي الشقا، إبراهيم الأنبا ري، عبد الحفيظ الشلبي، مطبعة شركة المرحوم السيد مصطفي الباجي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1954/2، ص : 21.

[2] – حديث نبوي شريف.

﴿وَرَسُولُهُ﴾ [1] بالجر فحزّ ذلك في نفوس الغيورين على كتاب الله وعلى العربية ، فحرصوا بعد ذلك بشدة على أن يفهم المسلمون قرآنهم وأن يقرؤوه قراءة خالية من الخطأ فوضعوا ضوابط وقواعد للغة العربية وقاموا بضبط المصحف الشريف.

1- ظـهـور اللـّحـــن:

ذكرنا أن أول ظهور للحن كان في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي عليه الصلاة والسلام فقد لحن رجل بحضرته فقال : "أرشدوا أخاكم فقد ضَلَّ"- حديث شريف-.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : "لأن أقرأ فأسقط أحبّ إلي من أن أقرأ فألحن".

وقال صلى الله عليه وسلم : "أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللحن".

وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر : (من أبو موسى فكتب إليه عمر، سلام الله عليك، أما بعد: فاضرب كاتبك سوطا واحدا وأخّر عطاءه سنة)[2].

ومن مظاهر اللحن كذلك أن ابنة أبي الأسود الدؤلي[*] ، (قالت لأبيها ذات يوم : يأبه (يا أبهْ) ما أشدُّ الحرَّ؟ فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بنيه، أو كلاما نحو هذا، ....فقالت له : لم أسألك عن هذا، إنما تعجبت من شدة الحر، فقال لها : إنّا لله، فسدت ألسنة أولادنا)[3].

---

[1]- سورة التوبة، الآية، رواية ورش.

[2]- أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين – تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المكتبة العصرية- صيدا بيروت، د.ت، ص: 19.

[*]- هو عمرو بن سفيان بن ظالم ، منسوب إلى الدئل بكسر الهمزة وهي مفتوحة للنسبة ، والدئل أبو قبيلة من كنانة ،سمي باسم دابة يقال لها الدئل بين بن عرس و الثعلب، وكان من القراء فقد قرأ على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، (مراتب النحويين، ص: 20).

[3]- أبو أوس إبراهيم الشمسان، مقدمة في تاريخ النحو، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية المملكة العربية السعودية، ط1/2011، ص : 13.

ومن ذلك أيضا أن أبا الأسود سمع رجلا يقرأ : (" أن الله برئ من المشركين ورسوله" بكسر اللام، فقال : لا أظن يسعني إلا أن أصنع شيئا أصل به نحو هذا ... فوضع النحو ورسمه للناس).

إذ تذكر الرواية أنه كان يقول لكاتبه :

(إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين فَفَعَلَ)[1].

وكان أبو الأسود يقصد بالنقط الرفع والنصب والجر وبالغنة التنوين وهي حركات لضبط الحروف وضبط أواخر الكلم، ليتميز عن بعضه البعض ولا تتداخل معانيه ويتعارف من خلالها على ما يقصده كل واحد منهم بكلامه ، ليفهمه الآخر ويرد عليه، مما سبق يمكن التساؤل عما فعله أبو الأسود الدؤلي.

هل هو وضع كامل للنحو وبكل تفاصيله، أم أنه تدوين لشيء منه ليكون بين أيدي الطلاب وشيوخهم ؟

لا شك أن القدماء حين نسبوا وضع النحو لأبي الأسود لم يكونوا يزعمون أنه قام بوضعه كاملا، بل قام بوضع اللبنات الأولى في بنائه ، وخطى فيه خطوات البداية وإلا فما مكانة جهود الذين جاؤوا من بعده أو عاصروه وأخذوا عنه في مشروع بناء النحو العربي وتأسيسه . ومنهم[2] : ابنه عطاء ويحي ابن يعمر العدواني {ت 129 } وميمون الأقرن ثم عنبسة بن معدان المهري وهو الذي يكنى بعنسبة الفيل .

[1] - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص : 23.

[2] - المصدر نفسه، ص : 24.

- **الـذين أخـذوا عـن أبي الأسود الـدؤلي :**

1. "عبد الله بن إسحاق .
2. أبو عمر بن العلاء.
3. عيسى بن عمر .
4. يونس بن حبيب الضبي.
5. شبيل بن عزرة الضبعي .
6. أبو الخطاب الأخفش .
7. عمر الراوية.
8. أبو جعفر الرؤاسي.
9. يحي بن يعمر .
10. عاصم القاري .
11. محمد بن محيصن.
12. حمزة الزيك.
13. الخليل بن أحمد.
14. أبو زيد سعيد بن أوس .
15. أبو عبيدة محمد بن المثنى .
16. الأصمعي أبو سعد عبد الملك بن قويب.
17. سيبويه"[1].

[1] - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص :24.

والمخطط الآتي يبين علاقة بعض هؤلاء النحويين ببعضهم :

أبو الأسود الدؤلي

(1)

بصرية

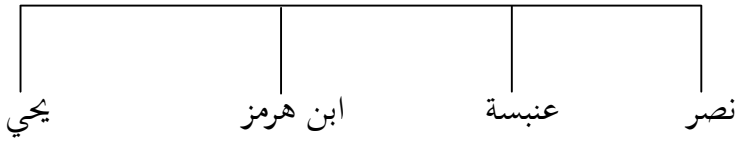

(2)

بصرية

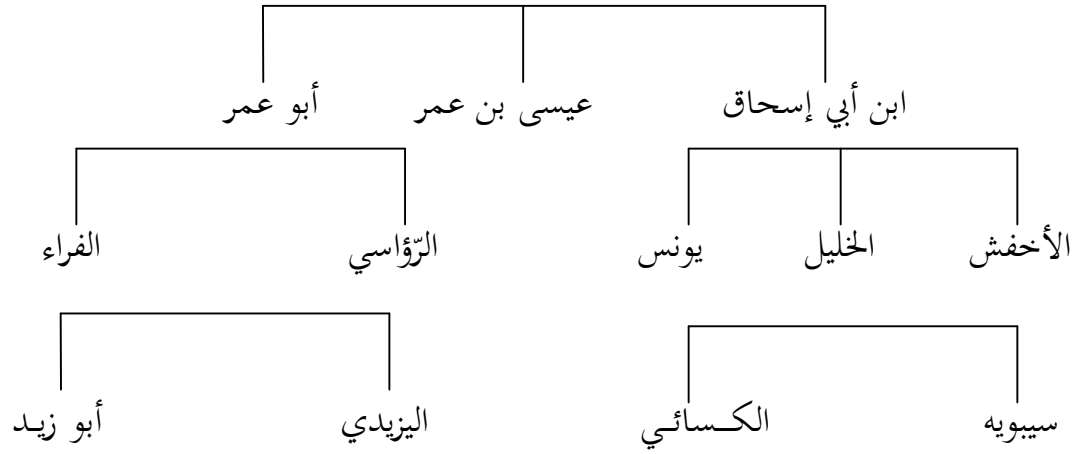

لقد كان لهؤلاء وغيرهم الفضل الكبير في النهوض بعلم النحو فهما وتدبرا وتدوينا، حتى خرج كتاب سيبويه إلى الوجود حاملا في طياته ما كان لديهم من النحو من أصول وفروع وقواعد نحوية وظواهر لغوية هي لهجات قبائل مختلفة وما يتعلق بالأصوات وبناء الكلمة والجملة العربية.

لقد ظهر الكتاب في صورة أولية متميزة لم يسبق إليها سيبويه، يقول عنه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله : (وبما أنه لم يسبقه على أصح الأقوال أي كتاب يماثله في غزارة المادة والدقة العلمية المتناهية فكأنه خرج من العَدم في ظاهر أمره وليس الأمر كذلك)[1].

لأن الذي احتوى عليه الكتاب كان معروفا عند النحاة ممن سبقوه ومهدوا له الطريق أمثال أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت172هـ) ويونس بن حبيب (ت182هـ) وحماد بن سلامة البصري (ت167هـ) الأخفش الأكبر (ت172هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وعيسى بن عمر الثقفي البصري (ت149هـ).

مما لا شك فيه أن صاحب الكتاب أنتفع بعلم هؤلاء كلهم وبجهودهم فكان عمله جهدا جماعيا لأعلام نحويين جمع إنتاجهم العلمي ورتبه في صورة متكاملة اعتنى بها علماء العربية عبر الزمان والمكان.

وما يثبت ذلك ويزيده قيمة إطراء كثير من العلماء للكتاب وثنائهم على صاحبه فهذا المبرّد (ت 285 هـ) يقول :(لمن أراد أن يأخذ عنه كتاب سيبويه : هل ركبت البحر ؟ تعظيما واستصعابا لما فيه)[2].

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرقم للنشر 2007- الجزائر، ج1، ص : 290.

[2]- السيرافي أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تح عبد المنجم خفاجة، مطبعة الحلبي، د.ط، د.ت، ص : 39.

ويقول الجرمي : ((ت 225 هـ) منذ ثلاثين سنة أفتي الناس الفقه من كتاب سيبويه)[1].

ويقول المازني (ت 249 هـ) : (من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستح ممّا أقدم عليه)[2].

ويقول بن جني :((ت 392 هـ) ولقد حطب (جمع) بكتابه هذا وهو ألف ورقة علما مبتكرا ووصفا متجاوزا مما يسمع ويُرَى))[3].

استطاع سيبوبه وشيوخه ومعاصروه من تحقيق ما كانوا يطمحون إليه بإرساء هيكل قواعدي متين للغة العربية حفاظا عليها وعلى كتابها الخالد من اللّحن، ولم يكن ذلك وليد الصّدفة أو نابعا من العدم بل كان نتيجة جهود جبّارة ومضنية مرّ خلالها النحو بمراحل ثلاث وهي: مرحلة التأسيس ومرحلة النضج ومرحلة التدوين[4] .

ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها ونحّاتها الذين برزوا فيها وبذلوا جهودا كبيرة في سبيل بناء صرح النحو العربي ومن أشهر نحاة مرحلة التأسيس نذكر :

- عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ).
- عيسى ابن عمر الثقفي (ت 149 هـ).
- أبو عمر ابن العلاء (ت 145 هـ).

أما مرحلة النضج فقد نضج النحو فيها على أيدي ثلاثة من عباقرة النحو العربي و هم :

---

[1]- تواتي ابن تواتي، مقال بعنوان : هل النحو العربي بحاجة إلى تيسير(2)، مجلة اللسانيات العامة 8، نقلا عن مجالس العلماء، للزجاجي، تح د. عبد السلام هارون، الكويت 1962، ص : 251.

[2]- البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تح د. عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي- القاهرة/1967م.

[3]- ابن جني أبو القيم عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار، ج3، ص : 212.

[4]- أبو أوس إبراهيم الشمسان، مقدمة في تاريخ النصوص، ص : 25.

- يونس بن حبيب (ت 173 هـ).
- الخليل بن أحمد الفراهدي (ت 170هـ).
- سيبويه (ت 180 هـ).

أمّا مرحلة التدوين فيجمع الدّارسون على بدايتها بظهور الكتاب لسيبويه وتقديمه للنّاس من طرف تلميذه الأخفش أبو الحسن (ت 215 هـ) وخلالها تكوّنت المدرسة البصرية النّحوية وتميّزت بمنهجها الخاص وبمصطلحاتها النّحوية ومن شيوخها نذكر صاحب الكتاب سيبويه الفارسي إمام النحاة وتلميذه الأخفش الأوسط (215هـ) أبو الحسن سعيد بن مسعدة فارسي كشيخه لكنه يفوقه سنّا وهو من أكابر نحاة البصرة والجرمي أبوعمر صالح بن إسحاق (ت 225) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني (247 هـ)، والمبرد أبو العباس محمد بن يزيد(285 هـ).

ثم تلتها مدرسة الكوفة التي تأسست على أيدي تلامذة شيوخ البصرة وأشهرهم:[1]

- الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (189 هـ) تتلمذ على الخليل بن أحمد وخرج إلى البادية وتزود بروايات الأعراب واتصل بيونس بن حبيب وأخذ عنه.
- الفراء أبو زكريا يحي بن زياد انتقل من البصرة إلى الكوفة وأخذ عن يونس بن حبيب لزم الكسائي ونشر علمه واستفاد من كتاب سيبويه.
- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد، لقد بذل هؤلاء الأعلام (بصريون وكوفيون) جهودا جبّارة ومضنية في سبيل إخراج مدونة النحو الأولى (كتاب سيبويه) وشرحها للقراء .

إن بحثنا في الجانب العملي لهذه الجهود ونظرنا فيه يقودنا إلى التساؤل فعلا عما قام به هؤلاء النحاة وكيف توصلوا عمليا إلى استخلاص القواعد النحوية وإلى استنباط الضوابط النحوية على اختلاف مستوياتها وكيف بنوها بعناية ودقة ؟

[1]- أبو أوس إبراهيم الشمسان، مقدمة في تاريخ النحو، ص : 55/54.

ويبدو المقام ملحا على الإجابة عن هذه التساؤلات الهامة ولو باختصار ولأجل ذلك لابد من البحث الدقيق في نشاط أعلام النحو المؤسسين وفي رحلاتهم إلى البوادي (الجمع ، الاستقراء ، وضع القاعدة) لجمع المادة اللغوية إما نقلا ورواية أو مشافهة واستقرائها* حسا وملاحظة ثمّ التوصل إلى القاعدة النحوية.

2-السّمـــــاع :

يعد السماع الأصل الأول في مباحث النّحاة المتقدمين وفي تنفيذاتهم فقد كان أداة جمع اللغة واستقصاء قوانين بنائها و للنحاة فيه سبيلان :

1- النقل أو الرواية .

2- مشافهة الأعراب في البوادي .

ويدخل في السبيل الأول القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما يجمعه النحاة من الرّواة والأعراب الذين كانوا يفدون إلى البصرة ويدخل في السبيل الثاني ما نقله النّحاة أنفسهم من مشافهة الأعراب في بواديهم وتسجيل أنماط مختلفة من كلام العرب شعره ونثره[1] .

اعتمد نحاة البصرة أهل البادية للأخذ عنهم لأنهم اعتبروا لغتهم من أوثق النصوص التي وصلتهم وذلك لبعدهم عن العجم من جميع جهاتهم ولأنهم أعمق في التبدّي وألصق بعيشة البادية .

---

*- الاستقراء هو منبع البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة وهو مهم يعني بالحسن والملاحظة والتجريب ويستهدف الكشف عن القوانين التي تفسر حدوث الظواهر .....ويبدأ بالملاحظة العلمية الدقيقة التي تؤدي إلى صياغة فرض أو مجموعة من الفروض لتفسير الظاهرة، د. حسام احمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دار الاقام العربية القاهرة، ط2007/1، ص : 11.

[1]- علي مزهر الياسري، الفكر النحو عند العرب، أصوله ومناهجه،تقديم د عبد الله الجبور، الدار العربية للمطبوعات بيروت – لبنان ، ط 2003/1، ص : 176.

ولقد افتخر البصريون على الكوفيين في أخذهم عن الأعراب أهل الشعر والقيصوم وحرشة الضّباء وأكلة اليرابيع فيقولون للكوفيين :

أخذتم عن أكلة الشّواريز وباعة الكواميخ، ومردّ ذلك أنّهم كانوا يأخذون عمّن سلمت لغتهم ولم يتطرق إليها الفساد فاهتدوا في ذلك إلى وضع ضوابط في التصنيف الزماني والمكاني للغة المروية والمسموعة .

أما بالنسبة للزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية.

أما الشّعراء فقد صُنّفوا أصنافا أربعة: جاهليين لم يدركوا الإسلام ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئا، ومحدثين أولهم بشّار بن بُرُد[1] فجرى الاستشهاد بالطبقتين الأوليتين واختلف حول الطبقة الثالثة .

وعموما فقد أجمعوا على أنه لا يحتجّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللّغة العربية[2].

وأما المكان فيقصد به الحدود المكانية للإحتجاج أو القبائل التي أخذت منها اللغة، لأن القبائل لم تكن على درجة واحدة في الفصاحة، ولم تنقل اللغة عنها كلها بل نقلت عن بعضها (....والذين نقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس ، وتميم ،وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب ، والتصريف- ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين ... ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط3/1964م، ص :19. نقلا عن كتاب الاقتراح للسيوطي، ص : 32.

[2]- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، مطبعة المعارف لحيدر آبار، 1310هـ ،ص .

بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة وغسان وإيّاد لمجاورتهم أهل الشّام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد قيس وأزد عمان لأنهم بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم)[1].

وقد اعتمد النحاة هذه الحدود المكانية والزمانية لأنها تحقق شروط نقاء اللغة المأخوذة وفق منهج علمي ساروا عليه تطبيقا لمبدأ الاستقراء والتصنيف، فلم يكونوا جامعين للغة فحسب بل كانوا مصنفين وباحثين فكتبوا في المقصور والممدود والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث والقلب والإبدال والأضداد ....[2]

لقد ساروا في منهجهم الاستقرائي على خطوات ثلاث هي :جمع المادة – التصنيف وجمع المصطلح – القاعدة النحوية، فالمادة اللغوية هي ما كان موجودا بين أيدي النحاة (انظر عنوان السماع) مسموعا أو مرويا وهي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما روي عن العرب من منثور الكلام والشعر، وتعتبر هذه المادة روافد اللغة العربية عند النحويين وأصل قوانينها الذي يجب أن يتبع .

[1]- عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف – مصر، 1971، ص: 83/82، نقلا عن المزهر في اللغة للسيوطي، ج1، ص: 211.

[2]- المرجع نفسه، ص : 110.

أما التصنيف وتجريد المصطلح فيسميه البعض بالتقسيم وهو يقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات فما توافق منها ائتلف وما تنافر منها اختلف وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما ائتلف منها متعددة الجوانب، كالشركة في الشكل أو في الوظيفة أو فيهما معا.

ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي التقعيد (والقاعدة النحوية هي المحصلة النهائية لمراحل الاستقراء السابقة إذ هي القانون الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه وهي جملة ذات شروط صياغية خاصة تقنن الصفات المشتركة بين أقسام المادة اللغوية وتحدد العلاقة بينها)[1] بناءً على شواهد نحوية تشهد على صحة هذه القواعد وتحميها من الطعن فيها.

3-القياس :

يذكر صاحب كتاب المستوفي في النحو للفرخان أن :كل علم بعضه مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بانتزاع من علم آخر . . . والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية وهو التعليلات[2].

يبين صاحب القول أن القياس أصل من أصول النحو العربي إلى جانب السماع ومعناه أن النحاة العرب استعانوا بعد السماع بالقياس فقاسوا ما لم يسمع عن العرب على ما سمعوه منهم ويشمل ذلك كل ما يتعلق بالكلمة وبنياتها الصرفية والتركيبية أو ما يتعلق بالأحكام النحوية إعرابا وبناء.

وتعريف القياس عندهم يبين ذلك ويوضحه.

[1]- حسام أحمد قاسم ،الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القران الكريم، ص : 172.

[2]- السيوطي عبد الرحمان، الاقتراح في علم الأصول، ص : 91 ، عن المستوفي في النحو للفرحان، تح د. محمد بدوي المنتون، دار الثقافة العربية القاهرة /1987، ص : 59.

يقول ابن الانباري : (القياس حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[1].

لأنه لا يمكن أن يكون كلامنا كله بمفرداته وتراكيبه واردا عن العرب، فالعرب إذا قالت مثلا (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى عمر وبشر...[2] فيمكن لمستعمل اللغة بذالك أن يركب جملة وهي كلمات كثيرة وفق المثال المسموع أو المروي ليتسع بذلك مجال الاستعمال اللغوي ويتحقق مبدأ الشمول في النحو العربي وتزداد اللغة نموا وثراء وسهولة على مستعملها، وهذا ما يوردِهُ ابن جني في خصائصه في باب : اللغة المأخوذة قياسا.

إذ يقول متحدثا عن بعض الأوزان التي قالتها العرب : (فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ..... فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فَعُل لقلت في مضارعه يفعُل،وإن لم تسمع ذلك : أن يسمع سامع ضؤُل ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه : يضؤُل وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه، لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون أو(تقبّلوها) وعمل بها المتأخرون معنى يفاد .....)[3].

كما يورد بابا آخر يسمّيه : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

فيقول : (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت : (قام زيد) أجزت ظرف بشر وكرُمَ خالد).[4]

[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح سعيد الأفغاني، دمشق/1957.

[2]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار الكتاب العلمية بيروت- لبنان، ص : 60.

[3]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج2، ص : 29/28.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص : 303.

وقد جعل النحاة للقياس أركانا أربعة وهي : الأصل والفرع والحكم والعلّة ومثال ذلك : رفع ما لم يسمّ فاعله (نائب فاعل)، فالفرع هو نائب الفاعل والأصل هو الفاعل والحكم هو الرّفع والعلة الجامعة هي الإسناد.

وإذا جئنا إلى أقسام القياس فإننا نذكر أشهر تصنيف له وهو ثلاثة أقسام[1] :

1- **القياس العام** : وبعضهم يسميه القياس الأصلي وهو إلحاق اللفظ بنظيره المسموع والمماثل ولقد استعمله النحويون في كثير من الأحكام وبالخصوص في أبنية المصادر والجموع وتصريف الأفعال والصيغ الصرفية.

2-**القياس النظري** : وهو إلحاق اللفظ بنظير غير مماثل أو بنظير غير مسموع فمثال الأول قياس ترخيم المركب المزجي على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، أما الثاني فتراه في صيغ مفردة قرر النحويون أنها تدخل في باب القياس مثل قولهم شنئ في النسبة إلى شنوءة ولو لم يكن لها نظير تقاس عليه.

3-**القياس التعليلي** : وهو ما يرد للتنبيه على علة الحكم، مثل قول النحويين إن الفعل المضارع أعرب قياسا على الاسم لمشابهته له في احتمال عدة معان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب.

وهذه المستويات الثلاثة في تصور القياس النحوي تبدو مواكبة لتطور تاريخ نشأته فلقد قيل إن بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من مدّ القياس وهذا قد يعني أنه قرر استقراء القواعد حتى وصل إلى تثبيت القياس الأصلي وفقا لمعايير الشبه اللفظي[2].

وللقياس النحوي مراحل يمر بها نختصرها في الآتي[3]:

[1]- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي بين الشرق و الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ص : 34.
[2]- المرجع نفسه، ص : 35.
[3]- نفسه، ص : 36.

1. رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها بحسب تماثلها في التركيب الإعرابي أو الصّيغ الصرفية وتقرير القاعدة اعتمادا على استقراء الغالب في السّماع.
2. استبعاد كل صيغة لم ترد في السماع ولو كانت موافقة للقياس النظري.
3. اعتبار ما خرج عن القاعدة المفردة سماعا منقولا يحفظ ولا يقاس عليه.

4-التعليل:

بعد السّماع والقياس اعتمد علماء العربية التعليل اللّغوي الذي امتلكه العربي في بيئته اللغوية ، وكذلك لأن معرفة هذه العلل يقوي الاستدلال اللغوي والنحوي عندهم ، والعلة ركن من أركان القياس وهي اجتهاد لغوي قام به النحويون منذ شروعهم في تأسيس النحو ، وبالأخص منذ بداية اهتمامهم بالقياس وتأصيله ، وقد بدأ الاهتمام بها عند بن أبي إسحاق ، ثم قام الخليل بن أحمد بإبراز التصور الواضح لطبيعتها وطريقة استقرائها وهي عنده تفسير لغوي يستكشف من طبيعة الكلام.

يقول الخليل : (....إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عـلله وإن لم ينقل عنها ذلك ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن كنت أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا "محكمة البناء" عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل كذا بعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة ذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير العلة ....فإن سنح لغيري علة كما عللته في النحو هو اليم مما ذكرته بالمعلول فليأت به ...)[1].

[1]- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، ص:37، نقلا عن الإضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 65.

يظهر من خلال هذا النص أن الخليل قد رسم منهجا في التعليل يبين الهدف منه وهو توضيح أسس القواعد والأفكار التي سنّها العرب في كلامهم ومهّد هذا المنهج للنحاة من بعده للبحث عن العلل المناسبة.

ولما كانت العلل النحوية من اجتهادات النحاة واختراعاتهم تعدّدت وتنوّعت بحسب درجات إعمال الذهن لكل منهم وبحسب ما خطر ببال كل نحوي بشرط أن تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

يقول صاحب كتاب : ثمار الصناعة ....أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في أقسام العلل : (اعتلالات النحويين صنفان : علة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا وهي واسعة الشّعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا)[1].

ويقول أبو القاسم الزجّاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو[2] :

القول في علل النحو:س وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.

فأما **التعليمية** فهي التي يتوصّل بها إلى تعليم كلام العرب لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره .....

وأما **العلل القياسية** فأن يقال : لِمَ نُصب زيد بـ إنّ في قوله : (إنّ زيدا قائم) ولِمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم ؟ والجواب في ذلك أن تقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى

[1]- السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص : 71.

[2]- أبو قاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص : 65/64.

المفعول فحُملت عليه وأُعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، فهي تُشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو: (ضرب أخاك محمد) وما أشبه ذلك .

وأما العلل **الجدلية النظرية** فكل ما يُعتلُّ به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أن

يقال لك : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبّهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال ؟ وحين شبّهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله ؟

إلى غير ذلك من التساؤلات، فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر .

بناء على هذه النصوص التي تبين مفهوم العلة النحوية وشرحها وتمثل لها وتبين كيفية استنباطها من كلام العرب وتدلّ على أنواعها يمكن استخلاص أمور أهمها :

1. إن هذه العلل أدركها العرب بعقولهم وإن لم تنقل عنهم، أي أنهم لم يصرّحوا بها .
2. استطاع الخليل وغيره من النحويين التماس وتبيين ما رأوه واعتقدوه عللا دارت في أذهان أصحاب اللغة.
3. إن العلل النحوية ليست عشوائية (اعتباطية) فمن استطاع أن يأتي بعلل أنسب من علل الخليل فليأت بها.
4. البحث عن العلل جزء من الدرس النحوي.
5. اللغة العربية لغة حكيمة البناء عجيبة النظم.

لا يجحد جاحد أن النحو العربي ذو تراث كبير وتاريخ طويل، ورغم هذا فإنه يمكن سبر كثير من القضايا المتعلقة به سواء تعلق الأمر بأشهر شخصياته أو أبرعها فيه أو بمصادره

وروايته وقيمتها أو بالدوافع الكامنة خلف بنائه وتشييده، ووضع ضوابطه ومصطلحاته وشرح مفاهيمه اللغوية الدّقيقة كالقياس والعلة.

ولعلّ أجلّ عمل في ذلك كلّه هو الاهتمام بكتاب سيبويه لأنه بلغ القمة فيما وصلت إليه الدّراسات النحوية في أواخر القرن الثاني للهجرة بعد أن صنع فيه صاحبه أعظم ما يصنع العالم لموضوعه حيث وفّاه حقّه من التقصّي والاستيعاب والنقد وتحرير المسائل وترتيب الموضوعات حتى استحق أن يكون كما سمّوه : قرآن النحو وأن يكون سيبويه إماما للنّحاة.

ولمّا ترك سيبويه كتابه للعلماء أقبلوا عليه دراسة وشرحا واستظهارا حتى أصبح فلكا تدور فيه الدراسات النحوية وغدا منطلقا أساسيا لكل كتاب يؤلّف في النحو واللغة وخير دليل على هذا كلّه هو أن اهتمام النّحاة بهذا الكتاب لم يتوقف إلى يومنا هذا وأن ما ألّفوه من مؤلفات ودراسات وبحوث ورسائل كلّها تدور حول الكتاب وصاحبه .

إلى هذا الحد من التّبيين لقيمة الكتاب يتبادر إلى أذهاننا التّساؤل الآتي : إننا إذا سلمنا باكتمال بنيان النّحو العربي بظهور كتاب سيبويه فما مكانة الجهود النّحوية التي تلته وخدمته؟

ثانيا–جهود النّحاة القدامى في تيسير النحو وتعليمه :

لقد تحلّق النّحاة حول كتاب سيبويه وتوالت المصنّفات في النحو وتتابعت كتبه شارحة لهذا الكتاب ومختصرَةً للمبتدئين ومطوّلة لمن فاقهم مستوى متناولة مسائلة وأصوله.

يقول الدكتور حازم سليمان الحلّي[1] : (ولقد توفّر على كتاب سيبويه عدد من العلماء شرحا للكتاب وشرحا لمشكلاته وشرحا لشواهده واختصارا لشروحه وممّن تصدّى لشرحه :

- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ).
- أبو عثمان بكر ابن محمد المازني (ت 248 هـ).
- أبو بكر بن السّرّاج (ت 316 هـ).
- أبو بكر محمد بن إسماعيل المعروف بحبرمار(ت 345 هـ).
- عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 347 هـ).
- الحسن بن عبد الله بن الحرزبان أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) وشرحه للكتاب من أحسن الشّروح.
- أبو علي الحسن أحمد ابن عبد الغفّار الفارسي (377هـ).
- أبو العلاء المعرّي (ت 449 هـ).
- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ).
- أبو عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت 646 هـ) وغيرهم، ومن أبرز من تصدّى لشرح مشكلاته[2].
- أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت 225 هـ).

[1]- حازم سليمان الحلبي، تيسير النحو إلى ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي– الرباط، ص : 2.

[2]- المرجع نفسه، ص: 03-04.

- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) وغيرهم.

ونهض فريق بشرح شواهده : ومنهم[1]

- أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ).
- أبو العبّاس محمد النحّاس (ت 338 هـ).
- يوسف بن الحسن بن عبد الله السّيرافي (ت 385 هـ).
- الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت 476 هـ).

وغيرهم، وهناك من اختصر شروحه وألّف بعض العلماء في الاعتراض عليه ومناقشته.

مما سبق فإن كتب هؤلاء النّحويين وغيرهم كانت تؤلّف لتبين ما احتواه الكتاب من حقائق نحوية، ولقد حرص أصحابها على استيفاء البحث في كلّ مسألة بذكر كلّ ما يتّصل بها ، والذي يريد أن يضيف جديدا لم يجد زيادة إلا بشرح كتب من سبقوه وتوضيح ما يكون فيها وقد صعُب فهمه أو إضافة الخلافات التي تظهر بين النحاة أو ما زادوه من علل وتأويلات وشواهد فازدادت بذلك مؤلفاتهم سعة وكثرة، كما كثرت كذلك المسائل الخلافية وتشعّبت وتنوّعت العلل والتأويلات العقلية كذلك، ومن ثمّة فقد رسخ في أذهان النّاس، وحتّى عند بعض المتخصّصين ــ بمرور الزمن ــ أن النّحو لا يساعد في اكتساب المهارة اللغوية وهو غير صالح لها ، ومنهم من اتّهم سيبويه بتعقيد النّحو أكثر من اللاّزم .

يقول الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح رحمه الله في هذا الباب: (فصحيح أنّ الكتب النحوية العربية القديمة مثل كتاب سيبويه وشروحه وكتب أبي علي الفارسي وتلميذه بن جنّي وغيرها غير

[1]- حازم سليمان الحلبي، مقال : تيسير النحو إلى ابن مضاء القرطبي ، ص : 04.

صالحة هي في ذاتها لاكتساب الملكة اللغوية لأنّ مضمونها علمي ونظري بحت فيسأل حينئذ من لا يعرف قيمة البحث النظري فلماذا ألّفت ولأي غرض يمكن أن ينتفع بها المتعلمون ؟)[1]

والإجابة عن هذا مضمونها كالآتي :لقد كان من الضّروري جدا أن تكون للعربية مدونة من القواعد المحرّرة والمستخرجة من كلام العرب لتكون بذلك علما لا تساهل فيه ولا تعسّف، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن طريقة تعليم اللغة العربية كان مرجعها هذا العلم الذي أقامه النحاة (الأحكام التي أقامها النحاة) هي ميدان آخر قائم برأسه تماما[2].

وعموما فإنه يكاد يجمع كثير من الدّارسين على أن المصّنفات النحوية انقسمت إلى قسمين :

– قسم اتّسم بطابعه النظري عمل فيه النّحويون على إعمال الذّهن واعتماد الإجتهاد الفردي خاصة في باب التعليل، ومن هذه المصنفات[3]: كتاب علل النحو ونقض علل النحو للغزه الأصبهاني وكتاب علل النحو لهارون المعروف بابن الحائك وكتاب علل النحو لأبي الحسن بن الورّاق (ت 325 ه) وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت338) وكتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات ابن الأنباري (ت577ه) والأشباه والنّظائر والاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت 911ه).

–وقسم اتّسم بطابعة التعليمي وألّف فيه الكثير وفائدته تقديم وعرض أبواب النّحو ومسائله في صورة واضحة حتّى يتمكّن الدّارسون والمتعلمون من الوقوف عليها وتطبيقها تخاطبا وكتابة وقراءة.

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، مقال : النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، ع.17/جوان/2013، ص : 10/09.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص : 14.

لقد عمل النّحاة القدامى فعلا على إثراء المكتبة اللّغوية العربية وتنويعها واجتهدوا كثيرا في تقديم النّحو في صورته الواضحة والملائمة للمتعلمين حسب ما يراه كل نحوي ووفق مكمن الصعوبة الذّي يكشفه ويتحسّسه، فكانت لهذه الجهود ميادين مختلفة وطرائق متنوعة ، حيث لكل طريقة مزيّتها التعليمية، وكتوضيح للصّنفين المذكورين سابقا حول هذه المؤلفات يمكن جعلها في مجموعات هي : كتب النحو العامة، الكتب التطبيقية، الكتب التعليمية، شروح الكتب، الحواشي، كتب المسائل، كتب المجالس، كتب التنظير.

أمّا كتب النّحو العامة فهي كتب عالجت جميع الموضوعات النحوية والصرفية وبيّنت أحكامها اعتماد على شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومن أقوال العرب وأشعارهم ومنها : كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السّرّاج والمفصّل في صناعة الإعراب للزّمخشري... الخ .

والكتب التطبيقية هي التي عالجت النصوص – منها القرآنية خاصة – بعرضها على القواعد النحوية والصرفية العربية وتحليلها تحليلا إعرابيا ومن أمثلتها : معاني القرآن للأخفش ومعاني القرآن للفرّاء ومجاز القرآن لأبي عبيدة ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج وإعراب القرآن للنّحّاس ومنها كذلك كتب شرح القصائد المعلّقات وغيرها وشروح الدواوين كشرح القصائد السّبع الطّوال لأبي بكر بن الأنباري وشرح القصائد التّسع للنّحاس وشرح ديوان زهير لثعلب ... الخ .

أمّا الكتب العتلمية فقد وضعها النّحويون مختصرة لتعليم المبتدئين وتهدف إلى إيجاز القواعد النحوية في نصوص موجزة كالمتون الشعرية والنثرية ومنها : الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي واللّمع لابن جنّي والتّفاحة في النّحو للنّحاس والواضح في علم العربية للزّبيدي والتوطئة للشّلوبين والفصول الخمسون لابن معطي ...

أما فيما يخصّ المنظومات الشّعرية والنّثرية فمنها : منظومة بن معطي ومنظومة الكافية الشّافية لابن مالك والخلاصة الألفية لابن مالك وألفية السّيوطي وكافية بن الحاجب وقطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام.

أما شروح الكتب فتتعلق بالكتب المطوّلة فتُشرح لغموض عباراتها وغزارة مادتها وتتعلق كذلك بالكتب الموجزة التي تحتاج إلى بسط وعرض.

ومن الشّروح نذكر : شروح كتاب سيبويه مثل : شرح السّيرافي وشرح الرّماني وشرح الصفّار. ومنها شروح كتاب الزّجاجي "الجمل" فشرحه بن أبي ربيع "البسيط". وبن عصفور "الشرح الكبير" والعلوي اليمني ومنها شروح الإيضاح لأبي علي الفارسي حيث شرحه الجرجاني في المقتصد وشرح المفصّل للزّمخشري شرحه ابن يعيش وابن الحاجب والجندي "الإقليد" والخوارزمي "التّخمير" وهناك شروح شَرح بها أصحابها كتبهم كشرح التسهيل لابن مالك وشرح بن عقيل على التّسهيل "المساعد" وشرح شذور الذهب لابن هشام وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي.

ومن شروح المتون النثرية : شرح كافية ابن حاجب ومنها : شرح الرضّي ومن شرح المنظومات : شروح ألفية ابن مالك حيث شرحها ابن الناظم وأبو حيّان والمرادي والمكودي وابن عقيل وابن هشام والسّيوطي.

ومن شروح الشواهد : شرح شواهد سيبويه للسيرافي وخزانة الأدب وشرح شواهد المغني للسيوطي.

أما الحواشي فهي التفصيلات الزائدة التي تكتب على الكتاب النحوي المشروح ومن أمثلتها حاشية على شرح بانت سعاد للبغدادي وحاشية الصبّان على شرح الأشموني وحاشية الخضري على شرح بن عقيل.

أمّا كتب المسائل والأمالي فهي كتب تشرح مسائل نحوية متفرقة، وقد تكون من إملاء الشّيخ على تلاميذه فتسمى بالأمالي ومنها : ما كتبه الفارسي مثل : المسائل الحلبيات والمسائل البغداديات والمسائل البصريات والمسائل الشيرازيات والمسائل الذهبيات والمسائل الدّمشقيات والمسائل العسكرية والمسائل العضديات والمسائل القصرية ...

ومن الأمالي : أمالي الزّجاجي وأمالي بن الشّجري وأمالي السّهيلى.

أما كتب المجالس فهي تسجل ما يدور في مجالس العلماء وهي نوعان : ما يتعلق بمجلس نحوي واحد ومنها مجالس ثعلب وما يتعلق بمجالس علماء مختلفين ومنها مجالس علماء الزّجاجي وهي مجال لعرض خلافاتهم وطرق استدلالهم.

أمّا كتب حروف المعاني : فهي كتب تبين وظائف حرف واحد أو مجموعة من الحروف ومنها : كتاب اللّامات للنّحاس واللامات للزجاجي وكتاب حروف المعاني للرّماني والأزهية في حروف المعاني للهروي وكتاب رصف المباني في حروف المعاني للمالقي وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي وكتب التنظير والخلاف التي تهتم بدراسة الفكر النحوي وأصوله وأدلته ومصطلحاته ومنها : الإيضاح في علل النّحو للزّجاجي وعلل النّحو للورّاق والخصائص لابن جنّي ولمع الأدلّة لأبي البركات وأسرار النحو لابن الأنباري واللّباب في علل البناء والإعراب للعكبري والإقتراح للسّيوطي والحدود للفاكهي والحدود للآبذي وخاصية كتب الخلاف أنها تعتمد على الأدلة التي تقوّي رأي نحوي أو آراء مذهبه لتدحض بها أراء الطرف الآخر وهي تركز على بعض الأصول النحوية لتحقيق ذلك ومنها : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري[1].

[1]- ينظر : أبو أوس إبراهيم الشمسان، مقدمة في تاريخ النحو، ص : 95/91.

ثالثا– سمات كتب النحو التعليمية القديمة وطرق التأليف فيه:

لقد اختلفت الكتب النحوية في طريقة تقديمها لعلم النحو، واتسمت بطابعها التعليمي سواء المطولة منها أو المختصرة ونحا بها أصحابها أنحاء متفرقة في التأليف وفق أنماط مختلفة مست توبيب هذه الكتب وترتيبها وطرق عرض المسائل النحوية فيها، كما مست كذلك محتوى هذه الكتب والمستوى التعليمي لها ومست كذلك اتجاهات أخرى للتصنيف ومن هذه الأنماط :[1]

1. أنماط التصنيف النحوي:

النمط الأول :

اهتم أصحابه بالتراكيب النحوية بصورة شاملة دون نظام معين واضح، وتعرف كتب هذا النمط بكتب الأبواب النحوية حيث يعقد لكل وظيفة نحوية أو تراكبية بابا خاصا بها كباب المبتدأ والخبر وباب الفاعل وآخر للمفعول به وآخر للنداء ومن هذه الكتب كتاب سيبويه* والمقتضب للمبرد والإيضاح للفارسي ومنها الألفية وشروحها.

النمط الثاني :

اهتم أصحابه بالمعمولات ومثاله كتاب اللمع لابن جني وكتاب المقدمة في النحو لعلي بن فضال بن على المجاشعي وكتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري وكتاب التسهيل وشرحه لابن مالك وهمع الهوامع للسيوطي.

النمط الثالث :

ويضم كتب العوامل التي صنفت حسب نوع العامل مثل كتاب الفصول الخمسون لابن معطي وقسمه خمسة أبواب ،الأول مقدمة والثاني حالة الفعل مع الفاعل والثالث فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال والرابع في النكرة والمعرفة وذكر التوابع والخامس في فصول متفرقة.

[1]- ينظر : محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص : 183، وكتاب مقدمة في تاريخ النحو، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ص : 96/95.

*- وإن كان بعض المستشرقين يثني على الكتاب وصاحبه ويعتبرونه بداية لنحو النظم.

النمط الرابع :

وهو نمط عالج النحو من منطلق عناصر الكلام **ويمثله** كتاب المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري وكتاب الكافية لابن الحاجب وسمي هذا النمط بقسم الأقسام الكلامية أي حسب أقسام الكلم الثلاثة : فجعل قسماً للأسماء وآخر للأفعال وثالثاً للحروف ورابعاً للمشترك وهناك أنماط أخرى لا تدخل تحت ما سبق ذكره ككتاب الجمل للزجاجي والواضح في علم العربية للزبيدي والضروري في صناعة النحو لابن رشد والمقرب لابن عصفور.

وهناك من يضيف نوعا آخر وهو كتب الأقسام والحالات والتي تجمع بين أقسام الكلم وحسب الحالة الإعرابية وقد تحمل مباحث أخرى مكملة عن الخط والتصريف مثل كتاب المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي الذي جعل كتابه في عشر مقالات تتضمن : الأسماء، المرفوعات، المنصوبات، المجرورات، التوابع، الأفعال، الحروف، المبنيات، الخط وأحكامه وما يجوز للشاعر في التصريف.

إن البحث عن سبب هذا الاختلاف بين النحويين في تأليفهم قد يقودنا إلى اعتبار الأمور التي كانوا يراعونها وعلى رأسها اختلاف مستويات المتعلمين، إذ نجد النحوي يبحث في كل مرة عن مدخل يناسب الفئة المستهدفة بمؤلفه خاصة إذا أحس بصعوبة الكتاب أو ببعض الشكاوى من المتعلمين وتنحصر المستويات التعليمية في مستوى المبتدئين ومستوى الشادين (مستوى علمي متوسط) ومستوى المتخصصين من فقهاء ومفسرين وأدباء وعلماء في الحديث وفي اللغة نحوها وصرفها، فلكل منهم غرضه الخاص في دراسة النحو وهذا ما جعل النحاة يسايرون هذه المستويات ويؤلفون وفقها وصولا لتحقيق أهدافهم.

2. مظاهر التفاوت بين المصنّفات النحويّة:

وإذا جئنا لنبرز مظاهر التفاوت بين المصنفات النحوية في مادتها العلمية –لا بين الدارسين فنذكر النقاط الأساسية التالية :[1]

1- تفاوت في الأبواب والمسائل.
2- تفاوت في الشواهد والأمثلة.
3- تفاوت في المصطلحات والتعريفات.

حيث يراعي هذا التفاوت فئات الدارسين المذكورة سابقا ويختار كل مؤلف أبوابا ومسائل وشواهد وأمثلة ومصطلحات وتعريفات تناسب كل مستوى فيندرج في تقديمها له ويوفيه فيها حظه من الشرح والتمثيل وإزالة كل ما يحسه المؤلف ويظنه عقبة تعيق فهم المتعلم فيدله على الفهم بمصطلحات مفتاحيه مساعدة وأحيانا بطرق واستدلالات تعليمية فاعلة ، وفيما يلي شرح لكيفيات توظيف هذا التفاوت في التأليف وأسبابه وأمثلته ومواقعه من هذه الكتب[2].

1- التفاوت في الأبواب والمسائل :

إن أهم ما يبرر هذا النوع من التفاوت هو مراعاة المستوى الذي وضع له الكتاب فيقتصر لدى المبتدئ على تقديم ما يتصل بعلامات الإعراب ومعرفة مواضع وعلامات رفع الاسم ونصبه وجره ومواضع رفع الفعل المضارع ونصبه وجزمه كما يزود الدارس كذلك ببعض المفردات الضرورية له وبأحكامها الخاصة مثل : مذ ومنذ وقط ورب وكم ويظهر هذا في المقدمة لخلف الأحمر.

[1]- محمد إبراهيم عبادة، كتاب النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص : 256 وما بعدها.
[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهناك بعض الأبواب والمسائل التي لا يتعرض لها النحوي في المستوى الأول فيتركها لمستوى أعلى منه، إذ نجد ابن جني في كتابه اللمع لا يعرض للاستغاثة ولا للاختصاص والتحذير والإغراء ولا لأسماء الأفعال ولا لأبنية الأسماء والأفعال ولا لأبنية المشتقات والمصادر وبحوث الصرف ما عدا النصب والتصغير .

كما أنهم لا يتعرضون للتفصيلات ويكتفون بما هو عام فقط ومناسب لمستوى الدارسين كابن جني في نفس الكتاب السابق الذكر فهو لا يشير إلى علامات الإعراب الأصلية والفرعية ولا إلى الإعراب الظاهر والمقدر كما يذكر تقدير الإعراب على الألف، يقول في باب الأسماء الستة : (واعلم أن الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال)[1].

ولا يشير إلى أنها علامات فرعية نابت عن العلامات الأصلية وهناك من النحويين من لم يشر كذلك إلى هذه العلامات لكنه يذكرها ويفصلها ويشرحها كما فعل ابن هشام في شرح متن قطر الندى كما تظهر مراعاة هذا التفاوت في التدرج الذي يلاحظ في تأليف الكتب ومثاله ابن مالك لما ألف كتبا بها تفصيلات عن دقائق النحو ككتاب : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ثم تبعه بشرح له، وألف كذالك في باب المختصر كتاب: عمدة الحافظ وعدة اللافظ واقتصر فيه على أهم أبواب النحو ولم يتطرق إلى التفصيل وعرض الخلافات.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن ما قدمه ابن مالك وسار عليه في مؤلفاته النثرية سار عليه أيضا في مؤلفاته المنظومة، كالكافية الشافية والألفية وما ذلك إلا ليسهل على المتعلمين حفظ المنظومات واسترجاعها، وتبعه في ذلك ابن هشام حيث مال كذلك إلى التدرج فألف مختصرا هو : قطر الندى وبل الصدى، للمبتدئين، ثم قدم لهم شرحا يفصل فيه ما أجمله في كتابه المختصر، وألف

[1]- ينظر : ابن جني، اللمع، ص : 101/99.

كذلك مختصرا آخر أسماه : شذور الذهب، ثم قدم له شرحا ،وألف كذلك كتابه المشهور : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وخير بيان على أهمية التدرج في التأليف والتعليم قول العلامة ابن خلدون في مقدمته :(إعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا ،وقليلا قليلا ، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب ، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال)[1].

2 – التفاوت في الشواهد والأمثلة :

الكثير من كتب النحو يتضمن عددا من الشواهد التي سيقت إما لتأصيل قاعدة نحوية عند حصول الخلاف بين النحويين أو لشرحها وتعليمها، وتكون إما قرآنية أو من الأحاديث النبوية الشريفة أو من كلام العرب شعرا ونثرا واختلافا في الزمان والمكان.

ويكون التفاوت في توظيف النحويين لها في مؤلفاتهم حسب نوعها وحسب القلة والكثرة فمنهم من نجده يكثر الاستشهاد بالقرآن الكريم لأسباب منها ، كون القرآن الكريم محفوظا في صدور المتعلمين أو لأن هذه الشواهد تساعد على فهمه أو بسبب حرص المؤلف على تقديم أساليب فصيحة ، كما فعل ابن هشام في كتابه : شذور الذهب ، لما ساق عدة شواهد قرآنية لتوضيح استعمال الجوازم والاسم الموصول .

ومن النحويين من يستعمل الأمثلة التي يصوغها هو ليوضح بها القاعدة ويعقد بها جانبا تطبيقيا ، وهي ظاهرة في كتب النحويين منذ سيبويه وهم يستعملونها ليسهلوا على المتعلمين فهمهم

[1]- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتنى به: هيثم جمعة تملال، مؤسسة المعارف، بيروت: لبنان، ص : 471/470.

ومنهم :أبو جعفر النحاس في كتابه التفاحة في النحو والزمخشري في كتابه الأنموذج ،وهما كتابان خاليان من الشواهد القرآنية والشعرية .

ولما كانت هذه الشواهد معينة على فهم القواعد وتوظيفها نطقا وكتابة فإنها كذلك معينة على تكوين ملكة اللسان العربي ، والكتب الغنية بالشواهد أفضل بكثير من الكتب العارية منها.

3- التفاوت في المصطلحات والتعريفات :

لقد تفاوتت مصنفات القدماء النحوية من حيث ذكرها وتوظيفها لهذه المصطلحات والتعريفات وخاصة التعليمية منها، ويظهر التفاوت كذلك من حيث الحفاظ على نفس التسمية للمصطلح أو نضجه وتغييره في مؤلف لاحق ومثال ذلك : مصطلح الأمثلة الخمسة فهو غير وارد عند سيبويه ولكنه يدل عليه بـ :(واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون .....وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة الجمع لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها..... وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون)[1].

والكلام نفسه عند المبرد[2].

أما الزجاجي فيقول : (والنون علامة الرفع في الأفعال خاصة ، وهي خمسة أمثلة من الفعل وهي : يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين)[3].

[1]- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، (1966- 1977)، ص : 20/19.

[2]- المبرد، المقتضب، ج4، تح: عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص : 82.

[3]- الزجاجي، الجمل في النحو، تح: د. علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985، وطبعة بولاق 1316هـ، ص: 03.

أما ابن عصفور فيقول : (كل فعل مضارع اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما أو ضمير الواحدة المخاطبة أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو ما جرى مجراهم أو علامتهم)[1].

وهناك مصطلحات لم تظهر عند القدماء بل استعملها المتأخرون وأكثروا منها ومن أمثلتها : الإعراب التقديري – العلامات الأصلية – العلامات الفرعية – الفعل المبني للمجهول – نائب الفاعل – لا النافية للجنس – شبه الجملة – المصدر المؤول الملحق بالمثنى – الأفعال الناسخة – النعت السببي – النعت الحقيقي[2].

أما التعريفات فهي بدورها قد اختلفت من صنف لآخر.

بعد الإشارة إلى تفاوت المصطلحات النحوية من مصنف لآخر يبدو المقام ملحا لحصرها في مجموعات انتظمها فيها الدارسون وصنفوها إلى ست مجموعات ذات دلالات مختلفة وفيما يلي تعريف بهذه المجموعات[3].

أ– مجموعة المصطلحات الوصفية : وهي التي تصنف المادة اللغوية المجموعة تصنيفا يعتمد على المعيار الشكلي الذي يفرق بين الأقسام بعلامة لفظية أو المعيار الدلالي الذي يميز بينها بفروق معنوية ، ويدخل فيها مصطلحا : الماضي والأمر ويخرج عنهما المضارع الدال على الحال أو الاستقبال ويضارع اسم الفاعل ويجري مجراه في الإعراب كما تخرج من هذه المجموعة المصطلحات التالية : الدالة على الاشتقاق كالمصدر والدالة على حجم المادة نحو : المطرد والنادر والقليل والشاذ ، لأن هذه المصطلحات قد حملت حكما قيمياً ودلالة معيارية غير وضعية وتدخل ضمن هذه المجموعة

[1]- ابن عصفور، المقرب، ج1، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، سنة 1971- 1972م، ص : 48.

[2]- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي وأصوله وأسسه و قضاياه وكتبه، ص : 268.

[3]- حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص : 88 وما بعدها.

مصطلحات أقسام الكلمة ومصطلحات الأحكام النحوية وعلامات الإعراب والمصطلحات الدالة على الأساليب.

ومن مصطلحات أقسام الكلمة : كلمة اسم ، فعل ، حرف ، مفرد ، مثنى ،جمع ، مقصور ممدود ، مذكر ، مؤنث ،نكرة ، معرفة ، معرب ، مبني ، ماضي ، أمر ، متعد ، أفعال الشك ، أفعال الرجاء ، أفعال الشروع ، جملة ، جملة اسمية ، جملة فعلية ...

ومن المصطلحات الدالة على المواقع الإعرابية والوظائف النحوية المصطلحات التالية : مبتدأ، خبر، فعل ،فاعل ، مفعول به ، مفعول له ،مفعول معه ، مفعول مطلق ، مفعول فيه ، ظرف ، ظرف زمان ، ظرف مكان ، مضاف ، مضاف إليه ، صفة ،نعت ، بدل ، توكيد ، عطف ، تمييز ،حال ، مستثنى .

ومن مصطلحات الأحكام النحوية وعلامات الإعراب المصطلحات التالية : رفع ، نصب، جر {خفض }، جزم، ضم ، فتح ، كسر ، وقف ، ضمة ، فتحة ، كسرة ، سكون .

أما مصطلحات الأساليب فمنها : الخبر، الإنشاء، النفي(الإنكار)، الإثبات ، الأمر ، الدعاء، النهي ، العرض ، التخفيف التمني ، الترجي ، النداء ، التحذير ، الإغراء .

ومن مصطلحات التعلق : مصطلحات القطع ، الاستئناف ، الاتصال ، الوقوع ، النسبة ، الإسناد ، المسند ، المسند إليه ، البناء ، المبني له ، المبني عليه ، كما تدخل في هذه المصطلحات الوصفية بعض ترجمات الأبواب التي لم يسبق ذكرها نحو النسب والتنوين (الصرف) والممنوع من الصرف .

ب- المصطلحات التحويلية : وهي مصطلحات تتصل بفكرة الأصل والفرع وتشير إلى أن بعض المفردات أو التراكيب محول عن مفردات أو تراكيب أخرى وتشمل هذه المجموعة عددا من

المصطلحات العامة الدالة على مطلق التغيير نحو مصطلحات : التحويل ، التأويل ، التقدير ، التغيير، التحريف ، الصرف ، العدل ، التوسع ، المجاز ، الضرورة ، كما تشمل المصطلحات التي تشير إلى فكرة الأصلية والفرعية : نحو : الرد ، الاشتقاق ، المصدر ، السلامة في النحو قولهم { جمع مذكر السالم } ، والتكسير ، الظاهر ، الباطن ، العلامات الأصلية للإعراب ، العلامات الفرعية للإعراب النواسخ .

المصطلحات الدالة على مظاهر التحويل المختلفة نحو : المصطلحات الدالة على الحذف مثل : النقصان ،، الإضمار ، الاستتار ، الإيجاز ، الترك ،الإخفاء ، الاسم المنقوص، الفعل الناقص، نزع الخافض ، الترخيم ، وكذلك المصطلحات الدالة على الزيادة مثل الحشو، اللغو، الصلة، الفضل ، الإسقاط ، الإقحام ، الإطناب ، التضعيف ، المهموز ، الإشباع الإلحاق .

ومن المصطلحات الدالة على بعض مظاهر التحويل : مصطلحات التقديم والتأخير .

نحو : الفصل والنقل، الفريق ، القلب ، اللام المزحلقة وكذلك المصطلحات الدالة على الإبدال : وهي المصطلحات التي تشير إلى إبدال حرف أو كلمة بحرف آخر أو كلمة أخرى ومنها مصطلحات: البدل ، العوض ، التضمين ، النيابة ، المصدر ، المؤول .

ج– المصطلحات التعليمية : تشمل هذه المصطلحات ما يلي : التعليل ، العلة ، السبب ، كما تشمل المصطلحات الدالة على أنواع العلل المختلفة ومصطلحات العمل : العامل ، المعمول ، الكف ، التعليق ، الإلغاء.

وسائر العلل الدلالية نحو : علل الفرق ، التوكيد ، أمن اللبس.

وسائر العلل التحويلية نحو : علل الاصطحاب ، الرد إلى الأصل ، الدلالة على الأصل العدل ، التركيب ، الحمل على المعنى.

والعلل الجدلية : علل التغليب ، المعادلة ، التقوية ، التضاد ، الأولى.

والعلل القياسية : الإجراء ، المضارعة ، التشبيه القياسي ، الحمل على المعنى ، الحمل على الضد ، الحمل على النظير ، الحمل على التوهم أو الحمل على الغلط .

د– **المصطلحات المعيارية:** هي مصطلحات تحتمل أحكاما وتدل على تقويم الأداء اللغوي أو تلتزم بنمط معين منه مثل مصطلحات : الجواز ، الوجوب ، اللحن ، الخطأ ، الغلط ،وقد استعمل النحاة مصطلحات كثيرة للدلالة على ما يقبلون مثل : الجيد، الحسن، البالغ ، ومصلحات كثيرة للدلالة على ما يرفضونه نحو : الرديء، القبيح ، الفاحش ، الخبيث ...

ومجموعة للدلالة على حجم المادة مثل : المطرد ، الأكثر ، الكثير ، الغالب ، القليل ، النادر والشاذ.

هـ– **مصطلحات السياق الخارجي** : والسياق الخارجي هو ما يتضمن العناصر غير اللغوية للحدث الكلي وبعضها يتصل بالمتكلم أو المخاطب أو سياق الخطاب ومن مصطلحات هذه المجموعة : خطاب ، يخاطب ، متكلم ، مخاطب ، مخاطبة ،موقف "مقام حال" إشارة ، غيبة ،حضور نكرة مقصودة ،نكرة غير مقصودة ، مقاصد المتكلم .....

ما هو واضح على هذه المصطلحات هو سيطرة المصطلحات الوصفية على الأنواع الأخرى ويرجع ذلك إلى طريقة نشأتها ، كونها نتيجة بعد استقرائي كبير قام به النحاة وميزته الملاحظة الدقيقة والسماع .

ومما يقتضيه المقام في هذا الموضع بالذات "إبراز بعض سمات كتب النحو التعليمية" هو التركيز كذلك على ما اختص به نحاة الأندلس في مصنفاتهم النحوية بغرض إثبات الحجة على بعضهم فيما ذهبوا إليه ورد مواقفهم من النحو العربي وأصوله كما ستتضح في ثنايا هذا العمل، من

نحاة الأندلس من جنح إلى تسيير النحو على الدارسين فتناوله بطريقة تجمع أصوله في عبارة موجزة خفيفة ، مركزة ، فوضعوا المتون التي ضمت قواعد النحو وأصوله إما بطريقة النثر كوضع المقدمات والمختصرات ، كالتوطئة للشلوبين ومثل المقرب لابن عصفور ، والتسهيل لابن مالك وغيرها ، وإما بطريقة النظم كوضع المنظومات النحوية التي يشتهر بها الأندلسيون والتي لها كبير الأثار في حفظ القواعد النحوية وتيسير ذلك على طلاب العلم ، كمنظومة الكافية الشافية لابن مالك والدرة الألفية له وغيرها[1].

كما نجد بعضهم يتناول النحو بطريقة التوضيح والتيسير وفق رموز العبارات وبيان المقصود بالألفاظ ،فصنفوا أنواعا من الشرح مختصرة ومطولة منها : الاقتضاب لابن السيد وشرح الجمل لابن خروف والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، وكذلك شروح لشواهد بعض الكتب مثل: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن هشام الخضراوي وهناك بعض النحويين من اهتم بالشرح فقط مثل: أبو محمد الورقي الذي لم تذكر له كتب الشرح إلا شرح المفصل وشرح المقدمة الجزولية وابن الباذش الذي ألف : شرح كتاب سيبويه وشرح المقتضب وشرح أصول بن السراج وشرح جمل الزجاجي وشرح إيضاح الفارسي وما يظهر جليا في هذا الجانب هو أن نحاة الأندلس اهتموا كثيرا بنحو المشارقة وأهله ويبين ذلك الشروح المتعددة على كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي وشرح المقدمة الجزولية وشرح التسهيل وشرح الألفية وكلها تدل على إعجابهم بالمشارقة رغم ظهور بعض الانتقادات التي تمثل آراء شخصية لأصحابها.

[1]- خالد عبد الرحيم عبد الإله، الفكر النحوي عند النحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين- دراسة وتحليل- مكتبة الآداب القاهرة، ط1، ص : 60.

3- نماذج متنوعة لمصنفات التيسير النحوي:

بعد عرض أهم جهود النحاة في مجال تيسير النحو وتسهيله وعرض أشهر مصنفاتهم في ذلك والسمات التي تميزت بها هذه المصنفات في صورة عامة ومختصرة ، هذا عرض لطرق التأليف في هذه الكتب يبين أقسامها من حيث الحجم ومن حيث طريقة النظم ويمكن حصرها في ما يلي : المختصرات ، المتون ، الشروح ، الحواشي ، التقريرات.

أ- **المختصرات** : هي كتب مختصرة خاصة بالمبتدئين ، تقدم المادة النحوية بأسلوب مناسب لهم يساعدهم على تعلم العربية انطلاقا من المبادئ الأولية لعلم النحو وما يسجل عنها هو أن حركة التصنيف فيها لم تتأخر كثيرا عن كتاب سيبويه وهذا إذا ما نظرنا إلى أصحاب هذه المختصرات من معاصري صاحب الكتاب أو من أتباعه والمتتبع لكتب التراجم يسجل حضورا قويا لها في التراث النحوي العربي وهذا ذكر لبعض منها مع أصحابها[1]:

- الجمل في النحو للخليل ابن أحمد (ت175 هـ).
- مقدمة في النحو لخلف الأحمر البصري (ت 180هـ).
- مختصر في النحو لأبي محمد اليزيدي (ت 202 هـ).
- مختصر في النحو للكسائي (ت189 هـ).
- مختصر نحو المتعلمين للجرمي (ت 225 هـ).
- مختصر في النحو لأبي جعفر ابن سعدان الضرير (ت 231 هـ).
- مختصر في النحو لابن قادم (ت 251 هـ).
- المدخل في النحو للمبرد (ت 285 هـ).
- المختصر لهشام الضرير (ت 290 هـ).

[1]- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي وأصوله وأسسه وقضياه وكتبه، ص : 276/275.

- مختصر النحو لثعلب (ت 291هـ).
- مختصر في النحو لابن كيسان (ت 299 هـ).
- مختصر في النحو لأبي موسى سليمان الحامض (ت 305 هـ.)
- مختصر نحو لأبي عبد الله محمد بن العباس بن أبي محمد اليزيدي (ت 310 هـ).
- مختصر في النحو للزجاج (ت 310 هـ).
- مختصر في النحو لأبي بكر عبد الله بن محمد قشير النحوي(ت 315 هـ).
- الموجز الصغير لابن السراج (ت 316).
- الموجز لأبي بكر محمد بن أحمر ابن منصور الخياط (ت 320 هـ).
- مختصر في النحو لأبي الطيب الوشاء (ت 325 هـ).
- الموجز في النحو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن موسى الكرماني (ت 329 هـ).
- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت 338).
- الإيجاز في النحو للرماني (ت 384 هـ).
- العوامل المائة للجرجائي (ت 471هـ).
- مقدمة في النحو لعلي بن فضال بن علي المجاشعي (ت 479 هـ).
- مقدمة في النحو لمحمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي(ت 510 هـ).
- الأنموذج للزمخشري (ت 528 هـ).
- الأوسط في النحو لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215 هـ).
- المدخل إلى علم النحو للمفضل بن سلمة.
- مختصر في النحو لابن شقير (317 هـ).
- المقنع في النحو لنفطويه أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان (ت 323 هـ).
- الجمل في النحو للزجاجي (ت 337 هـ).

- مختصر موجز في النحو لأبي منصور الجواليقي (ت 540 هـ).
- مختصر في النحو لأبي محمد عبد الله بن بري (ت 582 هـ).
- المصباح لأبي الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبي المكارم المطرزي (ت 610 هـ).
- قبة العجلان في النحو لعبد اللطيف البغدادي (ت 628 هـ).
- الكافية لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين الأندلسي
- عدة الحافظ وعمدة اللافظ لابن مالك (ت 672).
- الملخص في النحو لابن أبي الربيع (ت 688 هـ).
- لب اللباب للبيضاوي (ت 716هـ).
- اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ).
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (ت 761 هـ).
- شذور الذهب لابن هشام (ت 761 هـ).
- أوضح المسالك لألفية بن مالك لابن هشام (ت 761 هـ).

من هذا العرض السريع لهذه المؤلفات النحوية التي ألفها العلماء في شكل مختصرات يمكن للباحث أن يستنتج رغبة هؤلاء في تسيير النحو على الناشئة خاصة لما أحسوا بصعوبة المطولات عليهم ، ففكروا في أسلوب لتسيير النحو فابتكروا المختصرات التي اختصرت بعض أبواب النحو وحذفت بعضها الآخر وقدمت للقارئ المبتدئ ما يقدر على فهمه وحفظه مراعين بذلك مستواه وحاجته من قواعد النحو وأساليب العربية ومصطلحاتها ومبتعدين عن التعقيد والحشو وكل مما لا يستوعبه الطالب المبتدئ في النحو.

لم تكن المختصرات الطريقة الوحيدة التي سعى بها المصنفون إلى تسيير النحو العربي بل ظهرت طريقة أخرى تشبهها من حيث اختصار الأبواب وتقريب المسائل من أذهان المتعلمين إ إنها طريقة تصنيف المتون النحوية.

ب–المتون النحوية:

تعريف المتن لغة : قال ابن فارس في مقاييسه :

الميم والتاء والنون : أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول[1].

ويطلق المتن لغة على معاني متعددة :

– الحلف : يقال : متن لي بالله أي حلف

– الذهاب في الأرض – اللفظ–النجاح – الرجل القوي[2].

– تعريف المتن في الاصطلاح : يطلق على مبادئ فن من فنون جمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد والتفصيل والشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة وذلك لضيق المقام عن استيعاب هذا ونحوه[3].

وهي أيضا مؤلفات مختصرة سهلة الحفظ تحوي مسائل كثيرة بأسلوب وجيز، تعين الطالب على ضبط أصول مسائل العلم.

– **ما تتميز به المتون** : للمتون ميزات ميزها بها المصنفون عن باقي مصنفاتهم واتجهوا فيها إلى الاختصار وتسهيل الحفظ ونذكر منها

1. الاختصار الشديد والعبارة المركزة الموجزة .
2. ألفاظها وعباراتها مضغوطة وتعتمد على الإيماء والإشارة والتلميح .

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة، م.ت.ن، تح: عبد السلام هارون، ط1، إتحاد الكتاب العربي، 2002، ج5/ ص 236.

[2]- ينظر : الخليل ابن أحمد، معجم العين، م.ت.ن، تح د.مهدي المخزومي، ود.إب راهيم الحمرائي، ج8/ص : 131.

[3]- خالد عبد الرحيم عبد الإله، الفكر النحوي عند نحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع هجريين، ص : 86، نقلا عن الدليل إلى المتون العلمية ، الشيخ عيد العزيز ابن إبراهيم بن قاسم ، د.ط، دار الرياض – مكة، د.ت ، ص : 39.

3. تحشد كمية من القواعد والمعلومات في عبارة موجزة غاية في الإيجاز

تأتي المتون مستغنية عن التفصيل والخلاف وذكر الشواهد والعلل والتأويل.

4. يكون المتن صغير الحجم جيد الاختصار يراعي المستوى الذي يوضع له.
5. تنقسم المتون إلى متون منثورة ومتون منظومة.
6. تتضمن الإيجاز والرمز استجابة لما تقتضيه الأوزان الشعرية من تقديم أو تأخير أو حذف (مقال : المتون والشروح الحواشي والتقريرات في التأليف اللغوي).

– **المتن المنظوم** : ظهر عند العرب في القرن الثاني الهجري لما ازدادت حاجتهم إلى التعلم وهو نوع من التصنيف يعين على حفظ المعلومات ونقلها ويكون شعرا لأن العرب امتلكوه وهو عندهم وسيلة مشوقة مساعدة على الحفظ وييسر على الطلاب طرق الإلمام بالمعارف وحفظها وسرعة استحضارها وقت الحاجة وتذكر المصادر أن أول منظومة في النحو ترجع للخليل ابن أحمد الفراهدي (170هـ).

قال خلف الأحمر (ت 180 هـ).

وحروف النسق خمسة وقد ذكرها الخليل في تفصيلاته في النحو:

فانسق وصل بالواو قولك كله وبلا وثم واو فليست تصعب

الفـــاء ناسقة كذلك عنـدنا وسبيلها رحب المذاهب مشعب

ثم تتابعت بعدها المتون المنظومة ومنها :

- أرجوزة في النحو لأحمد بن منصور اليشكري (ت 370 هـ).
- أرجوزة في النحو للحريري (ت 516هـ) تسمى ملحة الإعراب وسنحة الآداب.
- متن في النحو للحسين ابن أحمد بن خيران البغدادي (ت 600 هـ).

- منظومة النحو لنجم الدين الخضراوي (ت 663 هـ).
- أرجوزة في النحو لشهاب الدين أبي شامة المصري (ت 665 هـ).
- منظومة في النحو لشهاب الدين الخوالي (ت 693 هـ).
- أرجوزة في النحو لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ).
- منظومة في النحو لعلاء الدين طيبرس (ت 749هـ).
- منظومة في النحو لابن الوردي (ت 749هـ)تسمى التحفة الوردية.
- أرجوزة في النحو في حكم لو لتقي الدين السبكي (ت 756 هـ).
- أرجوزة في النحو : في المقصور والممدود لشمس الدين الهواري (ت 780 هـ).
- منظومة في النحو عن متن غاية الإحسان في علم اللسان لتقي الدين عبد الرحمان بن أحمد الواسطي البغدادي (ت 781 هـ) والمتن لأبي حيان الأندلسي.
- منظومة في النحو:تسمى الحلاوة السكرية لشعبان بن محمد المصري الأثاري (ت 828 هـ) وله ألفية سماها : كفاية الغلام في إعراب الكلام.
- أرجوزة في النحو لشهاب الدين بن عربشاه الدمشقي (ت 854 هـ).
- ألفية في النحو والتصريف والخط لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ).

– منظومات نحوية أندلسية :[1]

إن أول نحوي أندلسي نسبت إليه منظومة نحوية هو : أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف بن غزوان الفهري الشنتمري وله منظومات كثيرة في النحو وفي الغريب والخط وفي القراءات.

[1]- خالد عبد الرحيم عبد الإله، الفكر النحوي عند نحاة الأندلس للقرنين السادس والسابع الهجريين،ص : 96، نقلا عن بغية الوعاة للسيوطي، ج1/ص : 236/253.

ثم توالت بعده المنظومات ومنها :[1] منظومات للإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت 672 هـ) في النحو والصرف منها :

1. الكافية الشافية : وهي أرجوزة جمعت معظم مسائل النحو والصرف.
2. الخلاصة وتسمى بالألفية وهي اختصار للكافية الشافية.
3. المؤصل في نظم المفصل.
4. المفتاح في أبنية الأفعال وهي منظومة تعرف ب : لامية الأفعال.
5. الفوائد في النحو وهي منظومة نثرها الإمام الجياني في كتابه الفوائد النحوية والمقاصد المحوية.

- منظومة العلامة أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن القرطاجني الأنصاري الأندلسي (ت684هـ) وهي منظومة من البحر البسيط مكونة من مائتين وتسعة وعشرون بيتا.

- منظومة أبي الحكم مالك بن عبد الرحمان بن على بن عبد الرحمان المالقي المعروف بابن المرحل (ت 699 هـ) نظم بها فصيح ثعلب وأرجوزة أخرى في النحو.

- منظومة الإمام محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيان وله :

1. منظومة في القراءات سماها عقد اللآلئ
2. منظومة في العروض سماها الأبيات الوافية في علم القافية
3. منظومة في النحو سماها الإعراب في علمي التصريف والإعراب

إن هذا العرض التاريخي لهذه المنظومات - وإن لم يكن مرتبا"- يدلنا على عناية النحاة القدامى بهذا الفن من التأليف وعلى جهدهم الكبير جدا في خدمة النحو بتقديم هذه الطريقة في التصنيف ومن ثمة اهتمامهم البالغ بالفئات الراغبة في تعلم النحو مهما تفاوتت مستوياتها.

[1]- خالد عبد الرحيم عبد الإله، الفكر النحوي عند نحاة الأندلس للقرنين السادس والسابع الهجريين، ص : 99/98/97.

لقد اعتنى علماء العربية بالمنظومات سعيا لإفهام كتاب الله وذلك بتيسير تعلم قواعد النحو وتيسير حفظها فكان التيسير من ناحيتين من حيث المحتوى ومن حيث ترتيب المحتوى، أما فيما يتعلق بالمحتوى فمعظم المنظومات اتسمت بالشمول واختصار القواعد النحوية بخلوها من الحشو والتعريفات وبعض الأبواب التي لاتهم المتعلم .

وأما ما يتعلق بترتيب المحتوى فقد انبنت هذه المنظومات على أساس العامل فكانت أبوابها متسلسلة تسلسلا منطقيا يخدم المتعلم ويتدرج بذهنية من باب لآخر ومن مسآلة لأخرى ليسهل عليه الحفظ والفهم وسعيا للتعريف أكثر بهذه المنظومات التعليمية نذكر بعض السمات التي ظهرت فيها.

ما تميزت به المنظومات النحوية التعليمية :[1]

1. قدمت النحو معياريا : أي في شكل قواعد فنبهت على الأخطاء في الأداء اللغوي أي أخطاء المتعلم نفسه.

مثال ذلك : قول ابن مالك في باب المعرفة والنكرة :

وفي اختيارٍ لا يجيءُ المتصلْ إذا تأتي أن يجيءَ المتصلْ

2. ظهر في المنظومات بعض الجوانب التربوية التي تخدم القارئ والمتعلم بصورة غير مباشرة .
3. اهتمت المنظومات النحوية بدراسة اللهجات العربية القديمة وركزوا على دراسة اللهجة الفصيحة العامة .

[1]- حسام عبد الله بن محمد الغنيمان، مقال : المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، مجلة كلية دار العلوم، ع33، د.ت، ص: 290/287.

4. راعى بعض الناظمين النفع العملي لمحتويات المنظومة فتجنبوا الحديث عما في وصف اللغة من أشياء لا تصلح للتعليم كباب التنازع والإخبار بالذي والألف واللام ،كما تجنبوا التعليل للأحكام .
5. سعى الناظمون إلى تعليم النحو باستخدام وسيلة النظم وراعوا في منظوماتهم أن تتوافق مع التفكير الإنساني القائم على التدرج من الجزئيات إلى الكليات والعكس .
6. تقتضي طبيعة الاهتمام بالمنظومة أن تكون محفوظة وقد ساعد تأليفها المتعلم على جعل احتمال نسيانها قليلا.
7. صيغت بأسلوب جلي واضح العبارات مترابط المواضيع .
8. امتيازات بعض المنظومات بمراعاتها للتجربة التربوية التي أصلها المسلمون والمتمثلة في :
   - توجيهات خلقية دينية.
   - نصائح نابعة من خبرة الناظم في الحياة.

يقول الحريري في ملحة الإعراب :

واقتبس العلم لكي ما تكرما وعاص أسباب الهوى لتسلما

ولا تمار جاهلا فتتعبا وما عليك عتبه فتعتبا

9. اختصاص بعض المنظومات بموضوع واحد أو مسألة واحدة مثل :منظومة الشذا في أحكام كذا لأبي حيان وتسمى مثل هذه المنظومات باسم المؤلفات المستقلة. س
10. تتفاوت المنظومات من حيث الطول والقصر والإطناب والإيجاز والسهولة والصعوبة ومثال ذلك : الكافية الشافية الطويلة لابن مالك وما يضادها عنده في الألفية.

11. هذه المتون حفظت من العلم جوهره ولبابه وقامت ولا تزال بدورها في ميدان التعلم من عصر تأليفها إلى العصر الحاضر كما جمعت حقائق العلم بطرق يسهل حفظها واستحضارها كما يعود التعامل معها بإتقان على الابتكار والاجتهاد ويزيد من الملاحظة الدقيقة[1].

12. أساس الاستفادة من المنظومة هو الحفظ الذي اعتمد عليه التعليم كثيرا لأنه لم تكن هناك طباعة، ونسخ الكتب قليل ومكلف ، وإن الذي يحفظ منظومة فقد حوي في صدره كتابا يحتوى على كثير من صنوف المعرفة[2] .

- **المتن المنثور** : المتن المنثور هو كذلك من الظواهر التي سادت نحونا العربي وقد اعتمدها النحاة لأن النثر مساعد على تحديد القواعد العلمية والنحوية وهو شائع كذلك في علم الفقه وأصوله وفي علم الفرائض فتشرح وتعلم وتبسط للمتعلمين.

ويعود أول متن منثور لصاحبه خلف بن حيان الأحمر (ت 180 هـ) وهو كتاب مختصر سماه مقدمة في النحو حيث يقول في مقدمة متنه مبينا سبب تأليفه لهذه المقدمة.

(ولما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة التعليل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم ... فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النحو كله)[3].

[1]- عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، الدليل إلي المتون العلمية – مطبعة دار الرياض- مكة، د.ت، ص : 43، و ينظر الفكر النحوي عند النحاة الأندلس، خالد عبد الرحمان عبد الإله، ص : 104.

[2]- حسان عبد الله بن محمد الغنيمان، مقال المنظومات النحوية آثارها في تعليم النحو، مجلة كلية دار العلوم، ع33، د.ت، ص: 278.

[3]- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح عز الدين التنوخي، منشورات وزارة الثقافة دمشق، د.ط/1961هـ، ص : 05.

ثم ألف أبو صالح بن إسحاق الجرمي (ت 225 هـ)كتابا مختصرا في النحو سماه المقدمة ويسمى كذلك :مختصر نحو المتعلمين وتلاه أيضا.

- مختصر في النحو لأبي علي بن جعفر الدينوري (ت 289 هـ) سماه المهذب.
- **متون نثرية أندلسية :**
- مختصر في النحو لجودي بن عثمان سماه منبه الحجارة .
- مؤلفات مختصرة في النحو لأبي بكر المكفوف ولعثمان بن إبراهيم البرشيقي .
- متن منثور مختصر لأبي بكر الزبيدي سماه : الواضح في العربية .
- متن منثور لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد سماه الضروري في صناعة النحو.
- متن منثور لأبي عمر بن محمد الشلوبين سماه التوطئة.
- متن منثور لابن عصفور سماه المقرب ثم ألف : مُثُل المقرب
- متون منثورة للإمام محمد جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الجياني: هي عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
- متن منثور لابن الحاجب (ت 646هـ) سماه الكافية.
- متن منثور لأبي عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي المعروف بابن أجروم (ت 723هـ) سماه المقدمة الأجرومية.
- متن منثور للشيخ خالد الأزهري (ت 905 هـ) سماها المقدمة الأزهرية.

وبمرور الزمن وبعد تأليف الشروح والمختصرات والمتون ظهرت مصنفات أخرى لا تقل نفعا عن سابقاتها بل تزيد النحو بعض التيسير إنها الحاشية والتقرير.

-الحاشية والتقرير :

أما الحاشية فهي توضيحات مطولة تخص ما ورد في المتون والشروح والهدف منها هو تسهيل ما يصعب فيها واستدراك ما قد يفوت المؤلف فيها وزيادة بعض الأمثلة والشواهد .

أما التقارير فهي هوامش يسجلها المصنفون على أطراف صفحات كتبهم وتتضمن ما يرد عليهم من خواطر وأفكار تخص بعض المعلومات ، وذلك أثناء قيامهم بالتدريس من الشروح والحواشي فهي تعليقات على الحواشي لإبداء الملاحظات عليها ومنشؤها طريقة التدريس أي لما يكون المدرس يعالج بعض ما يتضمنه المتن أو الشرح ويصادف مسألة غامضة أو نقصا كتب على حاشية الكتاب ما يبين ذلك ويسدده فينسخ الكتاب كما هو مؤلف من متن وشرح وحاشية.س

وإذا استعمل هذا الكتاب في التدريس كذلك فإن الشيخ يضيف عليه كذلك ما يتفطن له من تقريراته .

بعض الحواشي النحوية والصرفية[1]: بدايتها هي القرن الثامن الهجري ومنها :

- حاشية محمد بن عبد الرحمان المعروف بابن الضائع (ت 776 هـ) على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.
- حواشي لمحمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة (ت 819 هـ) هي :حاشية على شرح التوضيح – حاشية على مغني اللبيب – حاشية على ألفية بن مالك – حاشية على شرح الشافية .
- حاشية أحمد بن تقي الدين المعروف بالشمني (ت 872 هـ) على مغني اللبيب اسمها المنصف من الكلام على مغني ابن هشام

[1]- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص 358 وما بعدها.

- حواشي لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) هي :حاشية السيف الصقيل على حواشي ابن عقيل – وحاشية على شرح الشذور لابن هشام .
- حاشية شهاب الدين أحمد ابن قاسم العبادي (ت 994 هـ) في النحو على شرح ابن الناظم لألفية والده.
- حواشي الشنواني إسماعيل ابن شهاب الدين الشافعي (ت 1019 هـ)هي :
- حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام حاشية على شذور الذهب لابن هشام.
- حاشية على التوضيح لابن هشام.
- حاشية على شرح الفاكهي لمتن القطر المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.
- حاشية على شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية لخالد الأزهري.
- حاشية على الاجرومة سماها الدرة الشوانية على شرح الاجرومية في علم العربية

هذه أهم الحواشي التي ألفت في النحو واتسمت بطابعها التعليمي وهي قليل من كثير إذ لا يمكن حصرها كلها نظرا لكثرتها وامتداد مدة التأليف فيها .

إن ما ذكرناه سابقا من مصنفات نحوية وصرفية ضمت المطولات والشروح والمختصرات والمتون بنوعيها والحواشي دليل على الجهود التي بذلها النحاة من أجل تيسير النحو وتقريب مسائله للمتعلمين بشرحها وتبسيطها والتمثيل لها ومن أجل بسط قواعد النحو وتسهيل حفظها واستظهارها وإخضاع الكلام لها في نطق فصيح وكتابة سليمة ولقد تعاونوا في ذلك وتناقشوا وأفنوا أعمارهم في التأليف والتعليم في شكل حلقات مستمرة.

يمد بعضها البعض بالمادة النحوية ليصب الجميع كل محصولهم في الخزانة النحوية واللغوية العربية.

لم يقتصر التصنيف النحوي عند مراعاته لمستوى المتعلمين على مقياس القلة والكثرة أو الطول والقصر أو البساطة والتعقيد أو التلميح والتصريح أو التمثيل وعدمه بل تعدى ذلك إلى مقاييس أخرى ركزت على الأبواب النحوية ذاتها وعلى التراكيب وعرضها عرضا مستقلا وبتخصيص كل ما يمكن تخصيصه وفصله عن بعضه كلما أمكن ذلك فظهرت بذلك اتجاهات أخرى في التصنيف تختلف عما ذكرناه في السابق .

- **اتجاهات أخرى في التصنيف النحوي** :[1]

- تـأليف في التصـريف.
- تأليـف كتب في الفصائل النحوية والصرفية.
- تأليـف كتب للكشف عن مواطن اللحن ومقاومته.
- تأليف كتب للمجالس والأمالـي.
- تأليـف كتب لمسائل الخلاف.

1- **تأليف كتب في التصريف** : لقد تناول النحويون في كتبهم المفردات (الكلمات) ودرسوها دراسة صرفية ممتزجة في ذلك مع أبواب النحو ومسائله، ومما تعرضوا له : الأبنية بأنواعها (الأفعال والأسماء والمصادر).

المجرد والمزيد، واسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة واسم المرة والهيئة والمذكر والمؤنث والنسب والتصغير ... وهي عندهم من النحو إلا أن بعض المصنفين أفردوا كتبا مستقلة لهذه المواضيع وسموها بكتب الصرف أو كتب التصريف ومنها :

- كتاب الأبنية والتصريف للجرمي (ت 225 هـ).
- كتاب التصريف للمازني (ت 247 هـ).

[1]- ينظر : محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص : 367 وما بعدها.

- كتاب التصريف للمبرد (ت 285 هـ).
- كتاب التصريف الملوكي لابن جني (ت 392 هـ).
- كتاب المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ).
- كتاب نزهة الطرف في علم الصرف للميداني(ت 518 هـ).
- كتاب مقدمة في التصريف { الشافية } لابن الحاجب (ت 646 هـ).
- كتاب التصريف العزي للزنجاني (ت 655 هـ).
- كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور(ت 669 هـ).
- كتاب إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت 672 هـ).
- كتاب عنقود الزواهر في الصرف للقوشجي (ت 879 هـ).
- كتاب المبتدي في التصريف للبريكلي (ت 981 هـ).

إن التفريق بين أبواب النحو وأبواب الصرف ليساعد فعلا المتعلم على استيعاب هذه الأبواب وفهمها بيسر كما يساعد المعلم كذالك على عرضها على طلبته بتقديم تمارين تصريفية تارة وأخرى نحوية تارة أخرى .

- **تأليف كتب للفصائل النحوية والصرفية:** وهي كتب يظهر التسهيل فيها بتناولها للفصائل النحوية والصرفية مستقلة وليست مختلطة في كتاب مع فصائل أخرى ، فكفت المتعلم عناء البحث والتفتيش في مصنفات كثيرة لجمع أحكامها المتفرقة فيها ،فمنها ما يختص بالحروف.

ومنها ما تناول الأفعال ومنها ما تطرق إلى التثنية والجمع ومنها ما عالج المصادر والمشتقات... الخ

ومن الذين ألفوا في هذه الأبواب نذكر[1] :

[1]- محمد إبراهيم عبادة ، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص : 402/401، نقلا عن كتاب الفهرست، ص : 149/65.

- الذين ألفوا كتبا للحروف : المبرد والرماني وأبو عمر والشيباني والهروي والرازي.
- الذين ألفوا كتبا للأفعال : أبو عبيدة وقطرب والأصمعي والفراء وابن السكيت. والأحول وأبو زيد والتوزي والزجاج وابن دريد.
- من الذين ألفوا في التثنية والجمع : الجرمي والفراء والأخفش الصغير.
- ومن الذين ألفوا كتبا في المصادر : الأصمعي والكسائي والفراء ونفطويه والنضربن شميل وأبو زيد وإبراهيم بن أبي محمد اليزيدي.
- ومن الذين ألفوا كتبا للمقصوروالممدود : أبو محمد اليزيدي والفراء وأبو جعفر الطبري وأبو بكر بن شقير وأبوالحسن بن كيسان.
- ومن الذين ألفوا كتبا في الممنوع من الصرف : الزجاج.
- ومن الذين ألفوا كتبا في المذكر والمؤنث : الفراء والمبرد وبن الخزاز وبن كيسان وأبو بكر الأنباري وبن جني والأصمعي.

- **تأليف كتب الكشف عن اللحن ومقاومته** :من المصنفات في هذه الميدان :

- ما تلحن فيه العامة لأبي عبيدة.
- ما تلحن فيه العامة للكسائي.
- ما تلحن فيه العامة لأبي الهيذام العقيلي.
- ما تلحن فيه العامة للمازني.
- ما تلحن فيه العامة لأبي حاتم السجستاني.
- ما تلحن فيه العامة لأحمد بن حاتم.
- ما تلحن فيه العامة لثعلب.
- لحن العوام للزبيدي.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي.

- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري.
- تقويم اللسان لابن الجوزي.

لقد عمل أصحاب هذه المصنفات على تتبع كلام المتكلمين وكتاباتهم من خواص وعوام واكتشاف أخطائهم وتصويبها، مع تقديم الدليل على صحة ما يرشدون إليه، ومنهم من كان يصنف هذه الأخطاء والأغلاط والتغيرات في أبواب فيقول مثلا :

- باب غلطهم في التصغير.
- باب غلطهم في الجموع.
- باب ما أنثوه من المذكر.
- باب غلط أهل الحديث.

ويقدم الصواب في كل باب من هذه الأبواب .

تأليف كتب المجالس والأمالي : إن الاهتمام بما دار في مجالس العلماء من مناظرات ومحاورات وتدوينه لدليل كبير على حرص المصنفين على لم جميع ما يتعلق بالنحو العربي وتقييده وإيصاله إلى الأجيال المتوالية وإن كانت هذه المجادلات والإملاءات لا تخدم متعلم النحو في أطواره الأولى من التعلم كما لا ينفي فائدتها عن المتقدمين في تحصيل علم النحو.

ومما ألف في المجالس : مجالس ثعلب ، مجالس العلماء للزجاجي

أما الأمالي : فهي أن يعقد عالم مجلسا وحوله تلاميذه بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم ويدون التلاميذ كلامه ليكون في الأخير كتابا يسمى الإملاء .

ومن هذه الأمالي :

- أمالي ثعلب (ت291 هـ).

- أمالي الزجاجي (ت 340 هـ).
- أمالي أبي علي القالي (ت 356 هـ).
- أمالي المرتضي (ت 436 هـ).
- أمالي ابن الشجري (ت 542 هـ).
- أمالي ابن الحاجب (ت 646 هـ).

– تأليف كتب مسائل الخلاف : لقد ظهر الخلاف بين النحويين في مسائل نحوية وصرفية متنوعة ، ومرد الخلاف عندهم إما أصله الأعراب الذين سمع منهم وأخذت منهم اللغة (مصادر السماع) واختلاف القبائل أو طريقة القياس وكيفية ونوع العلة المعتمدة لدى كل نحوي في تخريج حكم المسالة الواحدة.

ورغم قلة إفادة هذه التصنيفات في تعليم النحو إلا أننا نجد بعض النحويين يجمع ما تيسر له من مسائل الخلاف التي كانت بين نحويي المذهب الواحد أو بين نحاة المذاهب المختلفة

ومن هذه التصنيفات نذكر:[1]

- اختلاف النحويين لأبي العباس أحمد بن محي ثعلب (ت 291 هـ).
- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان.
- اختلاف النحاة لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ).
- مسائل الخلاف في النحو لأبي الغرس عبد المنعم بن محمد الغرناطي (ت 557 هـ).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (ت577 هـ).
- –التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ).
- مسائل الخلاف في النحو لابن أياز (ت691 هـ).

[1]- ينظر : محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي، ص : 444.

كخلاصة لهذا العنوان نقدم ما قام به النحويون كإجراءات عملية للتيسير النحوي في شكل نقاط هي :

1. إنطلقوا في تصنيفاتهم من المطولات إلى الشروح ثم إلى المتون والمختصرات والحواشي والتقريرات وكلها تدل على اعتماد التدرج في التأليف كمبدأ أول في التيسير .
2. راعوا مستوى المتعلمين وفئاتهم أثناء التصنيف فكانوا يذكرون فئة المبتدئين في النحو وفئة الشادين فيه وفئة المتخصصين .
3. نوعوا أنماط التأليف فخصصوا كتبا للنحو وأخرى للصرف وأخرى لمسائل الخلاف وأخرى لكشف اللحن وتصويبه ...الخ .
4. وسموا تصنيفاتهم بـ: الواضح ، الميسر ، البسيط ،المقدمة ، الأوسط ، التسهيل ...الخ
5. اعتمدوا نظام القاعدة النحوية المستقلة وسهلوا استخدامها في النهايات الإعرابية للمنظوم والمكتوب .
6. أظهروا مبدأ التواصل في التأليف والأخذ عن الآخر فالنحوي يشرح كتاب غيره ويعلق عليه وقد يضيف له ، كما وضعوا كتبا يؤلفها النحوي ويشرحها هو .
7. لم يهملوا الجانب التطبيقي في مؤلفاتهم بل وظفوه واعتنوا بالحفظ والاستظهار والترديد الصحيح للكلمة والعبارة .
8. أعادوا صياغة بعض التعريفات الغامضة واستحدثوا بعض المصطلحات النحوية وشرحوها كما توسعوا في العلل وطوروها .
9. كتب التيسير عندهم (الشروح ، المختصرات ، المتون ...الخ).

وهي حصيلة تجربة عملية بحتة عمل خلالها المؤلفون وعلموا ما يحتاج إليه المتعلمون فكانت كتبا تعليمية بعيدة عن الحشو والتعقيد في أغلبها .

يقول المستشرق الإنجليزي كارتر في هذا المقام (إن ظهور معنى جديد للنحو يمكن شرحه بوصفه انعكاسا لتغيير نوعي للمقاربة التي قدم دليلها المبكر الفراء والأخفش أعني تحوير طريقة سيبويه الوصفية إلى أغراض قياسية وتعليمية ...وظل النحو مستخدما بهذا المنظور أي المعني التعليمي خلال القرن التاسع (الميلادي) وما بعده ولم يفقده)[1].

10. حافظوا على أصول النحو وركائزه ولم يمسوها في تصنيفاتهم.
11. أدركوا حقيقةً أن النحو هو قانون الكلام فلا يمكن لأحد أن يغيره أو يجتهد فيه.
12. فرقوا بين النحو العلمي والنحو التعليمي وراحوا يمارسون تعليم النحو للناشئة باعتماد طرق رأوها مناسبة حسب زمانهم وإمكاناتهم .

يقول المرحوم الأستاذ الحاج صالح[2]: (وقد أشار بعض العلماء القدامى إلى ما كان يلجأ إليه من وسائل تعليمية في العصور الأولى بعد وضع النحو ومن هؤلاء الجاحظ فقد قال في البيان : (كانوا يروون صبيانهم الأرجاز ويعلمونهم المناقلات ويأمرونهم برفع الصوت وتحقيق الإعراب) فهذه طريقة وهو التشبع بالسمع وبالمناقلات بكلام العرب شعر أو نثرا .

13. لم يتهجموا على بعضهم ولم يظهروا العداء لغيرهم رغم كثرة الخلافات النحوية بينهم وكثرة المناظرات والمجالس كما أنهم لم ينتقدوا بعضهم النقد الهادم .
14. كان الآخر يفتخر بما تركه الأول ويثمنه مدركا قيمته .
15. لم ينتقدوا نحو القدامى إلا ابن مضاء القرطبي وهو واحد من ألفي نحوي ذكرهم السيوطي في البغية الذي وقف هذا الموقف السلبي إزاء النحو العلمي.
16. لم يقصروا جهودهم على متعلمي بلادهم بل صنفوا ويسروا لجميع سكان بلاد الإسلام.

[1]- عبد المنجم السيد جدامى، منتصر عبد الرحيم ، دراسات إستشراقية حول التراث النحوي العربي ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ط163/1.

[2]- عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، ص : 11، نقلا عن : البيان والتبيين للجاحظ، ج1/ص : 272..

رابعا– الجوانب التطبيقية في تسيير النحو وتعليمه وكيفيات تحصيل الملكة اللغوية:

1–الأسباب والدوافع التي أدت إلى تيسير النحو قديما :

مهما اجتهد الباحثون وأخلصوا في إحصاء المصنفات النحوية التعليمية والميسرة للنحو فإنهم لن يستوفوها كلها بل سيبقى منها الخفي والضائع والمنسي ... وما ذلك إلا دليلا واضحا على كثرة هذه المصنفات وعلى شدة اهتمام أصحابها بهذا الميدان.

إن هذه المؤلفات لم تكن ترفا ولا تباهيا بين النحويين بل كانت إيمانا منهم بضرورة خدمة اللغة العربية لأنها لغة القرآن والدين وذلك عن طريق خدمة النحو بتعليمه للناشئة وتسهيله عليهم .

وإن من أهم أسباب التأليف في تيسير النحو وتعليمه ما يلي :

1. ظهور عزوف لدى الناشئة عن قراءة المطولات وإحساس بصعوبة ذلك عليهم .
2. اتساع المادة العلمية للنحو العربي وتشعب أبوابه ومسائله .
3. رغبة هؤلاء العلماء الشديدة في تيسير النحو للمتعلمين ويظهر ذلك في إعرابهم عنه في مقدمات مصنفاتهم .
4. اتساع البحث عن طرق ناجعة لتذليل العوائق والصعوبات التي تعترض المعلم والمتعلم في اكتساب النظام القواعدي العربي وتوظيفه .
5. محاولة تلخيص قواعد النحو وأحكامه وتهذيب ضوابطه وأمثلته وتقريب تناوله إلى المتعلمين وإتيان ماهو ضروري منه وجعله مناسبا لمستوياتهم ومؤديا لحاجاتهم العلمية والعملية وتكوين المهارة اللغوية لديهم[1] .

[1]- فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية وعروبة اللسان، دار الفكر، دمشق، ط1/1999.

6. وعي النحاة الأوائل بصعوبة مؤلفاتهم، حيث لم تستطع عقول المتكلمين الغضة أن تستوعب النحو كما شاء له النحاة أن يكون .... فاصطدموا بالنفور وتنبهوا إلى ضرورة التيسير[1].
7. لقد ألف النحاة منذ القديم الكثير من المختصرات في النحو للمتعلمين وهذا دليل على وعيهم بأن النحو كما استنبطوه غير صالح كقواعد محررة فقط لاكتساب المهارة في اللغة[2].
8. حفظ التراث النحوي العربي القديم وإثراء المكتبة اللغوية العربية لتكون مصدرا للأبحاث اللغوية المعاصرة.
9. ضرورة تعليم النحو لكل طالب له من أفراد الأمة من أجل اهتمامه بالقرآن الكريم وتفسيره واستيعاب آياته وفهم مراميه وإدراك إعجازه والوقوف على أسراره والاستدلال به على صحة العقيدة والذود عنها.
10. مسايرة ما تقوم به سائر الأمم من اهتمام بلغتها وإيلائها الغاية الفائقة بها.
11. الجهود والدراسات التي دارت حول كتاب سيبويه صدرت عن بعض النحاة الذين قد أثرت فيهم ثقافات مختلفة وعلوم متسعة كالفلسفة فتعمقوا في تعقيد النحو العربي حتى أصبح صعبا على الكثيرين من أبناء العربية خاصة أبناء ما بعد القرن الرابع الهجري وهي مرحلة تراجعت فيها سليقة أبناء العربية ولذلك لزم على النحاة أن يسلكوا السبل التي تؤدي إلى تيسير النحو[3].
12. السعي لتقريب أمهات الكتب للطلاب وحفاظا على استمرارية العلوم .

[1]- محمد عبد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب القاهرة، ط1939/1م، ص : 57.

[2]- عبد الرحمان الحاج صالح ، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، المرحوم ، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ع2013/17، ص : 26.

[3]- ينظر: خالد عبد الرحيم عبد الإله، الفكر النحوي عند النحاة الأندلس، ص89/88.

13. استدراك ما فات أو ما فُقد من المتون بنقل ما تواتر عن مسالة من المسائل منقولة من عالم معين فقد كتابه[1].

14. مساعدة الطلاب على حفظ الأصول والمتون والقواعد بضبط أصولها بدقة وجمع شتاتها بعبارات موجزة[2].

2- الملكة اللغوية وكيفيات تحصيلها:

إن مقياس المقدرة اللغوية والمستوى الأدبي إلى زمن غير بعيد يقاس بحجم المحفوظات من شوارد اللغة وأراجيزها وآيات القرآن الكريم والأشعار القديمة والرسائل والمعلقات والنسج على المنوال أو المثال، وعن طريق هذه الروافد يتسلح المتعلم برصيد لغوي كبير يعينه عبر فترات حياته، ويكون له النحو عاملا مساعدا على ذلك (وليس هو كل شيء في تعليم وتعلم اللغة العربية .... ولذا فإن من المبالغة والإسراف أن تسند لمادة واحدة (القواعد) وهي فرع من فروع اللغة وجملة عريضة من المرامي والغايات وعلى رأسها ملكة التبليغ والتواصل والتي لا تحقق إلا بتضافر مجموعة كبيرة من الإجراءات والأنشطة الشفهية والكتابية التي تهدف إلى إكساب المتعلم العناصر والمهارات اللغوية وترسيخها)[3].

وقبل التفتيش عن هذه الإجراءات والأنشطة لا بد من تعريف الملكة بصفة عامة ثم بيان مفهوم ملكة اللغة العربية.

مفهوم الملكة :

- **الملكة عند الفارابي : (260هـ/339م)**: يذكر الفارابي أن الملكة تحصل عن طريق التكرار المستمر لفترات متعددة وهي عنده نوعان : ملكة خلقية أو روحية وملكة صناعية أو مادية.

---

[1]- ينظر : عبد الرحمن أحمد الإمام، تيسير النحو بين التجديد والفوضى، ألقي في المؤتمر الدولي، لبنان، 2015، ص07.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللغة عند علماء العرب ، مجلة اللغة والأدب – العدد5، السنة 1994م، 151-152، نقلا عن كتاب الحروف – تحقيق : محسن مهدي- ص135، وعن رسائل الفارابي ص : 08.

ويحصل اكتسابها نتيجة الاعتياد الحاصل عن تكرار الشيء الواحد في فترات متقاربة ومن مميزاتها الرسوخ وعدم الزوال[1].

- **الملكة عند إخوان الصفا** : يعبر إخوان الصفا على الملكة بمصطلح العادة لما يذكرون أن المهارة في الشيء تكون نتيجة التدريب المستمر كمهارة البحث والأخلاق والصنائع[2].
- **الملكة عند ابن سينا** : (**370هـ/438م**):يعبر عنها ابن سينا بالصناعة إذ يقول أن الملكة صناعة نفسية يعيها المتعلم قبل تعلمها ولكنه لا يشعر ولا يعي كيفية القيام بها : (والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية بغير روية تنحو تماما مقصودا)[3].
- **الملكة عند أبي حيان التوحيدي** : يعبر أبو حيان التوحيدي عن الملكة قال : حال يأخذها المرء نفسه من غير أن تكون مسنونة يجري عليها مجرى ما هو مألوف طبيعي[4].
- **الملكة عند ابن خلدون** : يبين ابن خلدون الملكة في قوله : (والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولا وتعود منه لذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالا، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة)[5].

ويضرب بذلك مثالا يوضح به هذه الملكة فيقول : (فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع، الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا، ثم يسمع التراكيب بعدها،

[1]- حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللغة عند علماء العرب، ص80.

[2]- المرجع نفسه، ص135، وعن وسائل الفارابي، ص : 42/32.

[3]- نفسه، الصفة نفسها، نقلا عن : البرهان من كتاب الشفاء – تحقيق : عبد الرحمان بدوي، ص : 192.

[4]- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، مكتبة الحياة – بيروت- لبنان – ج3، ص : 133/132.

[5]- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص : 592.

فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم)[1].

يقسم ابن خلدون مراحل حصول الملكة إلى ثلاث مراحل هي : الصفة ثم الحال وهو صفة غير راسخة، ثم الملكة وهي الصفة الراسخة ويكون تكرار الفعل في ذلك أساس الانتقال من مرحلة إلى أخري حتى حصول الملكة.

- **الملكة اللغوية عند الشريف الجرجاني** : يكاد الشريف الجرجاني يتفقد في تعريفه للملكة مع ابن خلدون إذ يري تكونها عبر مراحل، بداية من الهيئة التي تحصل بفعل من الأفعال، وتسمى كذلك الحالة، لأنها تزول بسرعة، ووصولا إلى الملكة ثم إلى العادة التي ترسخ في النفس بالتكرار المستمر والمتزايد من طرف المتعلمين، يقول في بيان ذلك : (وهي صفة راسخة في النفس وتحقيقه انه تحصل لنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال ولا يقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية وتسمى حالة مادامت سريعة الزوال، فإذا ما تكررت مارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة، وبالقياس إلى ذلك الفعل عادة وخُلُقًا)[2].

انطلاقا من هذه التعريفات الموجزة يمكن تسجيل الخصائص التالية التي تدخل في تشكيل الملكة :

- الملكة من الصفات الراسخة التي لا تزول أو تزول بصعوبة.
- تحصل الملكة بالممارسة والتكرار مرات عديدة.
- الملكة نوعان : روحية أو خلقية ومادية أو صناعية .
- هناك من يعبر عن مفهوم الملكة بمصطلح العادة أو المهارة.

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص : 592.

[2]- حسين بن زروق، حصول ملكة اللغة عند العلماء العرب، ص: 153، نقلا عن كتاب التعريفات – الدار التونسية للنشر1971، ص : 120.

- الملكة مهارة وقدرة على الأحكام.
- الملكة اللغوية سماع وقياس وصناعة : تتجلى علاقة الملكة اللغوية بمفاهيم السماع والقياس والصناعة، من خلال التمعن الدقيق في تعريف علمائنا القدامى للنحو، إذ هو إتباع طريقة العرب في كلامهم يقول ابن جني :(النحو ها انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحصير والتكسير الإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها من الفصاحة ...)[1] ولا يكون ذلك إلا عن طريق سماع هذا الكلام مرات كثيرة والقياس عليه .
- فالسماع والقياس أساسيان في تكوين الملكة اللغوية لدي المتكلمين لأنهم لم يسمعوا كل كلام العرب بل سمعوا بعضه فقط وقاسوا على غيره يقول ابن جني :(...فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر وكرم خالد...)[2] أي يجوز ذلك أن تبني عبارات أخرى بالقياس على المثال المذكور وذات معاني ودلالات مختلفة انطلاقا مما سمعته وأدركته من آليات الكلام المختلفة، لأنه (للعربية عددا محصورا من الأبنية تخص الكلمة المتصرفة...وكل صيغة تدل على معنى أو أكثر من معني...)[3].
- إن اللغة ملكة صناعية كذلك، ولا تحصل هذه الصناعة بالنظر إلى المفردات فقط وإنما بالنظر إلى التراكيب كذلك، إلى مراعاة التأليف الذي يطبقه الكلام على مقتضى الحال.

يقول الدكتور عبد الرحمان صالح في هذا الباب : (إلا إن التصرف في الكلام (وبالتالي الملكة اللغوية) لا يمكن أن يقتصر على الجانب النحوي التصريفي فقط بل لا يمكن أن يحصل أي إحكام بالنسبة لهذا الجانب إن لم يجر التمرس في إطار الكلام الطبيعي ... وبعبارة أخرى ... بالامتثال

[1]- ابن جني أبو القيم عثمان، الخصائص، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية 1418هـ، ج1، ص : 45.

[2]- المصدر نفسه، ص : 303.

[3]- عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2007، ص : 139.

لمقتضى الحال، وحال التخاطب الطبيعي هو من أقوى العوامل على ترسيخ الأبنية إفرادا وتركيبا في أذهان المتعلمين ...)[1].

لأن اكتساب اللغة هو اكتساب لمهارة التبليغ وفق نظام لغوي متفق عليه بين جميع المتخاطبين، وبالتالي فإن مهارة التصرف في الكلام هي مهارة في التعامل مع مقتضيات أحوال الخطاب، ومن ثمة فإن المعرفة بالنحو لا يمكن أن تنفصل عن المعرفة العملية للبلاغة.[2]

يقول عبد القاهر الجرجاني : (اعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا يخل بشيء منها)[3].

يؤكد عبد القاهر الجرجاني على معاني النحو ويركز على خاصية هذه المعاني وذلك بأن تتحد أجزاء الكلام وأن يدخل بعضها في بعض ويشد ارتباطها ببعضها فيما هو منطوق أو مكتوب لدى مستعملي اللغة.

إن تمكن المتخاطبين من تحقيق العلاقات التركيبية بين الكلمات والجمل العربية وفق قوانين النحو، لأجل الإبانة عن المعاني وتحديد المقاصد وإبراز الدلالات هو دليل واضح على تمكنهم أيضا من اكتساب ملكة لغوية وحصولهم على مهارات التعبير الشفهي والكتابي.

لا يمكن القول عن متكلم أنه صاحب ملكة لغوية إلا إذا استطاع أن يضم المفردات إلى بعضها البعض ضما سليما ويحدد لها مواقعها الخاصة بها متوخيا في ذلك معاني النحو، في مستوياتها المتعددة من نحو وصرف وصوت ودلالات للزمان والمكان والمواقف والأغراض، لأنه (لا نظم دون

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، مقال ألقي في ندوة إتحاد الجامعات العربية في الجزائر عام 1984، ص : 152.

[2]- عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلمية لتدريس اللغة العربية، ص : 153/152.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق : أبو فهد/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر– القاهرة، ط3/1992م، ص : 81.

توخي معاني النحو وأحكامه بين الكلمات، وأن معاني النحو هذه منقسمة بين حركات الألفاظ وسكناتها وبين وضع الحروف والكلمات والجمل وفي التقديم والتأخير والفصل والوصل والحذف والإضمار، والذكر والحذف، فهي مجتمعة قادرة على تحرير المعاني الإضافية وبذلك لا يمكن أن نفصل بين المجالات اللغوية والصرفية المتفاعلة والمتعاونة في صنع جملة أو سياق معين)[1]. وهذا مما لا بد لطالب الملكة من إدراكه وتحقيقه بناء على منطلقات سماعية وقياسية وصناعية، ووفق كيفيات وطرق مساعدة على حصول هذه الملكة كالممارسة واستعمال قواعد اللغة ومن خلال معاني الكلمات ومراعاة الحوافز والدوافع في تعلم العربية، وكذا القدرة على الإدراك والفهم في مستوى المنطوق والمسموع، وفي مستوى المكتوب.

3-كيفيات حصول الملكة اللغوية :

للملكة اللغوية طرق وكيفيات كثيرة تكتسب بها، وقد تفطن إليها علماؤنا القدامى فتكلموا عنها ووظفوها.

أ- أهمية الممارسة في تحصيل الملكة اللغوية :

يوضح ابن خلدون دور الممارسة في حصول الملكة اللغوية لدى المتعلمين وأثر السمع في ذلك بقوله : (...كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة...)[2].

[1]- وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، تناول مفهوم النظم عند قدامى العرب وصلة ذلك بالدراسات اللغوية المعاصرة، دار الرشيد – دمشق – بيروت- مؤسسة الإيمان- بيروت لبنان- ط1984/1، ص : 198.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 592.

يعبر ابن خلدون عن ممارسة استعمال المفردات والتراكيب بمصطلح التكرار الذي يحصل بالتلقين من طرف المعلمين أو بالسماع لمتكلمين آخرين يقلدهم الصبي، لما تتردد تراكيب كلامهم على سمعه، حتى يطابق نطقه مستويات نطقهم أو يقاربه بعد تصحيحات وتصويبات كثيرة تتخلل مواضع التكرار، يقوم بها المعلم في كل مرة ليكشف فيها جانب الخطأ.

يقول الجاحظ في هذا الجانب : (...وكانوا يروون صبيانهم الأرجاز ويعلمونهم المناقلات، ويأمرونهم برفع الصوت وتحقيق الإعراب لأن ذلك يفتق اللهاة ويفتح الجرم، لأن اللسان إذا أكثرت تحريكه وإذا أقللت تقليبه وأطلت إسكانه خبأ وغلظ)[1].

فلا بد للسان إذن من التدريب على النطق السليم والمستمر، حتى يصير لينا، رقيقا، فيه عذوبة وسهولة في النطق وتمرن عليه.

مما سبق يظهر الاستعمال المستمر للسان فائدتين، الأولى متصلة بالجانب النفسي للمتعلم، إذ يجعله التدريب شخصا متحررا، يتكلم بارتجال وطلاقة مسيطرا على نفسه وعلى الموقف الذي هو فيه، فلا يتلعثم ولا تتشتت أفكاره ولا يهاب الذين يتخاطب معهم، فيصير بذلك متملكا لشجاعة أدبية حقيقية.

أما الفائدة الثانية فتتصل بالثروة اللغوية التي يجمعها المتعلم من الممارسة الدائمة للغة، وبأنواع الصيغ والتراكيب التي يكتسبها فيوظفها هي أو يقس عليها ويستنبط غيرها.

لقد عبر الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح - رحمه الله – عن الممارسة اللغوية بمصطلح المشافهة وأظهر أولويتها في كل عملية تعليمية للغة إذ يقول : (...وعلى هذا فإن التبليغ التعليمي - وكذلك عمليات الترسيخ كما سنراه – يتناول أربع أنواع من الآليات اللغوية وهي الآليات التي تحصلها القدرة على الإدراك والفهم في مستوى المنطوق والمسموع "السماع" وفي مستوى المكتوب

[1]- الجاحظ أبو عثمان بن عمرو، رسائل الجاحظ، تحقيق: د. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج1، ص : 154.

المحرر"القراءة" ثم الآليات التي تتحصل بالقدرة على التعبير في هذين المستويين أيضا "التعبير الشفهي والتعبير الكتابي" فأهم المقاييس في هذا النطاق هو أسبقية المشافهة بالنسبة لتلاميذ ...وأن يجعل تلامذته بهذه المشافهة المتكررة يميزون بالسماع وحده بين هذا الحرف وذاك وبين هذه الصيغة الإفرادية والتركيبية وتلك...)[1].

يظهر في النص مجموعة من الأفعال والمصطلحات، كلها تتحد وتتعاون في بناء عملية تعليمية تعلمية (تحصيل للملكة اللغوية) منها : التبليغ التعليمي – الترسيخ – القدرة – الإدراك – الفهم – المنطوق – المسموع – السماع – المحرر – المكتوب – الآليات – القراءة – المشافهة – التعبير – التكرار – التمييز ...الخ. كل هذه الأفعال تكون مساعدة على تحقيق (أساليب التدريب على التصرف في البنى من الأصل إلى فروعه والعكس أي على كيفية الانتقال من بنية أصلية إلى البنى المتفرعة والعكس حتى تصير هذه العمليات عادات لاشعورية، فلا اكتساب في الواقع إلا لملكة التصرف في البنى وطرق التعبير...)[2].

ب–أهمية الحفظ في تحصيل الملكة اللغوية :

يقول العلامة ابن خلدون في باب : حصول الملكة بكثرة الحفظ وجودتها بجودة المحفوظ : (قد قدمنا انه لا بد من كثرة الحفظ لمن يروم تعلم اللسان العربي،وعلى قدر جودة المحفوظ وطبقته في جنسه وكثرته في قلته تكون جودة الملكة الحاصلة عنه للحافظ)[3].

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص : 229.

[2]- عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي و ضرورة التمييز بينهما، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، ع.17/جوان/2013، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر، ص : 26.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 614.

ويقول كذلك : (وهذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه)[1].

ويقول كذلك في موضع آخر (وكذلك تحصل هذه الملكة...بحفظ كلامهم وأشعارهم وخطبهم والمداومة على ذلك...)[2].

يؤكد ابن خلدون على أهمية الحفظ للقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ولكلام العرب شعره ونثره في الحصول على ملكة اللسان العربي، ولا يكون ذلك إلا بتعويد النفس على ذلك وتدريبها عليه ، ويضرب في ذلك مثالا عن أهل الأندلس في نبوغهم في التعليم باعتمادهم على تدريس كلام العرب للولدان، إذ يقول : (إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأساسه ومنبع الدين والعلوم جعلوه أصلا في التعليم ، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط والكتاب ...)[3].

وتظهر قيمة المحفوظ من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب بشعره ونثره فيما لها من أثر على ملكة المتعلمين في تكوينها وترسيخها وتنويعها.

- فالمحفوظ : -ثروة ورصيد لغوي وذخيرة يستعملها المتكلم في مواقف خطابية متنوعة، معلومة أو مفاجئة.
- المحفوظ وأنواعه المختلفة روافد للغة المتكلم، تزيد منها وتثريها وتطعمها.
- المحفوظ فيه مثل وتراكيب يقيس عليها المتعلم ويبني عليها كلامه، وينمي منها كلاما جديدا وصيغا.

[1]- ابن خلدون، المقدمة ، ص : 599.

[2]- المصدر نفسه ، ص : 600.

[3]- نفسه، ص : 576.

- تنوع المحفوظ يسهل للمتكلم الانتقال من مقام لآخر ومن وضعية تخاطبيه إلى أخرى بمراعاة مقتضيات الحال.
- كثرة المحفوظ وتنوعه دليل على طول المسار التعلمي لصاحبه وعلى كثرة المعلمين الذين درس على أيديهم.

لا يمكن لمتعلم اللغة تحصيل ملكة له وهو لا يحفظ مما ذكرناه شيئا. إذ يجد نفسه يعاني نقصا في المفردات والتراكيب ومعانيها وفي الصيغ والمثل والحدود التي يقيس عليها، وإذا حصلت له ملكة تكون ضعيفة ولا تجود، لقلة روافدها أو لجفافها.

ج–أهمية القواعد في تحصيل الملكة :

لقد كانت قضيته دور القواعد النحوية في اكتساب المهارة اللغوية لدى المتعلمين محل نقاش بين الدارسين القدامى منهم والمحدثين ، فمنهم من يقول بأن أهمية دور القواعد في تقويم اللسان ، وتعليمه ومنهم من يجعل هذا الدور محدودا جدا ، إذ لا يمكن أن نحصر دور النحو في تعليم اللسان بل هو وسيلة ينبغي أن ينتهي دورها عند الحد الذي رسم لها كوسيلة ، وأن القواعد في المراحل الأولى للتعلم فقط يمكنها أن تساعد في صقل ملكة اللسان ، إذ يراعيها المتكلم في بعض الظواهر مدة معينة ثم يصير ملكه في لسانه.ومنهم من يجعل الدور الأساسي في اكتساب ملكة اللغة للعرب والممارسة كما ذكرنا سابقا فمنهما يكتسب المتكلم اللغة الشفهية والكتابية في الغالب الأعم (بل إن تعليم الملكة اللغوية مستغنية عن القوانين ، كما قرر ذلك عبقري الأمة العربية الإسلامية العلامة ابن خلدون حين قال في وضوح وجلاء "إن ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم ").[1]

[1]- محمد الحباس، النحو العربي بين التيسير و التدمير، مجلة اللغة العربية، ع.2005/13، منشورات قالة، الأبيار– الجزائر، 2005، ص : 129.

فلا علاقة بين تعلم الملكة اللغوية وبين تعلم القواعد النحوية، عند ابن خلدون، فهو يستدل بما لاحظه على الطلبة في عصره لما كانوا يقرؤون الألفية وشروحها وإن هم كتبوا رسالة أخطئوا فيها.

كما يستدل كذلك بما عرفه عن أهل الأندلس وعن أهل المغرب وإفريقية فأهل الأندلس حسبه أقرب إلى تحصيل الملكة وتعليمها، لاهتمامهم بشواهد العرب وأمثالها ولتفقههم في الكثير من التراكيب في مجالسهم التعليمية أما أهل المغرب و إفريقية فقد عدلوا عن التفقه في التراكيب العربية وأساليبها وبعدت صناعة العربية عندهم عن مناحي اللسان وملكته وغفلوا عن الميزان في ذلك للمتعلم، واهتموا بالقوانين النحوية وابتعدوا عن ثمرتها.[1]

يقول ابن خلدون عن القواعد النحوية : (وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعلم).[2]

إن اكتساب الملكة عند ابن خلدون هو اكتساب لملكة التصرف في البنى وطرق التعبير لأنه اكتساب لأفعال لمعرفة ذوات البنى وحدها وللأفعال أنماط ومثل .[3]

بناء على ما سبق فإنه لا يمكن إقصاء دور القواعد في تعلم الملكة اللغوية إذ هي قوانين للكلام يجب أن يخضع لها ويبنى وفقها، لكن يجب التفطن إلى ما يلي :

– حفظ القواعد النحوية وفهمها ليس هو تحصيل للملكة اللغوية، بل تحصيلها هو تحصيل لكيفية التصرف في هذه القواعد وتوظيفها .

– ملكة اللسان غير صناعة العربية كما أسس لذلك العلامة ابن خلدون.

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 598.

[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي و ضرورة التمييز بينهما، ص : 26.

– لابد من الفصل بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي هو كغيره من العلوم يمكن أن يكون فيه التحليلات والتعليلات العميقة التي لا يفهمها إلا المتخصصون أما النحو التعليمي فهو النحو الذي تقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لمستويات الدراسة.

– لا يحتاج المتعلم إلى كل قواعد النحو بل يحتاج إلى القليل والبسيط منها فقط في تعلم ملكته اللغوية وتساعده في ذلك أفعال أخرى،لأن ما تعلم من قواعد النحو لتمكين المتعلم من اكتساب ملكة لغوية تعينه على التعبير عن أغراضه وجميع ما تقتضيه ظروف التواصل يختلف حتما عما يفسح فيه المجال لاختلاف الأقوال وجزئيات الاستعمال ذات الفائدة العلمية المحدودة.[1]

د–أهمية الترحال ولقاء المعلمين في تحصيل الملكة اللغوية :

زيادة على ما قدمناه، فإن لاكتساب الملكة طرقا كثيرة أخرى، فهي تؤخذ تارة علما وتعليما وإلقاء، وتارة أخرى محاكاة وتلقينا بالمباشرة.يقول العلامة ابن خلدون :(...إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا ...).[2]

ولكثرة الشيوخ والمعلمين المأخوذ عنهم قيمة في كمال حصول ملكة التعلم وتنوعها(فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها).[3]

وتفسير ذلك هو أن تنوع المصطلحات والعبارات والتراكيب وكثرتها، من تعدد المعلمين والشيوخ المأخوذ عنهم ومن تنوع طرقهم في التعليم، وفي تصحيح المعارف وتمييزها عن سواها.

فالرحلة لا بد منها–حسب ابن خلدون– في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال.[4]

---

[1]- قداري فاطمة، النحو التعليمي في التراث اللساني العربي، ، مجلة المعيار– العدد : 11/جوان/2015 ص :121.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 578.

[3]- المصدر نفسه، ص : 378.

[4]- ينظر : نفسه، ص : 579.

لقد كان الترحال قديما لطلب العلم وبحثا عن مصادر العلم والمعرفة، أخذا من أقوال الشيوخ ومن كتبهم وتأثرا بسيرهم واقتداء بهم، وعملا بوصاياهم ونصائحهم .

أما حديثا فقد تنوعت هذه المصادر كثيرا وتبدلت، ولعب فيها التقدم العلمي والتكنولوجي دورا هاما في نقل المعلومة ونشرها بسهولة وبسرعة فائقة. كما تعددت الجوانب التي مست عملية تعليم اللغة واكتساب ملكتها فشملت الناحية النظرية والمنهجية والتربوية والتقنية،ومن أهم ما تم اعتماده في الناحية التقنية ما يلي :[1]

1. استعمال الصورة منطلقا لفهم المضمون في الكلمة والعبارة والنحو.
2. استعمال التسجيل الصوتي باعتباره حقيقة لغوية آتية من مصدر غير المعلم، تبعث النشاط وتبعد الملل عن الأذهان.
3. الاستعمال المزدوج للصورة والصوت باعتبارهما تمثيلا سمعيا يجسد الفعل اللغوي ويمكن أن يستدعي غيره من الأفعال الأخرى، لتتبع بذلك دائرة الخطاب وتتنوع باعتماد مبدأ تداعي الأفكار.
4. الاستعانة بالمعلوميات في عمليات التدريس، وكذا أسطوانات الفيديو ووسائل الاتصال المتعددة، واستخدام هذه الأدوات التكنولوجية في تسهيل الاكتساب وتقريبه من نفوس المتعلمين وإسناد تعليم اللغة العربية بإمكانيات العصر المتطورة.

4- الجانب التطبيقي في جهود تيسير النحو وتعليمه قديما :

لا شك أن التطبيق حل من حلول المشكلة اللغوية لأن التحكم في الدراسة النظرية بالحفظ والاستظهار لا يكفي، ما لم يستعمل ذلك المحفوظ حقيقة وهذا جانب مهم لأن النحو النظري والتطبيقي.

[1]- عبد المجيد سالمي، المنطلقات اللغوية الأساسية في بناء طرائق تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، مجلة الآداب واللغات، ع.2006/1، منشورات قالة، الأبيار- الجزائر، ص : 172.

ففيه تطبيق على اللغة الموظفة يوميا وبمحاكاة أساليب وأنماط الكلام المأثورة عن القدامى، وبمراعاة التطبيق الحركي في الدرس الصوتي الذي تمثل عند القراء في تجويد وقراءة القرآن وتطبيقاته، كما تمثل التطبيق في الدرس النحوي عند القدماء في محاولات لنقل المصنفات المذكورة سابقا للمنظمين بكيفيات وتقنيات مختلفة تهدف إلى استيعابهم للميراث النحوي الذي أصبح من الواجب على مصنفيه أن يورثوه للناشئة من أبنائهم وللراغبين في تعلم النحو من غير العرب وقد تجلى ذلك فيما تذكره كتب التاريخ النحوي وفيما يذكره الذين اهتموا بتصوير واقع تدريس النحو قديما. وفيما يأتي بعض التوضيح لذلك باختصار وفي شكل نقاط أساسية :

- كان التعلم يتم عن طريق إنشاء حلقات للدرس، فيتصدر الشيخ الحلقة ويتولى الإملاء على تلاميذه من حفظه أومن مصنفه الذي ألفه هو أو شيخه، كما يقوم أحد التلاميذ كذلك بالقراءة على شيخه مما عنده أو مما سجله، مثل ما كان يفعل حماد ابن سلمه والخليل ابن أحمد وسيبويه بالبصرة والفراء بالكوفة، كما كان يملي كتابه على حماد بن سلمة وأبي نصر الوراقين وكان الأثرم يملي شعر الراعي وأبو حسن اللحيائي يملى النوادر وأبو بكر الأنبا ري يملي كتبه ومجالسه من حفظه.[1]

وقد كان الكثير من هؤلاء النحويين معلمين مؤدبين يعيشون على الدخل الذي يتقاضونه من دروسهم وعادة ما كانوا يشغلون وظيفة أساسية في مكان ما كقضاة أو بائعي كتب.

وكانت تظهر كفاءة كل معلم في مقدار ما حفظ من العلم، فالتحاور بينهم والتباهي كان بمقدار ذلك الحفظ وفي كيفية الإملاء أهي من المصنف أو المختصر أو من الحفظ إذ الإملاء من الحفظ أدل على التفوق.

[1]- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي، ص : 457.

- كانت الطريقة السائدة للموقف التعليمي هي الحفظ، فحفظ الطالب واستظهاره للمحفوظ وقدرته على ذلك دليل على اجتهاده وبراعته كما لم يهمل التلقين كذلك، فأثره بارز في المصنفات، فما يجب على المتعلم هو أن يحفظ ما يلقى عليه ويستظهر ما يملى عليه بدون أخطاء ومن غير نسيان.

لقيت هذه الطريقة استحسانا لدي المعلمين والمتعلمين لما لها من تنافس في الحفظ وجودته في الاستظهار الصحيح، إلا أن الجاحظ يدعوا في ذلك لأن يتبع الاستنباط والتفكير من غير إهمال للحفظ، لأن كتب النحو ظلت تحفظ وتستظهر فقط، إذ يقول في ذلك : (وكرهت الحكماء والرؤساء وأصحاب الاستنباط والتفكير وجودة الحفظ لما كان الاتكال عليه وإغفال العقل من التميز حتى قالوا : الحفظ عذق الذهن، ولأن مستعمل الحفظ لا يكون إلا مقلدا والاستنباط هو الذي يقضي بصاحبه إلى برد اليقين وعزة الثقة والقضية الصحيحة والحكم المحمود : أنه متى أدام الحفظ أضر ذلك بالاستنباط ومتى أدام الاستنباط أضر ذلك بالحفظ)[1] .

يدعوا الجاحظ إلى المزاوجة بين الحفظ والاستنباط لما لكل منهما من منزلة أشرف، ففائدة الحفظ تعلق المحفوظ بالقلب والصدر وفائدة الاستنباط توارد المعاني والفوائد.

ومن الطرق المعتمدة كذلك طريقة التلقين، التي يقرها ابن خلدون ويشيد بها ويشترط فيها التدريج والانتقال بالملقن من رتبة إلى رتبة حيث يقول : (اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن .....ثم يرجع به ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها ويستو في الشرح والبيان ويخرج

[1]- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي، نقلا عن رسائل الجاحظ، ج3، ص : 29.

عن الإجمال.....فلا يترك عويصا ولا مهملا ولا مغلقا إلا وضحه، وفتحه، وفتح له مقفله.....هذا وجه التعليم المفيد)[1].

إن من ضمن ما كان النحاة ويراعونه بهذه الطريقة، التكرير ورفع الصوت وتحقيق الإعراب، لأن ممارسة كلام العرب الملقى على المتعلم وتكريره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه يساعد على التعلم كذلك وعلى استخلاص القاعدة النحوية ضمنيا وإخضاع الكلام لها.

يقول المرحوم الأستاذ الحاج صالح : (وقد أشار بعض العلماء القدامى إلى ما كان يلجأ إليه من وسائل تعليمية في العصور الأولي بعد وضع النحو ومن هؤلاء الجاحظ فقد قال في البيان : كانوا يروون صبيانهم الأرجاز ويعلمونهم المناقلات ويأمرونهم برفع الصوت وتحقيق الإعراب[2] فهذه طريقة وهو التشبع بالسمع وبالمناقلات بكلام العرب شعرا ونثرا)[3].

ومن الطرق التعليمية كذلك استخدام أسلوب السؤال والإجابة اعتمد بعض المعلمين وبعض المصنفين هذه الكيفية واستخدموها استخداما متفاوتا وفائدتها تتجلى في جذب انتباه السامع وتشويقه لمعرفة الإجابة، كما تزيد الفهم وتعطى الفرصة لإعمال العقل وقدح الفكر ومن الذين استخدموا هذه الطريقة : ابن السيد البطليوسي وأبو القاسم السهيلي.

تبدوا طريقة المحادثة والحوار طريقة مكملة لسابقاتها، لما لها من أثر تعليمي مفيد رائد في مناقشة المسألة المتناولة فهي تشرك المتعلم في العملية التعليمية فيدلى بآرائه فيها فلا يصاب بالملل ولا بسآمة، كما يتعود على ممارسة الكلام في شتى مراحل التعليم فتتكون عنده درجة عليه، كما يثير المفاعلة في الدرس بين الشيخ وطلابه، فيتحمس كل منهم في ميدانه ويحصل النفع والفائدة.

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 571.

[2]- المصدر نفسه، ص : 272.

[3]- عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العلمي و النحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، العدد: 2009/17 ، جوان 2013.

لقد وجد من النحاة من كان يراعي جميع هذه الطرق أثناء تقديمه لدروسه فيوظف كل تقنية في المقام المناسب لها، ومنهم من كان يعتمد على واحدة فقط، إلا أنهم تنبهوا كثيرا خلال ذلك إلى أمرين مهمين هما :

- تجنب التدريس من المؤلفات المختصرة كثيرا.
- تجنب التدريس من مؤلفات مختلفة (متعددة).

لما في ذلك من إخلال بتحصيل النحو واستصعاب له، تماما لما نبه إليه ابن خلدون في مقدمته في الفصلين السابع والعشرين والثامن والعشرين الموسومين بـ:

- كثرة التأليف في العلوم عائقة عن التحصيل.
- كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم.

يقول في الفصل الأول : (اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التأليف، واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها، مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك...فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها ومراعاة طرقها...ولا يفني عمره بما كتب...وأمثل ذلك أيضا علم العربية من كتاب سيبويه وجميع ما كتب عليه وطرق البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين من بعدهم، وطرق المتقدمين والمتأخرين مثل ابن الحاجب وابن مالك...كيف يطالب به المتعلم وينقضي عمره دونه...)[1].

ينبه ابن خلدون إلى أن كثرة المؤلفات في الميدان الواحد، يصعب التحصيل على المتعلم وذلك لما تكثر عليه الطرق وتتعدد المصطلحات وتكثر فلا يستوعبها كلها وإذا استوعبها فإنها تشغل منه وقتا طويلا بين الملاحظة والتحليل والمقارنة والاستنباط ثم اختيار الأنسب والأنفع.

[1]- ابن خلدون، المقدمة ، ص: 569.

ولذلك نجد النحوي المعلم يعتمد مؤلفا واحدا فقط يدرس منه ليجنب طلبته عناء ما ذكرناه ويدخر جهده ووقته لمواقف تعليمية جديدة وليلائم محتوى دروسه مستوى متعلميه، فيقتصر على ما هو أساسي فقط وما هو من الضروريات النحوية المساعدة على الكلام الصحيح والكتابة السليمة.

يقول الجاحظ حاثا على ضرورة انتقاء دروس النحو للمتعلم الصبي : (وأما النحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن انشده، وشيء إن وصفه، وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل كما هو أرد عليه منه من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع)[1].

كما يقول ابن خلدون عن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم ومنها النحو : (ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجا مختصرا في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة...كما فعله ابن الحاجب في الفقه، وابن مالك في العربية...وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل...ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها)[2].

يستخلص من قول العلامة ابن خلدون أن اختصار المؤلفات النحوية يصعب منها، ويزيدها تعقيدا ووعورة عن الدارس، إذ أن المصطلحات المختصرة القليلة تتضمن مجموعة من المعاني الكثيرة والمتفرقة والتي يعسر على المتعلمين في كثير من الأحيان استخراجها وفهمها.

[1]- الجاحظ أبو عثمان عمرو، رسائل الجاحظ- في المعلمين- تحقيق : د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت- 1991، ج3، ص : 38.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 570.

يفضل ابن خلدون تدريس الموضوعات المطولة البسيطة لكثرة ما فيها من التكرار والشرح والإحالات المفيدة في تحصيل الملكة اللغوية على تدريس المختصرات التي لا تفيد إلا في تسهيل الحفظ فقط[1].

إن مما لا شك فيه هو أن النحاة مؤلفين ومعلمين لم يدخروا جهدا في سبيل تعليم النحو لطالبيه وتيسيره عليهم، وتوصيله لكل من يرغب فيه برحيلهم إليه أو استقبالهم له، فطافوا هم ومتعلموهم بكل بلد ورحلوا إلى كل ولاية، لأن العلم وسيلتهم في ذلك.

وورد في كتاب رواية اللغة : (وفي أحيان كثيرة كانوا يدعون من قبل الولاة أنفسهم فكنت ترى لأبي علي شيرازيات، بغداديات وحلبيات يدون فيها إجاباته وخواطره في هذه البلاد، وكانت له حلقة في شيراز، وكذلك رحل إلى بلاد المشرق أبو سعيد السيرافي وأحمد بن فارس وعاش الزجاجي وابن خالويه وأبو الطيب اللغوي، وابن جني بالموصل وحلب وعاد إلى مصر ابن ولآد التميمي وابن النحاس، وذهب إلى الدينورى ثعلب والأخفش علي بن سليمان وانتقل إلى الأندلس أبو علي إسماعيل القالي وأبو العلاء صاعد بن الحسن الربيعي)[2] .

لقد كانت رحلات هؤلاء وغيرهم، سعيا لتبليغ النحو وعلوم العربية واستزادة فيه بين المجالس والحلقات، فكان أجود النحاة علما وتعليما أكثرهم قصدا وزيادة وطلبا من المتعلمين إما حضورا أو مراسلة، وأشهرهم في ذلك أبو سعيد السيرافي وأوسعهم مجلسا بسبب طريقته السهلة في العرض والمناقشة وعباراته السهلة اليسيرة فهو صاحب أحسن شرح لكتاب سيبويه حسب ما ذكره ابن الأنباري حيث قال : (كتاب سيبويه أجد أحسن منه...)[3] .

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص : 570.

[2]- عبد الحميد الشلقائي، رواية اللغة، دار المعارف، مصر1971، ص : 282.

[3]- المرجع نفسه، ص : 283، نقلا عن نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي بركات عبد الرحمان بن محمد الألباني، ص : 379.

قال ولده يوسف بن الحسن السيرافي عن طريقة والده السهلة في تعليم النحو (وضع أبي النحو في المزابل بالإقناع) وهو يريد أنه نسهله حتى لا يحتاج إلى مفسر[1]. وليكون في متناول جميع المتعلمين، فيفهمونه ويحفظون قواعده وهم مقتنعون بتعليلاتها، لأن فهم القاعدة ينجم عن اقتناع قد حصل لدى المتعلم وأزال الغموض والحيرة عنه فرسم ذلك الحكم في ذهنه بعد أن أدركه وحفظ ما يدل عليه ويثبته. لقد جمع ابن حسن السيرافي بين تيسير النحو وتبسيطه والإقناع فيه، لأن كل متعلم لا يقتنع بدروس النحو المشروحة والملقاة عليه تحس بصعوبة تتخلل النحو وتجعله يصد عنه، ولا يرغب فيه، فالتفاوت بين النحويين والمعاكسين منهم خاصة إنما كان يقاس بدرجة إقناعهم لمتعلميهم مما يدرسون من قواعد وأحكام نحوية وبقدرتهم على برهنة تلك القواعد وكيفيات استنباطها من بعضها، وتوضيح ذلك بأمثلة يضعونها تتناسب ومستوى هؤلاء المتعلمين.

لقد تعدى اهتمام النحاة القدامى بالدرس النحوي حدود الحلقات التعليمية ومجالسهم العلمية ليصل إلى كل أركان البلاد التي سكنوها لأنه (ما من أحد يمارس عملا حتى يعرف به، وينسب إليه، إلا خلف فيه أثرا مميزا، وقد أورث النحو أصحابه الأولين غيرة على اللغة وجرأة على نقد المخطئين فيها...قال الأخفش : كان أمير البصرة يقرأ قوله تعالى في سورة الأحزاب من آية 56: "**إِنَ الله وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُوْنَ عَلَى النَبَيْ**". بالرفع فمضيت إليه ناصحا، فانتهرني وتوعدني، وقال تلحنون أمراءكم)[2]. وكانت لهم كذلك رقابة نحوية على الشعراء إذ كانوا يردون بعض أشعارهم ويخطئونهم فيها لعدم تطابق المعاني المرادة منها مع التراكيب المصاغة لها وأواخر الكلمات المضبوطة وفقها كما كان لهم دور في تقويم ألسنة المتكلمين في الأسواق بين الباعة وفي دكاكين التجارة، وفي كل مكان تسمع فيه التراكيب العربية وكلماتها ويجري عليها نحوها[3].

[1]- عبد الحميد الشلقائي، المرجع السابق، ص : 283.

[2]- علي ناصيف النجدي، تاريخ النحو، دار المعارف، كورنيش النيل القاهرة ج.م.م، ط2، ص : 59.

[3]- ينظر : سعيد الأفغاني، كتاب في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط3، ص : 118/115.

كما أصبح للنحاة كذلك دور في تعليم النحو ومحاربة اللحن في دور الحكام وفي مجالس السلاطين بتأديب أبنائهم وتعليمهم بقراءة مراسلاتهم وتصحيحها قبل صدورها عن دواوين الإنشاء، مثل ما فعله ابن باذش وابن البري في حكم الدولة الفاطمية[1].

بناء على ما تقدم فإننا نجد أن الخوف على العربية (تمكن في النفوس حتى تضافرت جهود العلماء وذوي السلطان على صيانة العربية، وأن الحرمان من المال أو العمل مما كان يصيب اللحانة، وأن فصاحة المرء قد ترفعه إلى الولايات والغنى وتزيد شأنه عند أولي الأمر)[2].

إلى هذا الحد من التبيين لجهود النحاة في تسيير النحو وتعليمه نظريا وتطبيقيا، نصل إلى التساؤل الآتي :

هل كانت كل هذه الجهود كافية لتحصيل الملكة اللغوية لدى المتعلمين وفي القضاء على اللحن عندهم وعند غيرهم؟

[1]- علي ناصيف النجدي، كتب تاريخ النحو، دار المعارف، كورنيش النيل القاهرة، ج.م.م، ط2، ص : 56.

4- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص : 13.

الفصل الثاني

ابن مضاء القرطبي

وكتابه الرد على النحاة

الفصل الثاني : ابن مضاء القرطبي وكتابه الرد على النحاة

أولا- شخصية ابن مضاء القرطبي ونشاطه العلمي.

ثانيا- نحاة الأندلس وكتاب سيبويه.

ثالثا- العامل النحوي.

رابعا- كتاب الرد على النحاة .

خامسا- منهج ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة .

سادسا -إهتمام النحاة المحدثين الوصفيين بكتاب الرد على النحاة .

سابعا- آراء ابن مضاء النحوية في كتابه الرد على النحاة .

أولا–شخصية ابن مضاء ونشاطه العلمي :

بداية وقبل التفصيل في هذا الجانب من حياة ابن مضاء رأيت أنه من المناسب الاعتماد على ما أورده عنه الإمام جلال الدين السيوطي في صورة مجملة لكنها بحاجة إلى تفصيل حسب ما احتواه من معلومات هي نفسها عناصر أساسية في هذا الفصل

وقد اعتمدت هذا التعريف استنادا لما ساقه صاحب بغية الوعاة في نهاية كتابه هذا ،حيث يقول:(.....بنيت فيه للنحاة طبقات، قواعدها على ممر الزمان لا تهي، وأحييت فيه ميتهم، فلم أغادر شهيرا ولا خاملا إلا نظمته في سلك عقده البهي)[1].

ويقول كذلك : « أكثر ما وقفنا عليه من تواريخهم تواريخ الأندلس (تاريخ ابن الفرضي، وابن بشكوال وابن الزبير وابن عبد الملك والريحانة لابن عات وتاريخ غرناطة لابن الخطيب»[2]

وما هو جدير بالذكر في هذا الموضع هو ما يقال عن التقصير في ترجمة ابن مضاء، حيث يذكر أن معظم كتب التراجم لم تحتو على صفحات مطولة له ، يقول الدكتور محمد عيد، وهو أحد المهتمين به من الدارسين المحدثين: «والكتب التي سجلت حياة اللغويين والنحاة والفقهاء وآراءهم لم يتحدث بعضها عن ابن مضاء وآرائه مطلقا أو لم يتحدث عنه حديثا مسهبا كما فعلت مع غيره من النحاة والفقهاء»[3].

وهذه النقطة هي محل نقاش وسيكون لي رأي فيها في الموضع المناسب لها.

---

[1]– جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، بيروت، د.ت، لبنان،ج2، ص640.

[2]– المصدر نفسه، ص 460

3– محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار العلوم، جامعة القاهرة، ط4، 1410هـ/1989م– ص37.

1-مولده ونشأته:

هو أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة وأبو العباس، أبو جعفر الجياني القرطبي.

أخذ عن ابن الرمّاك كتاب سيبويه تفهما وسمع عليه وعلى غيره من الكتب العلمية والنحوية والأدبية مالا يحصى وكان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء فيها ومذاهب مخالفة لأهلها .

وليّ قضاء فاس وغيرها فأحسن السيرة وعدل فعظم قدره وصار رحلة في الرواية ، عمدة في الرواية ...صنف المشرق في النحو، الرد على النحويين، تنزيه القران عما لا يليقه بالبيان، مولده بقرطبة سنة ثلاث عشر وخمسمائة ومات بإشبيلية سابع وعشرين جمادي الأول و قيل ثاني وعشرين جمادي الآخرة سنة اثنين وتسعين وله ذكر في جمع الجوامع[1].

ويُذكر أنه ينحدر من أسرة اشتهرت فيما نقل صاحب "الذيل والتكملة"بالفروسية والشجاعة ويلقب غالبا بالقرطبي نسبة إلى قرطبة وابن مضاء نسبة إلى جده السادس ويجمع من أرخوا لابن مضاء على أنه نشأ في قرطبة العاصمة الثقافية للأندلس يومذاك والمدينة التي أسهب المؤرخون في الإشادة بمجدها الثقافي ... وأن أصله من جيان إحدى مدن الأندلس الوسطى.[2]

[1]- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2، ص 139.

[2]- عبد الكريم البكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ط 1982،ص 08 نقلا عن : أبي عبد الله المراكشي، الذيل و التكملة لكتابي الموصول والصلة،تح:محمد بن شريفة،ج1،ص212/ 214، ابن فرحون، الديباج المذهب، ص47، عباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام بين حل مراكش وأغمات من إعلام، ج1،ص233.

و بالتالي فابن مضاء كان مولده بقرطبة 512 ﻫ ووفاته بإشبيلية سنة 592ﻫ ، وبين ميلاده ووفاته ما يقارب من ثمانين عاما قضاها في حلقات الدرس متعلما وعالما في مجالس القضاء للحكم بين الناس[1].

وما يمكن الإجماع عليه فيما يخص مولد ابن مضاء ونشأته جملة من النقاط هي:

1- لا يوجد اختلاف واسع حول ميلاد ابن مضاء ووفاته والمدن التي نشأ فيها وارتحل منها وإليها متعلما وعالما وعاملا.

2- تلقى ابن مضاء العلم في المساجد ومجالس العلماء فحصّل الفقه والنحو وعلوم العربية ويمثل هذا المظهر الطابع العام للتعليم في الأندلس.

3- تكوّن ابن مضاء واكتسب العلم وصار مؤلفا ومبتكرا وعالما بالنحو والفقه، بل قاضيا بين الناس ومتقدما في جملة من العلوم التي عند المتقدمين، من طب وحساب وهندسة وشعر.

2- تكوينه وشيوخه:

إذا رجعنا إلى شيوخ ابن مضاء الذين أخذ عنهم فإننا نذكر منهم:

- القاضي عياض:

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الإمام العلامة. يكنى أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد كان إمام وقته في الحديث وعلومه كما كان عالما في التفسير فقيها أصوليا عالما باللغة والنحو وكلام العرب وقد كان -رحمه الله- حافظا لموطأ مالك شاعرا مجيدا خطيبا بليغا صبورا حليما...ومن تصانيفه:

- إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم ، كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى،كتاب مشارق الأنوار.

[1]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 38.

-كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وغير هذه المؤلفات كثيرة[1].

وكان مولده في النصف الثاني من شعبان سنة ستة وسبعين وأربعمائة وتوفي -رحمه الله-سنة أربع وأربعين وخمسمائة في شهر رمضان، بمراكش ودفن بها[*].

ابن العربي:

سمع عنه ابن مضاء بقرطبة ثم بالمرية وهو الإمام القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المغافري ... استمع إلى أبيه وخاله أبي القاسم الحسن الهوزي، وأبي عبد الله السرقسطي، وببجاية أبي عبد الله الكلاعي وبمصر من أبي الحسن الخلعي وغيره وبمكة أبي عبد الله الطبري ومن كتبه:

- تلابيب المسالك في شرح موطأ مالك .
- أنوار الفجر، قانون التأويل .
- أحكام القرآن ، الناسخ والمنسوخ في القرآن.
- ملجأ المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين، توفي عام 543هـ[2]

- ابن الرمّاك :

عبد الرحمان بن محمد بن عبد الرحمان ابن عيسى أبو قاسم المعروف بابن الرماك ويعد من أكبر الأساتذة أثرا في ابن مضاء في المجال اللغوي إذ يبدو أنه أطال ملازمته ودرس عليه كتاب سيبويه، وقد كان ابن الرمّاك أستاذا في العربية، مدققا لكتاب سيبويه... توفي عام إحدى وأربعين وخمسمائة للهجرة[3] ومن كتبه:

---

[1]- عبد الكريم البكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي،ص 16، نقلا عن : ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب،ص 163، و ص 172، ط1، 1351هـ.

[*]- ينظر وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان، لابن خلكان.

[2]- عبد الكريم البكري ، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص16، نقلا عن أبي عبد الله المراكشي والذيل والتكملة، القسم 1، ص212 و ص214 وعن أبي فرحون، الديباج المذهب وعن السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص323.

[3]- المرجع نفسه، ص نفسها، نقلا عن الذيل والتكملة، ص215، والبغية للسيوطي، ج1، ص323، ج2، ص86

- أبنية سيبويه للزبيدي.
- الألفاظ ليعقوب ابن السكيت.
- خلق الإنسان لأبي محمد ثابت ابن أبي ثابت[1].

- **ابن سمحون :**

درس عنه ابن مضاء العربية ، و هو أبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي النحوي، أستاذ في النحو والأدب وشاعر بليغ عارف بالحساب أخذ عن ابن الطراوة وغيره وروى عنه أبو القاسم بن تقي توفي سنة أربع وستين و خمسمائة[2].

- **ابن بشكوال:**

أبو القاسم خلف الله بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال القرطبي (393هـ /578هـ) كان محققا واسع الراوية شغوفا بالأخبار والسير كتب عدة مؤلفات أشهرها: كتاب الصلة الذي جعله تتمة لكتاب الفرضي «تاريخ العلماء الرواة بالأندلس» و يضم الكتاب أكثر من ألف وخمسمائة ترجمة لعلماء الأندلس، و هو يعد أنفس وأوثق مصدر للتاريخ الأندلسي وله مؤلفات أخرى غير الصلة بلغت خمسين مؤلفا[3].

وبالإضافة إلى هؤلاء نجد جماعة أخرى ممن درس ابن مضاء الفقه عليها، ونذكر:

ابن العربي المترجم له سابقا، والبطروجي والرشاطي وأبو محمد بن المناصف وغيرهم.

---

[1]- عبد الكريم البكري ، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، نقلا عن الذيل والتكملة، ص215، والبغية للسيوطي، ج1، ص323، ج2، ص86.

[2]- المرجع نفسه، ص17 نقلا عن الذيل و التكملة ص:215 و بغية الوعاة ج2 - ص468.

3- علي سلامة محمد، الأدب العربي في الأندلس تطوره و موضوعاته و أشهر أعلامه، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1، 1989م، ص: 125

ولا يفوتنا في هذا الموضع ذكر بعض ممن تعلم على يده. يقول ابن فرحون: «فقد تتلمذ له خلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره منهم: أبو بكر بن الشراط، أبو محمد البلوي وعمر بن محمد الشلوبين»[1].

3 – اعتقاده وأخلاقه ومذهبه الفقهي:

– مذهبه الفقهي:

لا يختلف اثنان في أن ابن مضاء عاش في دولة الموحدين، هذه الدولة التي تعد من «أهم الدول في تاريخ المغرب الإسلامي، فمن الناحية السياسية استطاعت أن توحد البلاد الممتدة من طرابلس حتى الأندلس تحت سلطة واحدة ومن الناحية الحضرية بلغت الثقافة الإسلامية ذروتها في عهد تلك الدولة التي عاش في كنفها ابن رشد وابن طفيل ومن الناحية الدينية استمرت دولة الموحدين تؤثر في حياة المغرب الروحية حتى بعد سقوط تلك الدولة سياسيا»[2].

إن الذي يبدو مهما من هذه الجوانب المذكورة في هذا التقديم هو الجانب الديني، الذي يعد المنطلق في تأسيس هذه الدولة من طرف محمد بن تومرت، لأن الباحث في تاريخ الدولة التي سبقت دولة الموحدين وهي الدولة المرابطية يستنتج وجوها للشبه بين المرابطين و الموحدين مما يدعو إلى القول بأن دولة المرابطين كانت تمهيدا لما بعدها ... ففي عهد المرابطين تجمد الفقه المالكي وسادت بعض الكتب المدرسية التي تهتم بشكليات الدين وحرمت العلوم العقلية كما انقطع الاتصال بالمصادر الروحية للإسلام مثل الكتاب والسنة ولذا اعتبرت حركة ابن تومرت إحياء للجانب الروحي في الدين فكانت بذلك حركة دينية.[3]

[1]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص38

[2]– المغرب في بداية العصور الحديثة، محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية 1963/62م د. ت. ط. ص12

[3]– المغرب في بداية العصور الحديثة، محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ص 13

هذا الإحياء الذي كان نتيجة « لثورته* ضد المرابطين الذين يأخذ عليهم إتباعهم لنهج السلف إتباعا جامدا ويصفهم بالمجسمين، لأنهم لم يتعرضوا لما عليه علماء الكلام من تأويل لبعض آيات القرآن الكريم التي تجسد الذات الإلهية في الظاهر»[1]

والحقيقة أن هناك أسسا فكرية وعقدية لثورة ابن تومرت ودعوته وهي أسس قد خالف بها منهج الإسلام الصحيح ولا تتفق مع منهج أهل السنة والجماعة الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن هذه المخالفات أذكر ما يلي :

– ادعى ابن تومرت المهدية، وقال بأنه هو المهدي الذي وعد الرسول صلى الله عليه وسلم بخروجه في آخر الزمان** ويكون بذلك قد انحرف عن المنهج الإسلامي الصحيح والأكثر من ذلك أنه ادعى العصمة كذلك وقال عن نفسه بأنه المعصوم وأشاع ذلك بين أتباعه وألزمهم به .

وما تهم معرفته والتنبيه إليه هو أن هذه العقيدة التي غرسها ابن تومرت في أتباعه سهلت له مواجهة أعدائه والقضاء على خصومه، كما حرضت أتباعه على مقاتلة المرابطين.

* – هو احمد ابن تومرت ، يذكر المؤرخون تواريخ مختلفة لميلاده وأرجحها سنة 473هـ، ويختلفون كذلك في نسبه ، فمنهم من يحسبه عربيا كما ادع هو ذلك و منه من يعده بربريا لم تقدم المصادر التاريخية نبذة موسعة عن أسرته، أخوته : عيسى، عبد العزيز ،وزينب. تلقى دراسته الأولية بالكتاتيب فتعلم القرآن حفظا و رسما وقراءة على عادة المغاربة ' فظهر عليه شرف واهتمام بالعلم وملازمة للمساجد منذ شبابه،كان واسع الترحال، نزل ببغداد والإسكندرية والحجاز ثم الأندلس فتونس ثم الديار المصرية ،من أشهر شيوخه : الغزالي إلكيا الهراسي ،المبارك ابن عبد الجبار أبو بكر الشاشي، توفي سنة 524هـ .

[1]- عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني 546/510هـ -1151/1116م، تاريخ سياسي وحضارة، دار المغرب الإسلامي لبنان بيروت، ط1988،1،ص 430.

**- ينظر نظم الجمان لابن قطان، ص 75.

– كما تأثر كذلك بمذهب المعتزلة وقال ببعض ما قالوه، ففسق مرتكب الكبيرة ولم يسمه بالمؤمن أو الكافر [*] كما تبنى منهجهم في الأسماء والصفات في كل ما عساه أن يوهم الشبه والمثلية لله سبحانه حتى ولو كان ذلك من الأسماء والصفات الثابتة لله في الكتاب والسنة .

واختصارا لكل ما ذكر « فإن ابن تومرت استخدم في حربه ضد المرابطين أساليب متعددة منها : رميهم ظلما وزورا بالتجسيم وجعل عقائد مختلفة من الاعتزال والأشاعرة والرافضة أساسا لعقيدة دولة الموحدين الجديدة وأصبح فيما بعد من أعلام مدرسة الأشاعرة»[1]

إن ما قدمته من معلومات، يبدو في الظاهر بعيدا عن الموضوع وجانبيا لكنه في الحقيقة يبين للقارئ المنطلقات التربوية والسياسية التي اهتم بها ابن تومرت وركز عليها وربما اعتمدها غيره في تحقيق أهدافهم وأغراضهم، ولا يمكنني تبرير ما ذكرته إلا في النقاط التالية:

– التعرف على الأوضاع السائدة في تلك الدولة.

– التعرف على أهم الأفكار التي من شانها أن تغذي عقل كل باحث أو حاكم في تلك الدولة أو في ذلك العصر و في غيره.

– محاولة التعرف على بعض المخالفات العقدية والعلمية في تلك الدولة.

– التمكن من بعض المعلومات واعتمادها كنقاط ربط بين ما سيأتي من أفكار.

وبعد ذكر كل ما تقدم لا بد من الإشارة إلى أن ما حدث بين المرابطين والموحدين هو ثورة علمية وفقهية تحولت إلى صراع سياسي وحربي كانت نتيجة انتصار الموحدين وتحقيق أمرائهم « لخصائص المذهب الظاهري عمليا– مع اختلافهم في إخفاء ذلك وإظهاره – تلك الخصائص التي قوامها العودة

*– ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، 548/19 .

[1]- محمد الصلابي، إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، سقوط الأندلس الإسلامية ومحاكم التفتيش البربرية، مكتبة الصحابة الإمارات العربية، الشارقة، ط1، 2001، ص 57.

إلى النصوص لاستقرائها هي في عمق و اجتهاد وعدم تقليد أحد و ترك الآراء الشخصية و الضنون التي لا فائدة منها »[1].

و عند هذا الحد يمكن التساؤل عن مذهب ابن مضاء الفقهي .

– هل اعتنق ابن مضاء مذهب أهل الظاهر أم كان على المذهب المالكي ؟

إن ما يذكره أغلب الدارسين الذين اهتموا بابن مضاء وتبنوا أفكاره يقرر بأنه ظاهري المذهب لأنه عاصر أمراء الموحدين الأربعة وتولى رئاسة القضاء ليوسف بن عبد المؤمن ، ويعقوب بن يوسف والثورة الفقهية في عنفوانها، وأغلب الظن أنه كان أحد قادتها إن لم يكن قائدها العام[2].

فابن مضاء إذن ظاهري المذهب وللظاهرية* موقف خاص من المذاهب الفقهية الأخرى من ناحية،وطريقة خاصة في تناول نصوص القرآن والحديث من ناحية أخرى، ولقد حمل المذهب هذا الاسم– الفقه الظاهري – لأنه « لم يعتمد إلا على ظاهر الكتاب والسنة، ولم يعتمد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية معللة، بحيث تعرف علتها ويقاس عليها غيرها، كما هو الشأن في منهاج الأئمة الأربعة والفقه الذي قام على أصولهم، يدرسون النصوص ويتعرفون الأحكام منها، ولا يكتفون بذلك بل يتعرفون مع ذلك ما وراء النص من علة للحكم، فيطرد الحكم الذي ورد به النص في كل موضع تحققت فيه العلة التي استخرجوها، وبذلك تعم العلة»[3].

---

[1]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص30 .

[2]– المرجع نفسه، ص30.

*– يرى اغلب أتباع هذا المذهب و رواده أنه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه و يدعي أن ذلك حكم الله تعالى، وأن ما تم الوصول إليه هو رأي المجتهد نفسه وليس حكم الله تعالى، و ليس لأحد أن يتحدث عن الله غير رسول من عند الله، وكل من يفعل ذلك هو مفتر على الله وكاذب عليه، فلا مجال إذن للاجتهاد بالرأي و لا مجال للأشباط بالقياس والاستحسان ولا مجال للتفكير في النصوص لاستخراج عللها.

[3]– الدكتور فاروق عبد المعطي، ابن حزم الظاهري وعلي بن احمد بن سعيد بن حزم الأموي الأندلسي ، جامعة المنصورة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 1992م، ص 162

وما يجب معرفته في هذا الموضع من الحديث هو أن الأخذ بظاهر الكتاب والسنة كانت هي الفكرة التي سيطرت على دولة الموحدين .

يهمنا أن نورد فائدة أخرى هي أن هناك من ينسب ابن مضاء للمذهب المالكي، وهذا ما نشره الدكتور عبد الكريم البكري وبرره بقوله : «ولعل ما يسترعي الأذهان في هذا الموضوع هو أن المؤرخين واللغويين القدماء ممن تحدثوا عن ابن مضاء لم يذكروا قط انه كان ظاهريا على نحو ما فعلوه مع أبي حيان النحوي»[1].

ثم يواصل دعمه لهذا الرأي فيضيف : «ومن أدلتنا على أن ابن مضاء لم يكن ظاهريا ولم يخرج عن المذهب المالكي الذي كان سائدا في المغرب والأندلس...أقول، ومن أدلتنا على ذلك – أن ابن فرحون ترجم له في الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، وعده في طبقات العلماء المالكيين، إذ يريد بعلماء المذهب، المذهب المالكي»[2].

فابن مضاء إذن وحسب رأيه لم يكن مخلصا للمذهب الظاهري الإخلاص كله بل كان متأثرا ببعض أصوله فقط.

إلا أن الذي أراه مناسبا هو اعتناق ابن مضاء للمذهب الظاهري لأنه عاصر أمراء الموحدين الأربعة وأبرزهم«يعقوب بن يوسف* أشد أمراء الموحدين ثورة، فقد أمر باطراح تقليد الأئمة، وأن تكون الأحكام بالاجتهاد وقد حمل الناس على ترك الاشتغال بالآراء الظنية وأن تكون الأحكام من الكتاب والسنة وقد أحرق كتب الفروع المذهبية، يقول المراكشي: وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث»[3].

[1]– عبد الكريم البكري، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي ، ص36 .

[2]– المرجع نفسه، ص36، نقلا عن الديباج المذهب لابن فرحون، ص47.

*– ينظر : ابن حزم الظاهري، فاروق عبد المعطي، ط1 . 1992م، ص164.

[3]– محمد عيد، أصول النحو ، ص29، 30 .

وعليه فكيف يتولى ابن مضاء منصب قاضي الجماعة في دولة الموحدين وهو ليس بظاهري المذهب؟ ثم إن النزعة الظاهرية بادية في ثنايا كتابه الرد على النحاة، وسوف يأتي الكلام عند هذا الحديث عن محتوى كتاب الرد على النحاة.

اعتقاده وأخلاقه:

تولى ابن مضاء قضاء مدينة فاس وغيرها فحسنت سيرته والتمس الناس عدله فعظم قدره واكتسب مكانة القاضي بين الرعية[1].

ولا يعظم قدر رجل إلا إذا كان عادلا، مؤمنا بالله ويخشاه، محققا للاستقامة في الخلق والمعاملة، ولولا هذا كله لما حضي بتقدير معاصريه، ولما حاز منصب قاضي الجماعة في دولة الموحدين، ثم إن رده على كبار النحاة وشذوذه بآراءه عنهم لدليل على جرأته وشجاعته وقوة مواقفه إن لم نقل حدة مزاجه، وهي كلها ميزات لازمة لأمثاله من أصحاب الشخصيات القوية، إذ يكون صاحبها لا يبالي ولا يداري بل يقول ويكتب ما يعتقد أنه صواب، ويرد على من يعتقد مخالفتهم له، وعموما فإن أبرز النصوص التي ترجمت له وذكرت مآثره أخبرت عن طيبة نفسه وكريم أخلاقه وحسن لقائه، كما أخبرت عن عفة لسانه ونزاهة همته وكمال مروءته .

مما لا شك فيه أن لنوعية تكوين الباحث وتوجه معتقداته، ولدرجة صفاء مناهله وأخلاقه أثر بارز في نشاطه العلمي وإنتاجه الفكري ودلالة واضحة على أهدافه ومراميه المستقبلية وما قدمناه عن ابن مضاء يحدد ذلك الأثر في مسيرته العلمية من التدريس إلى التأليف ثم إلى الحكم والقضاء بين الناس.

[1]- ينظر: جلال الدين السيوطي ،بغية الوعاء،ج1، ص139.

نشاط ابن مضاء:

يأتي نشاط ابن مضاء ليتمم نشاط معاصريه ومن سبقوه، ولقد امتاز نشاطه بالتنوع والتأثر والبحث عن الجديد انطلاقا من الفقه والنحو ووصولا إلى علوم أخرى تكاد تكون ميزة عامة لمثقفي عصره.

1) جهود ابن مضاء النحوية وغيرها:

لا يوزن إنتاج علمي إلا بما يحققه صاحبه من نجاح وتأثير وإفادة للناس وبما يبذله من جهود متخصصة كانت أو متنوعة.

ولابن مضاء جهوده الخاصة والمعتبرة، هذه الجهود التي يطلع عليها كل باحث متتبع للحركة العلمية والثقافية في الأندلس عامة وفي موطن ابن مضاء خاصة حيث يشهد له جميع من أرخ له-رغم قلتهم- بنشاطه العلمي وحرصه على تحصيل الفقه الذي كان له فيه الباع الطويل، مما جعل كثير الدارسين يختلف حول مذهبه الفقهي.

وما يتصل بهذا الجانب هو اشتغاله بالقضاء بين الناس مدة من الزمن تقلد في آخرها منصب قاضي الجماعة في دولة الموحدين أو ما يعرف بقاضي القضاة وهي رتبة عالية في القضاء تعكس الاعتراف والتقدير بجهوده بين معاصريه.

إن تفوق ابن مضاء في العلوم الدينية لم يزهده في العلوم الأخرى وعلى رأسها علم النحو، حيث يجمع المؤرخون على أن ابن مضاء ألف ثلاث كتب أولها:*

- المشرق في النحو بضم الميم، وقيل بفتحها ليكون بذلك مؤلفا ضد المشرق.

* - لم يصل إلينا منها إلا كتاب الرد على النحاة.

وثانيهما كتاب –تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان– ويذكر عنه صاحب البغية أنه رد عليه ابن خروف بكتاب سماه : تنزيه أئمة النحو مما نسب إليهم من الخطأ و السهو[1] وهذا ما يدل على أنه هو الآخر مؤلف ضد نحاة المشرق وأرائهم النحوية .

غير أن هناك من ينسبه إلى الفقه، إذ ألف صاحبه في نصوص القرآن تنزيها لها عن التكلف والتأويل.

أما الكتاب الثالث فهو بعنوان :–الرد على النحاة– وهو كاتب خرج به عما ألفه النحاة وتلاميذهم لما احتواه من آراء نحوية شذ بها عنهم، ويأتي التعرف عليها في حينها، وقد تم اكتشافه من طرف الدكتور شوقي ضيف في العصر الحديث فحققه وعرض أهم أرائه .

وإذا كان لابن مضاء علم ودراية بما ذكرنا، فإن عقله وهمته لم يضيقا بعلوم أخرى ليست بنفس التخصص والتعمق مقارنة بالفقه والنحو حيث قال عنه ابن عبد الملك: « كان مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع واسع الرواية عارفا بالأصول والكلام والهندسة والحساب، ثاقب الذهن، متوقد الذكاء، شاعرا بارعا كاتبا»[2].

إن ما ذكرناه من علوم يكاد يكون السمة البارزة على كل من يحمل ثقافة ذلك العصر، إذ تعتبر المساجد ومراكز العلم وجهة الجميع، فتتعدد الدروس والعلوم ولا يتميز الدارسون ولا يتفاوتون إلا من حيث درجات التحصيل والرغبة في طلب العلوم والقدرة في التأثير على الغير وتحصيل المكانة والقدر عندهم، ثم قيمة الفائدة المحققة في العلم المدروس، وفي هذا الموضع بالذات يتبادر إلى الأذهان تساؤلان أولهما :

– ماذا قدم ابن مضاء للنحو العربي، أو ما حظ النحو العربي من اجتهادات ابن مضاء ونشاطه ؟

[1]– جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة،ص139.

[2]– خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة ، المدارس والخصائص ، ،دط ، ص179.

وثانيهما:

- ما هي نظرة الدارسين النحويين لابن مضاء وما أراؤهم فيه ؟

هذا السؤال الأخير سيتضمن العنوان الموالي إجابة مناسبة له، فيما يبقى التساؤل الأول مرتبط الإجابة بما سيأتي من مباحث أخرى، إذ لا يمكن الفصل فيه دون عرض وتفصيل لأبرز أراء ابن مضاء.

- موقفه من النحاة:

إن المتصفح لكتاب الرد على النحاة يستخلص أن صاحبه قد اتخذ موقفا خاصا من النحاة وبالخصوص من نحاة البصرة، فيذكر أنهم تعدوا حدودا ما كان ينبغي لدراستهم أن تتجاوزها، فيقول: «... و إني رأيت النحويين رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أملوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»[1]

هذه هي حجته التي يبرز فيها موقفه، ويجانب بها إنصافه لهم في قبول هدفهم وبلوغ غايتهم من صناعة النحو .

لا يبدو ابن مضاء متحاملا على النحاة ومتشددا في موقفه وأفكاره كما يصوره بعض المحدثين، كما لم يصدر منه إلزام لأحد بإتباع منهجه والتهجم على منهج الآخرين.

إنه يدعو لرأيه بالحسنى ولا يجبر أحدا بما قاله، والنصوص التي تثبت ذلك كثيرة أهمها ما يقولها هو نفسه :

[1] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: د.شوقي ضيف، ط2، 1982، دار المعارف، القاهرة : ص72

«وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممن يحتاط لدينه ويجعل العلم مزلفا له من ربه أن ينظر فإن تبين له بنيته رجع إليه وشكر الله عليه، وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال، وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر بقول أو كتابة»[1].

يتبين من هذا القول إعراب ابن مضاء عن أبلغ مواقف التسامح وحرية الرأي بكل ما تحمله من روح علمية تقوم على وجوب احترام مواقف الآخرين وآرائهم. حتى وإن كانت قاسية ومتفردة ولا تخضع للإجماع.

يتخذ ابن مضاء الموقف المذكور سابقا من منطلق أساسي في منهجه في الرد هو أن إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، مرتكزا بذلك عل قول ابن جني[*] : « اعلم أن إجماع أهل البلدين[**] إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، فأما إن لم يعطه يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»[2] ويجوز إذن الاجتهاد في النحو، وقول الرأي الصحيح فيه إن ظهر لصاحبه، ولكن هذا في حدود، إذ أن هناك حدودا لا ينبغي تجاوزها، وما يدعم هذا الرأي، ما قاله أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ :«ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئا»[3].

بتحليل هذا القول وإسقاطه على الذين يعنيهم من النحويين، يتبين لنا أن الاجتهاد في النحو لم ينحصر في الإباحة فقط بل يصبح ضرورة لابد منها.

و أخيرا يمكن القول بأن ابن مضاء اتخذ موقفه هذا محاولا تصحيح أخطاء النحويين وتصويب منهجهم النحوي في دراسة اللغة العربية، وإبدالهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية، كما يمكن

---

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ص71 -72.

[*]- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان إماما في علم العربية، ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف قال فيه المتنبي: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، كان واسع الرواية والدراية في اللغة، كان مولده قبل 330هـ / ووفاته في شهر صفر 392هـ، له مصنفات كثيرة تفوق الثلاثين منها :

- الخصائص في النحو ، سر الصناعة ، الكافي في شرح القوافي للآنفش ، اللمع في النحو ... الخ.

[**]- يقصد البصرة والكوفة.

[2]- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: د عبد الحكيم بن محمد، 148 هـ، المكتبة التوفيقية، ج1، ص71.

[3]- المصدر نفسه، ص172.

القول كذلك: إن موقفه من النحاة هو موقف من كل الأصول التي بنوا عليها نظريتهم النحوية وهذا ما تكشفه ثنايا كتابه "الرد على النحاة".

إن ابن مضاء صاحب شخصية علمية شجاعة وقوية تجرؤ على نقد الآخرين ومخالفتهم والخروج عن فلكهم، وهو صاحب مبادئ دينية رسينة تحمله على إسداء النصح للمسلمين مهما كلف ذلك من تغيرات ومهما خلف من آثار على اجتهاداتهم وإنتاجهم العلمي.

وأخيرا فإن ما قد يسأل عنه سائل، أيهما أهم في دراسة كهذه أو في دراسة شبيهة بها، الحديث عن شخصية الإمام ابن مضاء أم عن آرائه و أفكاره ؟ .

يقول الدكتور محمد عيد في كتابة أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: «ولا يهم في هذا الكتاب كثيرا الحديث عن شخصيته فإنما يدرس على أنه ظاهرة علمية، تناقش أصول النحو وكانت له آراء جديدة ستعرض في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، فالهدف هو أرائه لا شخصيته»[1].

إلا أن الذي أراه مناسبا في هذا الجانب هو أن دراسة شخصية عالم أو باحث لا تقل أهمية عن دراسة أفكاره وجديده إذ لابد من الربط ين الدراستين من أجل ملامسة خيوط الامتداد بينهما، والوقوف على منابع الفكر وتوجهاته، ومصادر تغذيته لدى كل دارس وباحث.

[1] – محمد عيد، أصول النحو العربي، ص37.

ثانيا– نحاة الأندلس وكتاب سيبويه :

1– نبذة عن النشاط اللغوي في الأندلس:

«إن الملاحظ و الناظر في الكتب التي ترجمت للأندلسيين يلحظ أن العناية بعلوم النحو واللغة بدأت من القرن الثاني الهجري ...ففي كتب التراجم و طبقات الزبيدي بخاصة كثير من الأخبار عن هؤلاء تنهض دليلا على ما بلغته العربية و علومها من نضج في القرن الثاني والثالث و الرابع »[1].

لم يأت هذا النضج العلمي والفكري في الأندلس من العدم بل كان نتيجة اهتمام الحكام وتشجيعهم للعلماء والأدباء مع مطلع القرن الثالث الهجري بعد انصراف جهودهم إلى العلوم الدينية والاهتمام بالفقهاء ولم يقتصر هذا الاهتمام على أمراء قرطبة فحسب بل امتدّ إلى حواضر الأندلس الأخرى حيث بلغ ذروته، فمنحت الثقافة حظها وبنيت دور العلم وانفق عليها وشجع المثقفون بالمكانة والمكافآت المادية .

إن هذا الإهتمام جعل الاجتهادات اللغوية الأندلسية تتميز وخاصة النحوية منها، إذ تجلى للنحو عندهم ميزات كثيرة نذكر منها ما ذكره الدّكتور خضر موسى محمد في كتابه النحو والنحاة وحصره في خمس ميزات هي:[2]

1. تأخر العناية بالنحو البصري وصب الاهتمام على النحو الكوفي اقتداء بجودي بن عثمان المتوفي سنة 198 هـ والذّي ارتحل إلى المشرق وتتلمذ على الكسائي والفرّاء.

2. تثقيف البعض منهم بالفلسفة و المنطق و الكلام ، و معاناة بعضهم إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك ولم يأخذوا كما يقول شوقي ضيف« بعلم العربية و غوامضها والإعتلال لمسائلها ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية ولا

[1]– عبد القادر سلامي، ابن سيدة اللغوي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر،. 1410 هـ - 1989م، ص06.

[2]– خضر موسى محمد، النحو و النحاة المدارس و الخصائص، ص174.

يجيبون في شيء منها حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده وإنهم بذلك استحقوا الريّاسة»[1].

3. قيام نهضة لغوية و نحوية على يد "القالي" ومدارسة ما حمله من ذخائر اللغة والشعر والنحو من المشرق.

4. مخالفة نحاة الأندلس لمعظم النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين وانتهاجهم نهج البغداديين في اختيار آراء الكوفيين والبصريين والخلوص إلى آراء جديدة وأشهر من نهج إلى ذلك الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)كما أنه لا يكتفي في "العلل" بالأحكام النحوية بالعلل الأولى بل كان يطلب علة ثانية للحكم.

5. كثرة التعليلات والآراء.

لقد كان أثر مخالطة نحاة الأندلس غيرهم من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين واضحا في انتهاج نهجهم واختيار الكثير من أرائهم، خاصة البغداديين منهم، ويعلق الدكتور شوقي ضيف على هذه الميزة قائلا: «و لعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلم الشنتمري المتوفي سنة 476 هـ هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، مثل أن كل مبتدأ مرفوع بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب»[2].

إن المتتبع لنشاط المختصين في اقتفاء آثار الدراسات اللغوية والنحوية في العربية يظهر له تحصيل مفيد للحركة اللغوية في بلاد الأندلسيين تتمحور أهم مظاهره فيما يلي:[3]

[1]- شوقي ضيف، المرجع السابق نقلا عن المدارس النحوية، ص290.
[2]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، ص293.
[3]- صالح بلعيد، في أصول النحو، ص159.

- وضعوا أعمالا علمية مشابهة للمشارقة.

- ظهور اجتهادات محلية في مسائل العامل، التيسير بإلغاء المسائل الخلافية إلغاء العلة القياسية والجدلية والتفريق بينهما.

- إلغاء الخلاف بين النحويين والقول بالعامل .

- منهجهم تيسيري تعليمي.

- دفاعهم عن القراءات القرآنية جميعها واستشهادهم بالقراءات الشاذة.

- كثرة الإحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

- أفكار جديدة في العلة .

- أفكار جديدة ضد التمارين غير العلمية .

- نفور من كثرة العلة .

وزيادة على ما ذكر يمكن ذكر أهم نتائج هذا النشاط النحوي كما يلي:

- وضع وحفظ المتون وشروحها .

- وضع المنظومات التعليمية .

- نشدان التيسير النحوي .

بعد التعرف على خلاصة النشاط النحوي في الأندلس يبدو من المفيد جدا التعرف على حال النحاة الأندلسيين مع كتاب سيبويه لتحقيق المقارنة الضمنية بين مواقفهم من أصول النحو العربي وموقف ابن مضاء والعنوان الموالي جدير بتبيان ذلك وبإظهار مكانة "الكتاب" عندهم.

إهتم العلماء المسلمون منذ زمن بعيد بعلم النحو، إهتماما بالغا عكس خدمتهم للغة العربية، ومن ثم خدمتهم واهتمامهم بالقرآن الكريم، ويتبين هذا الإهتمام من خلال الدراسات الواسعة والأبحاث المتنوعة التي نشطت وتميزت في زمن القرن الثاني الهجري وبظهور عالمين كبيرين هما:

الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت 110 هـ) و سيبويه (ت 180 هـ).

تأصلت هذه الدراسات وأثمرت ثمرة مفيدة تمثلت في مصنف سيبويه الذي جمع فيه ما كان متناثرا من النحو البصري من أصول و فروع وأطلق عليه منذ ظهوره اسم: " الكتاب" .

2- أهمية الكتاب:

ترجع أهمية " الكتاب" البالغة عند الأقدمين لما احتوى عليه من قواعد نحوية مؤسسة يحتاج جميعنا إلى تعلمها حفاظا على العربية وسلامتها، كما يعد شاملا لدراسة الظواهر اللغوية والنحوية المنسوبة إلى لهجات القبائل المختلفة، وما يتعلق بالأصوات وبناء الكلمة والجملة .

ولما أردت أن أثبت هذه القيمة الكبيرة للكتاب ومؤلفه وجب أن أذكر أقوال بعض العلماء الذين أطروا"الكتاب"، وأثنوا على صاحبه سعيا منهم أن يعطوه حقه مدحا واهتماما ودراسة.

- يقول المبرد لمن يريد أن يأخذ عنه كتاب سيبويه:

هل ركبت البحر ؟ تعظيما واستصعابا لما فيه[1].

- يقول الجرمي (ت 225 هـ): منذ ثلاثيين سنة أفتي الناس الفقه من كتاب سيبويه[2].

[1]- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح:أ.عبد المنعم خفاجة، مطبعة الحلبي، د.ط،د.ت، ص39 .

[2]- مقال: هل النحو العربي في حاجة إلى تسيير (2).د. تواتي بن تواتي بن تواتي ، مجلة اللسانيات، العدد الثامن، نقلا عن: مجالس العلماء للزجاجي . تح د: عبد السلام هارون .الكويت 1962.ص251

-يقول المازني (ت 249 هـ): من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستح مما أقدم عليه[1].

-ويقول ابن النحاس (ت 338 هـ): لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب سيبويه حتى قال المبرد: لم يعمل كتاب في العلوم مثل كتاب سيبويه وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره[2].

- ويقول الأزهري (ت 370 هـ) : مخبرا عن سيبويه:« له كتاب كبير في النحو وكان علامة حسن التصنيف»[3].

- ويقول ابن جني (ت 392 هـ): وقد حطب (جمع) بكتابه وهو ألف ورقة (علما مبتكرا) ووصفا متجاوزا لما يسمع ويرى[4].

مما يدل عليه هذا الثناء والتقدير الصادق لكتاب سيبويه هو احتواؤه على الجديد النافع، سواء من حيث سعة معلوماته أو من حيث تنظيمه، إذ ظهر في صورة متكاملة الأبواب والفصول، وهذا ما لم يكن معروفا في زمن قبله، إذ كان النحو عبارة عن مجموعة من المسائل المتفرقة، لا تجمعها قاعدة ولا يضمها باب، بل ظلت ممتزجة ببعضها.

يقول عنه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح مبرزا نضجه وشموليته لما سبقه: «وبما أنه لم يسبقه على أصح الأقوال أي كتاب يماثله في غزارة المادة والدقة العلمية المتناهية فكأنه خرج من العدم في ظاهر أمره وليس الأمر كذلك»[5] لأن الذي احتوى عليه "الكتاب" كان معروفا عند النحاة ممن سبقوا سيبويه ومهدوا له الطريق أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت172هـ)و يونس بن حبيب(ت 182هـ)

[1]- البغدادي، خزانة الأدب، تح د ، عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1387هـ / 1967م ، ج1 ص371.

[2]- الأزهري، تهذيب اللغة،تح: مجموعة من العلماء، القاهرة ، د ت ، ج1، ص19 .

[3]- المصدر نفسه، ص نفسها .

[4]- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح محمد علي النجار ، ج3 ، ص 212

[5]- عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر 2007، ج1، ص 290.

وحماد بن سلامة البصري (ت 167هـ) الأخفش الأكبر(ت 172هـ) وعبد الله بن إسحاق الحضرمي(ت 117ه) وعيسى بن عمر الثقفي البصري(ت 149).

لاشك أن سيبويه قد انتفع بعلم هؤلاء كلهم .وبجهودهم فلم يكن جهده فرديا مستقلا .بل كان جهود أعلام جمع ميراثهم العلمي ورتبه في صورة متكاملة اعتنى بها علماء العربية بعده عبر الزمان والمكان. وهذا ما لم تتصف به كتب أخرى بعده. إذ اقل ما يقال عنها أنها جهود أفراد مستقلة .أما "الكتاب "فهو جهود جماعية وشتان بين العمل الفردي والعمل الجماعي.

3 –إهتمام النحويين "بالكتاب":

لقد أثار كتاب سيبويه حركة علمية واسعة و نشيطة .تمثلت فيما ظهر بعده .وعلى مر العصور من كتب و مؤلفات تتصل به وتدور حوله شرحا وتعليقا .

يقول الزبيدي في طبقاته ذاكرا "الكتاب" « إني رأيت علماء النحو في زماننا هذا وما قاربه قد أكثروا التأليف فيه وأطالوا القول على معانيه»[1] .

لقد بذل العلماء بعد سيبويه جهودا نحوية إضافية أظهروا فيها آراءهم وعبروا فيها عن نضج دراساتهم وعن شدة اهتمامهم وتقديرهم لكتاب سيبويه.

يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح « إن كتاب سيبويه كما هو معروف أقدم كتاب في النحو وصل إلينا من حسن الحظ، والغريب أو ما يبدو أنه غريب أن هذا الكتاب على الرغم من قدمه فإنه يحتوي على جميع ما عرف بعد سيبويه من أبواب النحو والصرف وجميع ما اشتهر بعده من مسائله، فهو عمل ناضج تمام النضج»[2] ومفيد كل الفائدة وشامل لكثير من أبواب النحو والصرف ومسائلهما وهذا

[1]– أبو بكر الزبيدي، بقات النحويين و اللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1954، ص

[2]– عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر 2007، ج1، ص 290.

ما جعله يستقطب اهتمام الدارسين خاصة المفسرين منهم، إذ لا بد لكل مفسر أن يتوفر على علم واسع ودراسة ثاقبة لكتاب سيبويه.

وعليه فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه و المستند في حل المشكلات إليه، رغم أنه لم يكن من مصادر التفسير.

وبعد هذا الذي ذكرته فإن الذي أعتبره حجة "للكتاب " وصاحبه بل لكل من صب جهده في كتاب سيبويه من سابقيه ومعاصريه هو اعتناء علماء العربية عبر الزمان والمكان بهذا المؤلف مما ساهم في تعدد شراحه من المشارقة والمغاربة.

ولقد صنف الدكتور تواتي بن التواتي في مقال له مجموعة كبيرة من الذين اعتنوا " بالكتاب " وشروحه ومنهم :

شراح الكتاب من المشارقة	شراح الكتاب من المغاربة
1. ابن السراج في سبعة أسفار	1.ابن هارون بن جندل مجلد
2. ميرمان في عشرة أجزاء	2.لأبي الحسن ابن سيدة شرح ذكره في المحكم
3. الرماني في سبعين جزء	3.أبي الحجاج الأعلم شرح وله شرح الأبيات.
4. المهلبي في عدة أجزاء .	4.لأبي الحسن بن الأخضر عليه حواشي.
5. ابن ولاّد في أجزاء كثيرة وله الانتصار رد على المبرد	5.لأبي الحسن ابن الطراوة كتاب سماه المقدمات.
6. السيرافي في أجزاء كثيرة .	6.لابن خروف شروح عليه .
7. أبو علي الفارسي : حاشيتان أحدهما في ثلاثة أسفار وأخرى في سفر وسماه المسائل المشروحة	7.للشلوبين شرح معروف.

8. ابن النحاس وله شرح الديباجة والأبيات .	8. لابن الضائع شرح جمع فيه شرح السيرافي وشرح ابن خروف .
9. الجرمي وله شرح اللغات في سفر .	9. للحفاف السلجماسي شرح.
10. المبرّد وله رد على سيبويه .	10. لابن هود تلميذ ابن الطراوة شرح .
11. الأخفش الأوسط له حواش وهو صاحب الفضل في إظهار الكتاب وعن طريقه عرف[1].	

وهناك شروح أخرى، إذ أن الأندلسيين دأبوا على الاعتناء " بالكتاب " عناية فائقة وتنافسوا في شرحه[2].

لقد شغل الاهتمام بكتاب سيبويه مساحة كبيرة من الدراسة والشرح . فهذا الأستاذ النجدي يقول في كتابه " سيبويه إمام النحاة" : «وقد رجعت إلى بغية الوعاة وكشفت الظنون أتتبع دراسات " الكتاب" واستوعبها إحصاء وعدا فإذا الأندلس وما يسامتها من بر المغرب قرابة الأربعين وللعراق وما يليه خمس وعشرين ولمصر أربع لا غير»[3]

كما يذكر الدكتور محمد البكاء في كتابه : منهج أبي سعيد في شرح كتاب سيبويه معنى الكلام نفسه قائلا :

وقد استطعت إحصاء رجال كتاب سيبويه الذين ألفوا عليه من الأندلسيين فوجدتهم بلغوا ثمانية وعشرين رجلا وهم :

[1]- التواتي بن التواتي، مجلة اللسانيات، مقال : هل النحو العربي في حاجة إلى التيسير ؟، نقلا عن مقدمة محقق الكتاب الدكتور عبد السلام هارون وعن البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز أبادي.

[2]- المرجع السابق، ص 33.

[3]- النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص 119.

- عبد الله بن حمود الزبيدي الأندلسي.
- أبو بكر الزبيدي (ت 379 هـ)
- أبو نصر هارون بن موسى القرطبي .
- ابن الباذش (ت 538 هـ) .
- الخدب الإشبيلي .
- ابن خروف (ت 610 هـ).
- قاسم بن علي الصفار .
- ابن الحاجب (ت 646 هـ) .
- ابن هشام اللخمي(ت 646 هـ) .
- ابن أبي الربيع .
- الجذابي.
- العناني .
- ابن سمحون.
- إبراهيم بن إسماعيل .
- الأعلم الشنمتري (ت 476 هـ) .
- ابن الطراوة (ت 528 هـ) .
- ابن مضاء القرطبي (ت 513 هـ)
- ابن أصبع .
- ابن معطي (ت 628 هـ)
- الشلوبين . (ت 645 هـ).
- الخشني.
- ابن الضائع (ت 680 هـ) .

- ابن الزبير أبو جعفر (ت 708 هـ).
- أبو حيان (ت 745 هـ).
- ابن الفاخر .
- الخفاف[1].

إن سعة الاهتمام بكتاب سيبويه شرحا ودراسة لم تكن كلها تأييدا له وتثمينا لجهود صاحبه وسابقيه، بل إنها لم تخل من النقد والتعليقات المناقضة لجملة من مسائله بل والمعارضة لأهم ركائز النحو العربي وأسسه.

ثم إن كثرة هذه الدراسات ودورانها كلها حول كتاب سيبويه لا تعتبر دليلا كافيا عند بعض الدارسين المحدثين على أصالة أفكاره وصفاء مناهله ولا تمنعه كذلك من أن يكون محلا للرد والنقد، وما ذلك إلا لأن هذه الجهود وتلك المؤلفات التي تلت كتاب سيبويه لا تعدو أن تكون دراسات تقليدية، ينقصها الإبداع والإجتهاد ويسيطر على عقول أصحابها هذا الكتاب ويحجب عنها منافذ الإبداع والتجديد .

يقول الدكتور محمد عيد في سياق حديثه عن تلك المؤلفات وخاصة الأندلسية منها« فإن جهدهم فيها –بصورة عامة– لا يخرج عن كونه مجهودا دراسيا أكثر منه إبداعا علميا»[2].

هذا المجهود الذي ساهم حسب رأيه في تضخيم مكتبة النحو ولم يساهم في نموها، ولم يأت بجديد، ولعل العائق الوحيد في ذلك هو نظرية العامل النحوي ، التي توهم بها كثير من النحاة حسبه فـ«بالغوا في تهويل وظيفتها المنهجية ، فزعموا أنها كانت توجه النحاة في توزيع الأبواب والمواد ، وتهيمن على تفكيرهم وأنظارهم وتتحكم في مسيرة البحث والتقعيد والتنظير والتمثيل والتفسير والتعليل»[3] .

[1]– محمد البكاء، منهج أبي سعد في شرح كتاب سيبويه، ص 59.

[2]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 34

[3]– فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، ط1،2003 م. ص1 (المقدمة).

ثالثا– العامل النحوي :

تعد نظرية العامل في النحو العربي بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه في كثير من الأبحاث الرئيسية والفرعية و«يرجع الفضل قي وضع هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 110 هـ)، إذ أن الدارس المدقق لكتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبّت أصول هذه النظرية ومد فروعها، وأحكمها إحكاما وبهذا أخذت صورتها النهائية التي ثبتت على مرور العصور»[1]

وكذلك فإن من «يتتبع كتاب سيبويه يجد أن "العمل" مصطلح قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب وأنه في حقيقته نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية»[2] ومن هنا فإن مسألة العامل النحوي قديمة، تمثل عنصرا جوهريا من مكونات الدرس والتحليل في تاريخ النحو عند العرب، وقد انتشرت جزئياتها في المصادر القديمة والمتأخرة وحتى في المراجع الحديثة والمعاصرة حتى كاد لا يخلو منها أي كتاب نحوي فظلت بذلك الشغل الشاغل للنحويين منذ الخليل إلى يومنا هذا[3].

«لقد ذهب الخليل إلى أن وراء كل رفع أو نصب أو جزم أو جر في الأسماء والأفعال عامل يعمل فيها، أي لا بد من وجود فعل أو أداة لفظية كانت أو معنوية تفسر الحركة التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب وترتبط بوجودها»[4].

فمضمون هذه النظرية هو أنه لابد في أي معمول أن يكون له عامل أحدث فيه هذا العمل وإن لم يوجد فلا بد من تقديره[5].

---

[1]– طلال علامة، تطور النحو العربي، في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص37.

[2]– محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو،437. 538هـ– دار بوسلامة للنشر والتوزيع، تونس– ط1، 1980 ، ص 72.

[3]– فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص07.

[4]– عبد الكريم بكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص112، ويقول: أنظر النمو ل د :حسن عون،ص26-27.

[5]– عبد الله أحمد جاد الكريم ،النحو العربي عماد اللغة والدين ، الجامعة السعودية، مكتبة الآداب علي حسن،دت،دط،ص42 .

ولعل ما يجلب انتباه القارئ مصطلحات تظهر في هذا التعريف من شأنها أن تشكل عليه ويصعب عليه فهم مدلول كل منها وهي:

1 – العامل:

– **العامل** : العامل ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه والعوامل هي الفعل وشبهه والأدوات التي تنصب المضارع وتجزمه والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وحروف الجر والمضاف والمبتدأ. وهي قسمان: لفظية ومعنوية.

فالعامل اللفظي: هو المؤثر الملفوظ كالذي ذكرناه.

والعامل المعنوي: هو تجرد الاسم والمضارع من مؤثر فيهما ملفوظ، والتجرد هو من عوامل الرفع.

فتجرد المبتدأ عامل لفظي كان سبب رفعه، وتجرد المضارع من عوامل النصب والجزم كان سبب رفعه أيضا.

فالتجرد هو عدم ذكر العامل وهو سبب معنوي في رفعه ما تجرد من عامل لفظي، كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم[1].

وإذا سألنا عن هذا التقسيم وسببه فإننا نجد الجواب عند ابن جني (ت 392 هـ)في قوله: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»[2].

[1] – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، بعناية مازن علي الشيخ محمد، دار الفكر، بيروت للطباعة والنشر، 2007م، ص 529.

[2] – ابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص تح : عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية،دط.دت، ج1، ص111.

2- المعمول:

هو ما يتغير آخره برفع أو نصب أو جزم أو خفض بتأثير العامل فيه، والمعمولات هي: الأسماء * والفعل المضارع، والمعمول على ضربين: المعمول بالأصالة ومعمول بالتبعية[1].

فالمعمول بالأصالة : هو ما يؤثر فيه العامل مباشرة كالفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم الفعل الناقص وخبره، واسم إن وأخواتها وأخبارها والمفاعيل والحال والتمييز والمثنى والمضاف إليه والفعل المضارع.

والمبتدأ يكون عاملا لرفعه الخبر ويكون معمولا لتجرده من العوامل اللفظية بالإبتداء، فهو الذي يرفعه.

والمضاف يكون عاملا لجره المضاف إليه ويكون معمولا لأنه يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا حسب العوامل الداخلة عليه.

والمضارع ويشبهه (ما عدا اسم الفعل) عاملان فيما يليهما معمولان لما يسبقهما من العوامل[2].

-**المعمول بالتبعية** : هو ما يؤثر فيه العامل بواسطة متبوعه، كالنعت والعطف والتوكيد والبدل فإنها ترفع أو تنصب أو تجزم أو تجر لأنها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجزوم أو مجرور والعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي بتقدمها

3- العمل:

العمل (ويسمى الإعراب أيضا): هو الأثر الحاصل بتأثير العامل من رفع أو نصب أو خفض أو جزم[3].

* - ماعدا اسم الفعل فهو عامل غير معمول، وماعدا أسماء الأصوات فهي ليست عاملة ولا معمولة ولا محل لها من الإعراب

[1] - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، عناية مازن علي الشيخ محمد، ص529 .

[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] - نفسه ، ص 530.

رابعا- التعريف بكتاب الرد على النحاة

بعد التقديم المفيد لشخصية ابن مضاء، يأتي الحديث عن مؤلفه "الرّد على النّحاة".

1- التعريف بكتاب الرد على النحاة :

الرد على النحاة كتاب في النحو العربي ألفه صاحبه في القرن السادس الهجري، في زمن دولة الموحدين بالأندلس وحققه الدكتور شوقي ضيف لأول مرة سنة 1947م، ثم قدم الطبعة الثانية له في سنة 1982م، مبتغيا في ذالك آمالا كثيرة يذكرها في قوله «وظللت منذ نشري لكتاب " الرد على النحاة " أفكر في تجديد النحو، بعرضه عرضا حديثا ينسق أبوابه، ويذلل صعابه، وييسر قواعده ويستدرك نواقصه»[1] وطبع هذا الكتاب ونشر من طرف دار المعارف بالقاهرة .

2-الكتاب من حيث الشكل والتبويب:

اعتمدت في هذا التقديم على الطبعة الثانية للكتاب الذي يحتوي على مائة وتسعة وأربعين (149) صفحة تتوزع على المقدمة للطبعة الأولى ثم مقدمة للطبعة الثانية ومدخل، ثم كتاب الرد على النحاة بفصوله الخمسة.

قسم المحقق الكتاب إلى قسمين، قسم اعتبره مدخلا، فأسبقه مقدمة للطبعة الثانية ومقدمة للطبعة الأولى، حدث فيهما عن طريقه إلى المخطوطة، وعن أهم المخطوطات التي أعتمدها ورجع إليها، كما اختصر فيهما أهم آراء ابن مضاء المبثوثة في هذا الكتاب.

كما نوه بجهود الذين ساعدوه في إخراج هذا المؤلف ونشره، وأشاد كثيرا بجهود ابن مضاء في هذا الكتاب ورأى فيها مفتاحا لكثير من الأبواب التي ستطرق و يُيَسَر من خلالها النحو وتذلل صعوباته ومشاكله.

[1]- ابن مضاء القرطبي ،كتاب الرد على النحاة ، تح شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ط2 ، 1982، ص 06.

أما المدخل فقد ذكر فيه عصر الكتاب ومؤلفه ووصف فيه نسخة الكتاب الأولى وتحقيق نسبتها إلى صاحبها إلى أن ذكر آراء الكاتب وناقشها وعلق عليها تعليقا يتناسب مع خبرته النحوية وطول تجربته مع الدرس النحوي العربي. ويخدم أهدافه و يؤيد آماله و أغراضه من خلال هذا التأليف فنجده في ذلك يناقش جملة من الأفكار تمثلت فيما يلي: - نظرية العامل- العلل الثواني والثوالث-القياس- التمارين غير العملية.

ثم يكشف بعد ذلك عن حاجة النحو إلى تصنيف جديد، وذلك بالإنصراف عن نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، معتبرا هذه الظواهر وغيرها حواجز تعوق فهم مسائل النحو فهما صحيحا يقوم على الحقائق اللغوية المحسوسة.

أما قسم الكتاب الثاني فهو بعنوان "كتاب الرد على النحاة" مبدوء بفاتحة الكتاب تليها خمسة فصول يشتمل الفصل الأول على دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل وعلى جملة من الاعتراضات موجهة للنحاة الأوائل ويشتمل الفصل الثاني على باب التنازع كما يضم الفصل الثالث باب الاشتغال ويضم الفصل الرابع فاء السببية وواو المعية أما الفصل الأخير فهو دعوة إلى إلغاء العلل بأنواعها والثواني والثوالث وإلى إلغاء القياس والتمارين غير العملية.

3- الكتاب من حيث المضمون:

لعل أبرز ما سنحاول إظهاره في هذا الجانب هو صورة الكتاب الواضحة والمجملة في الوقت نفسه، إذ أننا سنعرض ذلك دون مناقشة مفصلة لكل آراء ابن مضاء وأفكاره.

إن القارئ المتخصص لكتاب ابن مضاء يظهر له فيه ميله إلى هدم بناء النحو القديم وإلغاء منهج النحاة القدامى في تأسيس دراساتهم النحوية، دون تقديم منه للبديل عن هذا المنهج وأصوله إذ يجده يدعو إلى إطراح فكرة العامل وهدمها ويستدل على فسادها بعدة صور كما يجده ثائرا على عدة أبواب في النحو داعيا إلى حذفها والإستغناء عنها كما ينكر ابن مضاء[*] القياس كذلك ولكن في

[*] - ينظر: كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، ص76 و ما بعدها ، ص130 و ما بعدها و كتاب أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، ص83 و ما بعدها ، ص211 و ما بعدها و كتاب القياس في النحو للدكتورة: منى الياس، ص143 وما بعدها.

حدود و يدعو إلى إطراح العلل الثواني والثوالث وما يفيد ذكره في هذا الموضع بالذات هو أن كتاب ابن مضاء هذا قد أحيط حديثا بدعاية كبيرة «فبذل بعض المحدثين جهودا كبيرة للفت الأنظار والترويج له»[1]، وما ذلك منهم إلا تثمينا لما فيه وتقديرا له، إذ تجد أغلبهم يربط هذا العمل بفكرة تيسير النحو والحق أن هناك فرق بين جهود ابن مضاء وجهود تيسير النحو .

فمحتوى هذا المؤلف إذن يعرب عن موقف بن مضاء القائم على رفض مبادئ النحاة وتفسيراتهم، إنها دعوة إلى الخروج عن النظرية النحوية التراثية وتنقيتها من كل ما ليس فيه فائدة وصبغة علمية حسبما يدعيه.

إن خطورة هذا الموقف الشاذ عن باقي آراء النحويين المعاصرين لابن مضاء والسابقين له تجعلنا نتساءل عن مبررات هذا الموقف وعن دواعي وظروف تأليف كتاب "الرد على النحاة".

4- دواعي و ظروف تأليفه:

يقول الدكتور محمد عيد «وعلى كل حال فقد تهيأت للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمي الصحيح منذ مرور فترة كافية للنضج اللغوي والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق والإطلاع على أهم كنوزهم في دراسات النحو فبدأ منذ ذلك الوقت اتجاه جديد في دراسة اللغة والتأليف عندهم»[2].

وورد في كتاب "الحركة اللغوية في الأندلس " «الحياة اللغوية بعد هذه الفترة* تمثل فصلا جديدا بخصائصه – قوية كانت أو ضعيفة- وربما تمكنت في المستقبل من رصد هذه الحركة حتى نهاية الحكم

[1]- عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، د.ط، د.ت، ص221.

[2]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص36

*- يقصد فترة ق5 هـ .

العربي في تلك البلاد فهي على الرغم مما دهم الأندلس قد أنجبت علماء أفذاذا من أمثال ابن مضاء القرطبي صاحب نظرية العوامل»[1].

يفهم من هذين القولين أن أسباب الدراسة والتأليف كانت ميسرة وأن الثقافة قد نالت حظا طيبا من العناية والإهتمام منذ ذلك الزمان، وأن دور المعرفة والعلم أخذ في الانتشار إلى ما بعد القرن السادس الهجري وهي الفترة التي خرج فيها كتاب ابن مضاء .

لقد ساعدت الظروف العلمية ابن مضاء على إخراج هذه الطرفة النفسية حسبما يراه الكثير من النحويين المحدثين وذلك في وقت نشط فيه التأليف في شتى التخصصات، ولعل العامل المهم الذي ينبغي ألا نغفله في هذا السياق هو مكانة الثقافة في عصر الموحدين «فقد كانت سياسة الدولة فيه تقوم على أساس إطلاق حرية البحث والفكر على النقيض مما كان متبعا في عصر الملوك المرابطين من تقييد لهذه الحريات وتزمت مقيت ومطاردة لكتب الغزالي وغيرها من كتب المشرق التي لا تتفق ونظراتهم إليها، وأقوى العوامل التي ساعدت على شموخ الحركة الفكرية في هذا العصر هو أن أمراءها كانوا علماء وأدباء»[2] بل كانوا يكرمون العلماء ويقربونهم ويشجعونهم على البحث والتأليف ومنهم:

عبد الله بن علي الذي «كان من أبرز علماء عصره وكان يجمع حوله العلماء والشعراء من شتى أرجاء العالم الإسلامي... والخليفة " أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن " كان مثل سلفه في موقفه من علماء العصر كما كان أديبا بارعا وفقيها متمكنا ومحدثا بليغا وأقبل على دراسة الفلسفة بشغف ونهم بالغين وجمع حوله طائفة من محدثي العصر وخصهم برعايته وعنايته»[3].

إنها ظروف مواتية للبحث والإبداع رغم ما كان يسود البلاد من الإضطراب وعدم الإستقرار.

---

[1]- ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر الملوك والطوائف، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت.د ت ط ص:10.

[2]- علي محمد سلامة، الأدب العربي في الأندلس، تطوره، موضوعاته وأشهر أعلامه،ط1، سنة 1989، ص53.

[3]- المرجع نفسه، ص 53.

ولنا أن نتصور الآن ما كانت تعيشه دولة الموحدين من توسع مستمر في بلاد الأندلس ميزه عدم الاستقرار العام بسبب الحروب والثورات العنيفة التي تعرضت لها هذه الدولة كثورة صنهاجة وثورة غمارة وثورة جبل تاسررت (533هـ) زيادة على حركات التمرد التي كانت تظهر من حين لآخر وأخطرها بقيادة مردينش سنة 542 هـ.

لقد ذكرنا فيما سبق أن ابن مضاء كان من معاصري الخليفة أبي يوسف يعقوب ابن يوسف ومن المقربين له، هذا الأخير الذي كان من أشد سابقيه ثورة على الجمود بكل أنواعه، ويذكر عديد المؤرخين أن عصره كان من أفضل عصور دولة الموحدين[1] حيث عم فيه :

- احترام العلماء والقضاة والفقهاء.
- الإهتمام بتصحيح العقيدة ومحاولة الرجوع إلى الفهم الصحيح والتصور السليم .
- إلغاء اهتمام الدولة بفروع الفقه، وإلزام العلماء بأن لا يفتون إلا بالكتاب والسنة ولا يقلدون أحدا من الأئمة المجتهدين المتقدمين.
- سريان روح الأمل بين رجال الدولة.
- نشأة حركة التأليف في النحو وغيره من العلوم .[2]

وبعد هذه الذي ذكر فان ابن مضاء كان ممن شملهم هذا الاهتمام والاحترام وممن عايشوا التغيير والانتعاش الثقافي وأطلقوا العنان لحرية البحث والتفكير في كل مجال أرادوا التأليف فيه.

لقد كان هذا هو الجو العام الذي ساد دولة الموحدين آنذاك، وظهر فيه كتاب ابن مضاء.

[1]- ينظر : علي محمد الصلابي، أعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص 161 .

[2]- علي محمد الصلابي، أعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين ، ص : 153 - 154 – 155.

وإذا ما رجعنا إلى الأسباب الدافعة إلى مثل هذا التأليف وإلى العوامل المسببة له فإننا نبين سببين أساسين، أولها يخص ابن مضاء نفسه، والثاني ديني له علاقة بما كان يدور في الفضاء الفقهي لذلك العصر، وهو يظهر من خلال صلة آراء المؤلف بأصول المذهب الظاهري، بالإضافة إلى سبب آخر هو تقديم النحو في صورة مبسطة تسهل عملية تعليمه.

يقول الدكتور محمد عيد عن ابن مضاء وعن طريقه في الدراسة النحوية:« ..... لقد اختار طريق الرواد المتمردين على التبعية المتحمسين لاكتشاف جديد مجهول»[1] بالثورة على التبعية المطلقة التي تخنق الفكر وتوقف التطور. « وكأنما كان يسمع من وراء السنين صوت إمامه في المذهب الظاهري"داود بن علي"إذ يقول: قبيح على من أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي معتمدا على غيره»[2] ويتبين من ذلك أن هذه التوجيهات وما قد يكون مثلها من كلام داود بن علي وابن حزم وغيرهم من شيوخ ابن مضاء كانت العامل الأول في تنبيهه إلى المذهب الذي اختاره والذي أخذ شكل الثورة على مناهج النحويين.

إن ما يمكن تأسيسه هو أن ابن مضاء رفض تقليد أئمة المذاهب السائدة في ذلك العصر ، وامتد رفضه إلى آراء النحاة فاختار مخالفتهم وخوض رحلة الكشف والبحث لتحصيل الزاد النحوي للرد عليهم، فكانت بذلك ثورة ضد التقليد وضد مناهج التفكير في النحو.

يقول الشيخ الفقيه في مقدمة كتابه بعد حمد الله و الصلاة على نبيه: «أما بعد فقد حملني على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة وقوله: من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ، وقوله: من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار، وقوله: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه»[3].

[1]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 46.

[2]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح:د شوقي ضيف، ص 71.

يتبين من قراءة هذه المقدمة أن الدافع الرئيسي إلى كتابه هذا كان دينيا أبان من خلاله صلة النحو بالدين وأنه أصبح محرجا ومجبرا على توجيه النصيحة للمسلمين والعمل بمبدأ أساسي في الدين وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة وأنه كان قاضيا وإماما وفقيها ظاهري المذهب، الأمر الذي جعله «ينعي على النحويين مذاهبهم في التأويل والتعليل والتقدير وما إلى ذلك، ويرى أنهم في هذا يصرفون الكلام –ولاسيما القرآن–عن وجهه عندما لا يأخذون بظاهره»[1]

ثم إن تأثره بالمذهب الظاهري لم يمنعه من إقامة المنهج المنفرد الذي يمثل نظرته الخاصة إلى النحو العربي التي دعا فيها إلى الاستغناء عن بعض أصول النحو التي لا فائدة فيها للقارئ والمتكلم[2] بل تزيد النحو تعقيدا وإفسادا.

إنه يشير في ذلك إلى تيسير النحو وتصحيح بعض أخطاء النحاة خاصة لما يقول بأن قصده في هذا الكتاب هو حذف ما يستغني النحوي عنه والتنبيه على ما أجمعوا على الخطأ فيه[3] .

وكيف لا يكون هذا وابن مضاء « قد عاش في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس، بما عرفه هذا العصر من انتشار للمعرفة والعلوم المختلفة، وتطلع إلى الإحياء والتجديد، وقد كان للأجواء الثقافية التي عاش فيها ابن مضاء الفضل الأكبر في بلورة شخصيته العلمية وتوجيه آرائه النحوية »[4].

تتضح أهمية الدافع الديني في هذا المؤلف عندنا في قول محققه: «... وتنبهت إلى أن ثورة ابن مضاء على سيبويه ونحاة المشرق إنما هي امتداد لثورة دولة الموحدين–وكان رئيس قضاتها– على فقهاء المذاهب الأربعة الكبرى المشرقية: المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وكانت تلك الدولة تعتنق

[1]– منى إلياس، القياس في النحو، ص 145.

[2]– عبد الكريم البكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص37.

[3]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح:د.شوقي ضيف، ص 76.

[4]–عبد الكريم البكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 37.

المذهب الظاهري الذي ينكر العلل والأقيسة في الفقه »[1] فتبعها ابن مضاء يدعو إلى الإنتفاض على النحاة وما أصّلوا وفرّعوا في النحو العربي إلا أن الذي أنكره هو أن هذه التبعية لم تكن مطلقة، بل ظلت تتصف بنوع من التحفظ والتريث وهذا ما سيتضح أثناء مناقشة آراء ابن مضاء النحوية.

لقد تراوحت أسباب تأليف الرد على النحاة بين ما هو شخصي وديني وبين ما يهدف إلى تخليص النحو من بعض أخطاء واضعيه وعرضه في صورة مبسطة تجعل تعلمه سهلا وغير شاق على الطلبة ومدرسيهم.

يأتي السبب الديني في المرتبة الأولى، ثم يليه دافع تيسير النحو وتصحيح أخطائه ويظهر هذا من خلال الترتيب بين قولي ابن مضاء، المذكورين في الصفحة السابقة:«أما بعد فقد حملني .... »[2] «قصدي في هذا الكتاب ... »[3].

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص3.
[2]- المرجع نفسه، ص71.
[3]- نفسه، ص76.

خامسا– منهج ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة:

1–الأسس المنهجية في تأليف كتاب الرّد على النحاة:

استهلّ ابن مضاء الكتاب بالحمد والثناء على رب العالمين ثم بالصلاة والتسليم على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ثم أتبع ذلك بذكر السبب الذي حمله على هذا التأليف.

لقد تحدث ابن مضاء عن العامل وعن العلة والقياس فتفرد في هذا الحديث بدعوته إلى إلغاء هذه الأسس النحوية متميزا بذلك عن جميع من سبقه وعاصره من النحويين الأندلسيين وغيرهم .

لا يقتصر ابن مضاء على ذكر هذه الأفكار وحقيقتها عند النحاة، بل يذكر ما ينبغي أن يكون حسب اجتهاده ورأيه، ذلك أنه لما يتجه لفكرة من أفكار النحو فإنه يذكر رأي النحويين فيها، ويورد احتمالاتها ويذكر رأيه خلال ذلك لا يلتزم فيه مكانا معينا، وفي بعض الأحيان يذكر حكم الدين فيه[1].

لقد اهتم ابن مضاء بالمصادر والكتب والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه، وعالج الكثير من أفكارهم فنجده يذكر سيبويه وابن جني، كما نجده يتحدث في الكثير من المرات بصيغة الغائب فيقول مثلا : ادعاؤهم، ما قالوه .... صناعتهم...الخ، ثم يناقش أثناء ذلك الأفكار التي لم يتفق معهم فيها، ومن تلك المصادر المذكورة سابقا نورد ما اعتمده المحقق مثل:[*] .

- شرح السيرافي على كتاب سيبويه .
- كتاب الانتصار لابن ولاّد .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان .
- كتاب المقتضب للمبرد.

[1]– ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 48.

[*]– ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء، تح: شوقي ضيف ط1 ، 1982، ص65.

يقوم منهج ابن مضاء في الرد على الاختيار غير المناسب للتبويب، وذلك وفق ما يخدم الغرض العام للكتاب فهو مرة يذكر ما يعترض عليه ومرة يذكر ما يجب إلغاؤه كما يقدم بعض المسائل ويؤخر أخرى وعموما فهو يفتقد الترتيب المنهجي الملتزم.

ومن منهج ابن مضاء كذلك في الرد، ذكر الشواهد من القرآن الكريم و من أشعار العرب ومن بعض الأحاديث النبوية التي اعتمدها منطلقا دينيا في تبرير مؤلفه .

ومن منهجه كذلك عرض بعض خلافات النحاة في المسائل الجزئية والعلل والإفتراضات والجدل حول تلك المسائل.

ولما كان كتاب ابن مضاء هذا يدخل ضمن كتب الردود، فقد رأى فيه بعض الدارسين سمة التغيير والتجديد في منهج التأليف والبحث ورأى بعضهم غير ذلك، إذ أنه منهج قديم إن ظهر في منهج التجديد في الظاهر فليس من التجديد في شيء لأنه لم يغير أصلا ولا جاء بجديد[1] وأهم ما قام به هو مناقشة فكرة العامل في ضوء المذهب الظاهري دون مراعاة لطبيعة اللغة.

إنه منهج يقوم على النقد دون تقديم البديل الكافي خاصة لما يقول ابن مضاء نفسه «فإن قيل: أنت أبطلت أن يكون في الكلام عامل أو معمول فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو قلت: أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى، وقد شرعت في كتاب يشمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى بإكماله أتنفع به من لم يعقه عن التقليد وإلا يستدل بهذه الأبواب على غيرها»[2].

يظهر من هذا القول أن الإمام ابن مضاء سارع إلى إخراج كتابه هذا في صورة الرد والنقد قبل أن ينتهي من إعداد الكتاب الذي يشتمل على أبواب النحو كلها وتظهر الأسس النحوية التي تناسب منهجه.

[1]-ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة 1958 م، ص403 .

[2]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص94.

ومادام ابن مضاء لم يخرج هذا المؤلف البديل فإنه يمكن القول بأن كتب الدارسين الوصفيين المحدثين تعد استجابة لدعوته ووفاء لمنهجه في تيسير النحو.

2- أثر كتاب الرد على النحاة في العلماء والمتعلمين: تعرضت فيما سبق إلى كتاب ابن مضاء المذكور، وقدمت محتواه في صورة واضحة، كما بينت بعد ذلك دواعي تأليفه وخلصت إلى أن ابن مضاء كان يحاول صرف أنظار النحاة وعقولهم عما أبدعه النحاة القدامى وأرسوا أسسه وبناءه المتين،إلا أنني قد يتساءل في هذا الموضع عن مدى فلاح الإمام في تحقيق غرضه فيقول:

- هل استطاع ابن مضاء أن يؤثر في نحاة زمانه وتلاميذهم، بأفكاره تلك؟ وبالأحرى:
- هل لقيت دعوة ابن مضاء صدى بين نحاة زمانه ؟.

«إن من أشق الأمور أن يرود الإنسان طريقا لم يسر فيه أحد غيره ويشير على الناس أن يتركوا ما ألفوه ويتبعوه فيه، فربما استجاب له الناس فتركوا ما ألفوه إلى الطريق الجديد وهناك تكون الشهرة والخلود، وربما سخروا منه ومن مغامرته، فوقفوا يضحكون منه وهو يقوم بها، ثم نسوه وأغفلوه بعد ذلك، فلا تناله الشهرة في حياته»[1].

يكاد يجمع أغلب من تعرض لأفكار ابن مضاء بالدرس، على أن دعوته لم تلق صدى بين النحاة، وكأن كتابه هذا لم يكن، ولم يخرج إلى الوجود، ونداؤه لم يسمع بل « ذهب صرخة في واد فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق في العصور الوسطى»[2] .

يذكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بأن ابن مضاء لما كان يدعو إلى التمسك بالظاهر وترك التعليل لم يؤيده أحد إلا في الستينات[*]. ويذكر الدكتور تمام حسان بأن ابن مضاء لما طعن في مناهج النحاة الأوائل أحسن الطعن فيها في كتاب لم يعرف عنه إلا منذ سنين هو كتاب الرد على النحاة[*].

---

[1] -محمد عيد، أصول النحو الغربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، ص37.

[2] -ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة،تح شوقي ضيف، ص47.

[*] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د.عبد الرحمن حاج صالح، ج1، ص 158.

[*] - د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب، القاهرة،ط 2001م، ص55.

كما يذكر الدكتور فخر الدين قباوة منتقدا نظرية ابن مضاء في تفسير العمل الإعرابي أدلة ترد هذه النظرية ثم يقول: «....ولهذا ولغيره ذهبت مقولة ابن مضاء جفاء وطويت في مسارب الزمن بين صفحات التاريخ فلم تجد لها من يتقبلها أو يدعو لها قط، بل إن صاحبها نفسه كان قد وعد ببسطها وتحقيق أبعادها في كتاب ولم يستطع أن يفعل ذلك ليقدم شيئا ذا بال يستحق الحياة»[1].

وعليه فإن دعوة ابن مضاء لم تلق أنصارا في المشرق ولا في المغرب وحتى وإن حققت ذلك فقد ماتت بسرعة. ولنا أن نتساءل، هل حدث ذلك لأن الناس أعداء الجديد وأعداء ما يجهلون أم أن السبب غير ذلك؟

لعل ما جعل مبادرة الإمام ابن مضاء تبوء بالفشل هو كونها لم تكن تحمل جديدا يضاف إلى جهود النحاة الأوائل بل ظهرت في صورة بديلة لما كانوا قد أسسوه، ثم إن جهود النحاة المبكرة لا يُنكر باحث بأنها كانت جماعية ولم يكتمل نموها إلا بعد مدة طويلة من الزمن عكس ما قدمه ابن مضاء فانه قد يكون مجهودا فرديا وشتان أن نوازن بين العمل الجماعي والعمل الفردي وأن نقارن بين كتاب سيبويه وكتاب الرد على النحاة لابن مضاء.وبعد كل هذا الذي ذكرته فإن «دعوة ابن مضاء فتحت الأبواب واسعة للنظر في كل التراث النحوي لغربلته وحذف ما لا يحتاج إليه»[2].

ولقد كانت تلك الأبواب موصدة ولم يتم فتحها ولا طرقها إلا في الحديث على يد فئة من النحاة تبنوا أفكار ابن مضاء ورأوا فيها الساحة الرحبة التي يطعنون فيها هم بدورهم في منهج النحاة الأوائل ويظهرون له مآخذا وعيوبا ويدرسون فيها النحو وفق مناهج البحث الجديدة، لأن الدراسات العربية القديمة كانت حسب رأيهم مريضة المنهج وملتوية الطريق ومتسمة في أغلبها بالمعيارية في الوقت الذي كان يجب فيه اعتماد الوصف أولا وأخيرا.

[1] – د. فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص105 – 106.

[2] – د.سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، ط1،1997، ص167 .

سادسا–اهتمام النحاة المحدثين الوصفيين بكتاب الرد على النحاة ومكانته من منظور تيسير النحو:

1–اهتمام النحاة المحدثين الوصفيين بكتاب الرد على النحاة:

لم تعمر دعوة ابن مضاء زمنا طويلا، ولم يكتب لها الإهتمام بين النحاة بل طويت صحائفها ونسيت و«ما عادت فكرته للوجود إلا في سنة 1947م عند تحقيق كتابه من قبل الأستاذ شوقي ضيف»[1]. يعد تحقيق الكتاب أول ظهور له في العصر الحديث. إنه الميلاد الجديد لابن مضاء والوقت المناسب لإعادة الإعتبار "للرد" بتوسيع النظر فيه وتبني أرائه في تسيير النحو وتخليصه من الصعوبات والتعقيدات.

ولنا أن نتسائل عند هذا الحد عن سر ظهوره من جديد وعن مدى اهتمام النحاة المحدثين به.

إنقسم الناس حوله إلى طائفتين:« طائفة جعلته الرائد المجدد الذي استطاع بجهده أن يبني مسارا مشعا يهدي به السالكين بعده ليكون النحو مفهوما تجري به الأقلام والألسنة في يسر، وطائفة لم تقتنع بما جاء في كتابه فرأت فيه ميلا إلى هدم بناء النحو القديم دون التفكير في محاولة إصلاحه»[2] أو تقديم البديل لما يعاب عنه من تعقيدات وصعوبات أثقلت كاهله وصعبت تعلمه على أبناء العربية وغيرهم.

لذلك أصبح من الواجب عند الطائفة الأولى تلبية نداء ابن مضاء والاستجابة لدعوته والسير قدما نحو تيسير النحو وتبسيطه.

يقول الدكتور شوقي ضيف: «و إنه لحري بنا أن نستجيب لهذا النداء حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرا»[3].

ويضاف إلى قوله إعجاب فئة كثيرة من النحاة المحدثين بمواقف ابن مضاء وبأفكاره هذا الإعجاب الذي يمكن ربطه بل وتفسيره باستجابتهم لصرخة ابن مضاء بتبني أفكاره وتوظيفها والإعتداد بها في معظم أبواب النحو. لقد نادى ابن مضاء منذ القديم بضرورة تيسير النحو، بتخليصه من كل ما يجعله صعبا ومنغلقا على المتكلمين والمتعلمين وذلك وفق منهجه القائم على حذف وإلغاء كل ما لا

[1]– صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة للطبع و النشر و التوزيع، بوزريعة، الجزائر،ط1، 2004، ص213.

[2]– عبد الكريم البكري، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ص1، نقلا عن أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ص114 – 115.

[3]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص47.

يفيد فيه، ولذلك أصبح كتابه "الرد" طريقا معبدا لمشاغل القائمين على تعليم العربية ومؤيدا لما تضيق به صدورهم من النحو الذي يلقن للناشئة[1].

وعموما فإن ابن مضاء فتح الأبواب فعلا لكي يدرك أنصاره ما كانوا يطمحون إليه من تيسير للنحو وتذليل لصعوباته ومشاكله. إنها الفكرة نفسها التي انطلق منها أتباعه من المحدثين، فراحوا يعملون على التيسير النحوي المنشود، فكان ذلك بأن اتجهت بعض هذه التيسيرات إلى البحث في المادة النحوية ذاتها، والبعض الآخر إلى التيسير في طريقة التدريس وفئة ثالثة تشخص التيسير في بناء المناهج وطرق تدريس النحو[2].

لقد اتسعت جهود البحث في هذا الكتاب وتعددت أسماء أصحابها فكان منهم الدكتور شوقي ضيف والدكتور تمام حسان، والدكتور محمد عيد والدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي الخزومي، والدكتور إبراهيم أنيس والدكتور أحمد عبد الستار الجواري، هؤلاء وغيرهم كثير، قدموا كتبا تيسيرية في النحو العربي، كما قدموا كذلك كتبا تناولوا فيها المنهج الذي قامت عليه النظرية النحوية التراثية فانتقدوه وقدموا احتجاجات عدة حول جملة من القضايا التي رأوا فيها السبب المباشر في تعقيد النحو وجمود اللغة العربية، لأن النحاة القدامى كانوا حسب رأيهم قد قيدوها ورموا بها في قفص ضيق الحدود، الأمر الذي جعلهم ينتقلون من الكلام في جزيئات النحو وتفاصيله إلى انتقادهم لصلب منهج الدراسات النحوية القديمة فنظروا وخلصوا إلى ضرورة الاعتماد على الوصف أولا و آخرا.

أي «ضرورة الاكتفاء بوصف الكلام من الناحية النحوية دون الوصول إليها تأويلا وتعليلا ونبذ الزيادات الغريبة التي أفسدت هذا العلم والتي أكثر منها النحاة المتأخرون»[3] .

ولما أصبحت اللغة عندهم موضوعا من موضوعات الوصف، كان المنهج الوصفي تحولا في دراستها و «ظل يسعى إلى تغيير" النحو القديم" بما يوافق البحث العلمي الموضوعي»[4].

يعد المنهج الوصفي (La méthode descriptive) المنهج الذي طبع المدارس البنوية ابتداء من دي سوسير وقد حل بديلا للنحو المعياري(Grammaire normative) الذي كان سائدا أيام

[1]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان ، ط1، 1983، ص 139.

[2]- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 220.

[3]- إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، ت ط ،1995، ص 12.

[4]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، د ط، دت، 1406هـ/ 1986م.

التيارات المدرسية والتاريخية والمقارنة . لقد رأى اللسانيون الأوربيون أن "المنهج الوصفي " هو الأنسب لتكون دراستهم متسمة بالطابع العلمي الموضوعي «ويهتم المنهج الوصفي بوصف اللغة أو اللهجة من خلال مستوياتها المختلفة (الأصوات، الصرف النحو، الدلالة)، والألفاظ والتراكيب والمعاجم، فأية دراسة لهذه المستويات أو لأي مستوى من هذه المستويات يعد دراسة وصفية تعرض الواقع اللغوي دون تدخل من الباحث، فهي تكتفي بوصف الظاهرة دون إعطاء الأسباب والعلل أو اقتراح النتائج[1].

إن المنهج الوصفي في دراسة النحو العربي يجرد النحو القديم فيما أشار إليه هؤلاء الباحثين من التعليل الذي هو أثر من آثار المنطق الأرسطي الذي كان في رأيهم تعقيدا وإفسادا للدرس اللغوي[2].

لقد حملت المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي نفس الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي وما كان ذلك إلا بعد انتقال المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال الدارسين العرب به في الغرب [3].

وتتلمذهم على يد أكثر الأساتذة الوصفين الأوربيين بل ومعاصرتهم للنظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة ومن ثم تأثرهم التأثر التام بالمنهج الوصفي وبأعلامه وبخصائصه.

2- خصائص الدرس النحوي عند النحاة المحدثين:[4]

هذه الخصائص ظهرت في الدّرس اللّغوي الأوروبي واستعارها المحدثون العرب محاولين تطبيقها على الدرس النحوي العربي.

1. جاء الوصفيون الأوربيون بنظرة متقدمة في علم الأصوات والفونولوجيا كما جاء البنويون بآراء جديدة في نظرة المورفيم وحاولوا إحلاله محل الكلمة لتجنب التعريفات الفلسفية والغامضة لأقسام الكلم عند العلماء.
2. إهتم المنهج التحويلي بدارسة النحو لكونه هو قلب الأنظمة اللغوية ولأنه يفسر البنية العميقة لكل بناء سطحي كما أنه يوضح العلاقة العامة بين الصيغة المنطوقة والمعنى الدلالي.

[1]- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامع الحديث الأزارطية، الإسكندرية، د.ط.

[2]- إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، ص ص9 – 10.

[3] -ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص48.

[4]- نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء المحدثين، مراجعة وتقدم د .عبده الراجحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، دط، دت، ص ص 180 - 181.

3. تعد الجملة وحدة الدرس النحوي وهي تمثل تتابعا من الكلمات والمورفيمات النغيمية و"الكلمة " أصغر وحدة في الجملة .
4. إعتنى البنويون بدراسة العلاقة التي تجمع بين المفردات لأداء معنى تام كما نظروا إلى مكونات الكلمة واحتوائها على دال ومدلول .
5. تتكون اللغة عندهم من مجموعات من العلاقات الأفقية يعبر بها عن تراص الكلمات بعضها بجوار بعض وعلاقات رأسية يصح الاستبدال بينها وهو ما يعرف بالتوزيعية ويمثل النظام هنا التصور الأساسي في النحو، لأنه يقوم على مجموعة من الأنظمة تتشابك بعضها ببعض وتمثلها مجموعة من الوحدات النحوية التي يختار منها المتكلم ما يلائم موضوع حديثه .
6. جاء البنويون بالتحليل الشجري الذي يبين المفردات داخل التركيب وإن كان لا يظهر العلاقة بينها، فيعمد إلى رصد الكلمات رصدا أليا لا يحرص فيه على المعنى السياقي أو المقامي.
7. عمد التحويليون إلى المنهج الفلسفي العقلي وتأثروا به في آرائهم ومن ثم فطنوا إلى القدرة العقلية الإبداعية للمتكلم في بناء الجملة وفهمها وإدراك صحيحها من خطئها، ورفضوا مصطلحات علم النفس الفضفاضة التي تبعد عن التجريب والتجريد ومن ثم تخالف المنهجية العلمية.
8. عمد التحويليون إلى الحدس والتخمين والفروض للوصول إلى البنية العميقة فيما اكتفي الوصفيون بدراسة الشكل الخارجي للجملة ومن ثم انتهجوا منهج الإستكشاف.
9. مهمة النحو تقوم على البحث في خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع و علاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة[1].
10. يشمل النحو المورفولوجيا والنظم وكل مستويات الظاهرة اللغوية[2].

كانت هذه جملة من الخصائص التي خص بها النحاة الوصفيون دروسهم النحوية واللغوية، مجتهدين في ذلك أو متأثرين بالدراسات الأوربية الحديثة التي اتصلوا بها.

وعموما فقد «حاول علماؤنا الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يبحثوا النحو العربي بحثا جديدا وأن يطوروه على ضوء ما يصل إليه التقدم الإنساني في هذا المجال»[3].

[1]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 222 .

[2]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص 53 .

[3]- إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، ص 9.

و لنا بعد ذلك أن نثمن جهودهم النافعة، ونتساءل عن مدى نجاح عملهم وعن مدى استطاعتهم تأسيس منهج وصفي من شأنه أن يبرز في الدرس النحوي العربي وبناء مادة نحوية حديثة وفق منهجهم الوصفي.

واختصارا للإجابة أضم قولي إلى ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي مجيبا على هذا التساؤل : «أقول نعم لقد ظهر " لمنهج الوصفي" في الدرس اللغوي في العالم العربي غير أن العلماء العرب الذين كتبوا فيه مقالات وكتبا وربما رسائل جامعية لم يصلوا فيما كتبوه إلى إقرار " منهج وصفي " كان من شأنه أن يؤثر في الدرس النحوي»[1] ولو كان ذلك أو حدث لانتهى الخلاف بين الدارسين العرب.

إن هذا القول لا يحط من قيمة نحاتنا الوصفيين ومن شأنهم ولا يبخسهم حقهم في النقد وكشف العيوب كما أنه لا يستهين بجهودهم الجبارة في سبيل الإرتقاء بالدرس اللغوي العربي إلى مصاف الدراسات اللغوية الأوروبية وإنما هو حكم بعدم تمام الأعمال النحوية الوصفية ودعوة إلى ضرورة توحيد الجهود وتضافرها لخدمة الدرس اللغوي العربي وتأصيل مناهج البحث فيه.

[1]- إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر ، ص ص 9– 10.

سابعا ـ **آراء ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة:**

تتبني مواقف ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة على مجموعة من الآراء التي انفرد بها وعدها أسسا هامة في إصلاح النحو ، فبينها وقدم حججا وأدلة تشرحها وتؤسس لها .

ومن أهم ما ذكره في هذا الباب ، قوله في العامل النحوي وموقفه من القياس النحوي ، وموقفه من العلل الثواني والثوالث .

1- قوله في العامل النحوي : يقول ابن مضاء :"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارة توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر، إنما أحدثه ضرب..."[1].

يرفض ابن مضاء فكرة العامل، ويبين أن الحركات التي تظهر على أواخر الكلم ليست من عمل الألفاظ ، فالألفاظ عنده لا تعمل في بعضها، وعملها في بعضها لا يقول به عاقل .

ثم يبين الفاعل الحقيقي بقوله :"... الفاعل عند القائلين به، إما أن يفعل، بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ... " [2].

ومما يستأنس به ابن مضاء ويستدل به على صحة ما ذهب إليه، نص لابن جني يذكر فيه أن العمل للمتكلم لا للعامل الذي هو اللفظ، حيث يقول بعد كلامه عن العوامل اللفظية والعوامل المعنوية:"... وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[3].

لقد اتخذ ابن مضاء موقفا صريحا من أن هذا الذي ذكره النحاة خاطئ ولا يقبله عقل ولا شرع، ويضيف كذلك قائلا بأن معاني الكلمات عنده ليست عاملة في بعضها، ويزداد موقفه شدة لما يستند إلى قول آخر لابن جني يرد فيه على النحاة إذا احتجوا بإجماع النحويين على القول بالعوامل .

يقول ابن مضاء:"... فإن قيل فقد أجمع النحويون – على بكرة أبيهم – على القول بالعوامل وإن اختلفوا... قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كثير من حذاقهم ومقدم في

[1]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، ص76.

[2] – المرجع نفسه، ص 78.

[3] – ابن جني، الخصائص، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت، ج 1، ص 111.

الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح عثمان ابن جني في خصائصه:" ... اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه... "[1].

يتبين من النصوص السابقة التي احتج بها ابن مضاء أنه يرفض القول بالعامل رفضا كاملا، إذ لا فائدة منه ولا طائل من ورائه كما يترتب على هذا الموقف مجموعة من الإعتراضات، ذكرها في كتابه وساق معها مجموعة من معها مجموعة من الحجج والشروحات، ومن أهمها نذكر مايلي :

-. اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة : يذكر ابن مضاء أن النحاة الأوائل قسموا العوامل المحذوفة إلى أقسام ثلاثة هي: محذوفات لا يتم الكلام إلا بها، ومحذوفات لا حاجة بالقول إليها، لان الكلام يتم من دونها، ومحذوفات تغير الكلام عما كان عليه بظهورها.[2]

لقد اعترض ابن مضاء على هذه المحذوفات لأنها تغيب لفظا وتغيب في نفس المتكلم الذي لا يتلفظ بهما، لذلك يتعذر التقدير عنده ويغيب العامل فلأي شيء ننسب العمل إذن .

- اعتراضه على تقدير متعلقات المجرورات:يقول ابن مضاء :"ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال مثل : زيد في الدار ، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش ، رأى زيد في الدار الهلال في السماء..."[3]

وتقدير هذه المحذوفات عند النحويين هو على الترتيب :زيد مستقر في الدار ، رأيت الذي كان في الدار، مررت برجل كائن من قريش ، رأيت في الدار الهلال كائنا في السماء .

يرى ابن مضاء أنه لا حاجة للسامع لهذه المحذوفات لأنها زيادات في الكلام .

- اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:يقول ابن مضاء: ومما يجري هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة والمشتبهة بها، وما يجري مجراها، ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل: (ضارب ومضروب وضراب وحسن)،

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 82.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص ص78- 81.

[3]- نفسه، ص87.

وما جرى مجراها وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمرا) فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه، وقد بطل ببطلان العامل أن ترفع الظاهر.[1]

يرد ابن مضاء على النحاة كل ما لم يحتاجوا إلى إظهاره، خاصة إذا كان المعنى مفهوما، فلماذا نبحث عن الضمائر المستترة واسم الفاعل (ضارب) يدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ويحمل معنى الفعل والفاعل. ففي المثال:(زيد ضارب عمرا) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه،فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا.[2]

– الإعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:يعترض ابن مضاء كذلك على تقدير النحويين الضمائر المستترة في الأفعال، اعتمادا منهم لقاعدة أن لكل فعل فاعل، وهذا الفاعل لا يتقدم على فعله ومثال ذلك(زيد قام)، فالضمير المقدر فيه هو:زيد قام هو.

يقرر ابن مضاء أن هذا الضمير محذوف وليس مضمرا فيقول:(والذي يجب أن يعتقد في مثل: (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم والأظهر أن يكتفي بما تقدم...)[3]. لأنه إذا ذكر الضمير هو فيعني أنه كرر الفاعل، والأولى له إلا يعيده لغياب الفائدة المعنوية فيه.

2– قوله في القياس: يقول ابن مضاء معربا عن موقفه من قياس النحويين : " والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع) [4].

ويقول في باب التنازع :"فإن قيل:النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه المفعولات أو لا تقاس؟.... والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك ..."[5]

[1] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص88.

[2] – المرجع نفسه، ص88.

[3] – نفسه، ص93.

[4] – نفسه، ص134.

[5] – نفسه.ص.101.

يستخلص من هذين القولين أن ابن مضاء لا يرفض القياس كله،بل يذكر أن في النحو قياسات خاطئة وجب تصحيحها . إنه يدعو إلى تصحيح القياس النحوي بتحري اتحاد العلة بين المقيس والمقيس عليه .

وما يدل على أن ابن مضاء لا يرفض القياس جملة وتفصيلا كذلك قوله : ".... وأيضا فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع " [1]

ويقول كذلك في موضع آخر مستدلا بقول ابن جني :" اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص " [2].

إن أهم ما يجب توضيحه في هذا الجانب هو أن ابن مضاء دعا النحاة إلى تصحيح القياس ودراسته دراسة صحيحة كما عند الفقهاء، كما يشترط لذلك إتحاد العلة بين المقيس والمقيس عليه عند إجراء القياس ، وتأييد الاستعمال اللغوي المطرد والمدعوم بالنصوص المتواترة .

3- قوله في العلل الثواني والثوالث:يقول ابن مضاء:ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل : سؤال السائل عن (زيد) من (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ...."[3] .

لقد قسم ابن مضاء العلل إلى قسمين هما : العلل الأول والعلل الثواني والثوالث. والفرق بينهما هو أن العلل الأول، بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني والثوالث هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا في ذلك.[4]

يدعو ابن مضاء إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث من النحو لأنها لا تفيد الناطق بكلام العرب ولاتكسبه معرفة، أما العلل الأول فيجب الاحتفاظ بها والإبقاء عليها، كما يدعو إلى قطع التعليل أمام السائل بالقول:كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالإستقراء من الكلام المتواتر، فهذه علة تجبره على

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص134.
[2]- المرجع نفسه، ص82.
[3]- نفسه، ص130.
[4]- نفسه، ص131.

الاكتفاء بها وعدم التساؤل عدة مرات عما لا يفيد العلم به. ثم يزيد الموقف شرحا بكلامه عن سبب رفع الفاعل فيقول: "ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه وقال: فلم– م تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له:لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل قليل والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم مايشتغلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع " .[1]

صحيح أن هذه العلل المذكورة لا تفيد المتكلم ومتعلم النحو ولا يضره جهلها ، لكنه تكون ضرورية للدارس المتخصص إذ تزيده فهما لكيفيات تأصيل القواعد النحوية وبراعة النحاة في التحليل النحوي.

لقد استدرك ابن مضاء، بعض ما فاته في تقسيمه للعلل فقسم العلل الثواني إلى ثلاثة فيقول: "... فهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده"[2].

ومنها ما هو مقبول أحيانا، وهو العلل المقطوع بها ومثال ذلك ما ذكره النحاة في علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا، فإذا سأل السائل عن سبب تحريكه، فنجيبه بأنه التقى ساكنا آخر، وإذا قال ثانية، " فلم لم يتركا ساكنين أجبناه بأن النطق بهما ساكنين لا يمكن، يقول ابن مضاء :" فهذه قاطعة وهي ثانية"[3].

هذه علة ثانية لكنها مقبولة على النحويين وعند ابن مضاء كذلك .

يمكن تلخيص قول ابن مضاء في التعليل النحوي في نقاط أساسية هي كالآتي:

1. يرى ابن مضاء ضرورة إسقاط العلل الثواني والثوالث من النحو، ويستثني بعضا من العلل الثواني لفائدتها .
2. خالف ابن مضاء أهل المذهب الظاهري ، فلم يرفض التعليل كله .
3. يدعو ابن مضاء إلى قطع السؤال أمام السائل بعد العلة الأولى التعليمية ، ويرجع ذلك عنده إلى براعة النحوي وحكمته .

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ص130-131.

[2]- المرجع نفسه، ص131.

[3]- نفسه، ص132.

الفصل الثالث

تيسير النحو عند النحاة المحدثين

الفصل الثالث:تيسير النحو عند النحاة المحدثين

أولا-محاولات تيسير النحو الحديثة

ثانيا-دواعي تيسير النحو العربي عند النحاة المحدثين

ثالثا-طرق التيسير النّحوي عند النّحاة المحدثين

لقد كان النحاة القدامى على وعي تام بضرورة وجود مؤلفات نحوية تعليمية واضحة تناسب الفئات المختلفة من الناشئة والمتعلمين، وقد دفعهم هذا الوعي إلى الاهتمام كثيراً بتلك المؤلفات، فكانت – في صورتها العامة– تكاد تخلو من الإسراف في التفصيل والتعبير والولوع بالاستشهاد والاحتجاج والعلل، لأن همهم الوحيد كان تقريب النحو من المتعلمين، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو:

هل سارت محاولات تيسير النحو الحديثة في نفس الاتّجاه الذي رسمه النحاة القدامى لتيسير النحو؟

أولا–محاولات تيسير النحو الحديثة:

ولما تعددت الشكاوى من النّحو العربي في صعوبته وتعقيده تعددت معها الدعاوى إلى التخلّص من هذه الصعوبات، وشعر أهل العربية – في العصر الحديث– بضرورة تيسير النحو وإعادة النظر في تصنيفه من جديد، فظهرت محاولات عديدة لتحقيق هذا الغرض تمثلت فيما يأتي:

1– محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" سنة 1937م.

وهو بحث عرضه صاحبه في صفحات قاربت المائتي صفحة وأقرّ في تقديمه أنه يطمح إلى أن يرفع عن المتعلّمين إصر النّحو القديم ويبدّلهم منه أصولاً سهلة ويسيرة تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها[1].

لقد بنى المؤلف أفكاره في دعواه هذه على قاعدتين أساسيتين هما:

- مطالبته أن يتّسع الدرس النّحوي، فيشمل دراسة أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارات لأنّ النّحو هو قانون تأليف الكلام.

يقول صاحب إحياء النّحو: « فإنّ النّحو – كما ترى وكما يجب أن يكون– هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»[2].

- مطالبته بإلغاء نظرية العامل واستئصالها من جذورها، وضرورة اعتماد أصول جديدة ينبني عليها النّحو من جديد وهي:

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط 2003، ص أ. (مقدمة الكتاب).

[2]– المرجع نفسه، ص 01.

1) ليس الإعراب حكما لفظيا خالصاً بل هو إشارة إلى معنى لأن ما يفيد هو السؤال عن معاني الحركات وليس عن عاملها[1].

2) الحركات أعلام لمعان باستثناء الفتحة التي هي في العربية العامية (للّغة العربية) نظير للسّكون[2].

3) التنوين علامة التنكير وعدمه علامة التعريف فلا داعي إلى البحث عن العلل الموجبة لعدم الصّرف وعن الممنوع من الصّرف لعلّةٍ والممنوع لعلّتين.

4) التوابع تابعان هما النّعت والبدل ويدخل فيها باقي الأبواب.

5) ليس هناك علامات أصلية وعلامات فرعيّة[3].

لقد ضمّن الدكتور إبراهيم مصطفى كتابه "إحياء النّحو" أبواباً رتّبها وفق النّسق التالي:

- حدّ النّحو كما رسمه النحاة.
- وجهات البحث النّحوي.
- أصل الإعراب.
- الضمّة علم الإسناد.
- الكسرة علم الإضافة.
- الفتحة ليست علامة الإعراب.
- الأصل في المبني أن يسكن.
- العلامات الفرعية للإعراب.
- التّوابع.

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 41- 42.

[2]- المرجع نفسه، ص 129- 130.

[3]- نفسه، ص 112- 113.

- تكملة البحث في مواضع أجاز النّحاة فيها وجهين من الإعراب.
- الصّرف.
- خاتمة تكلّم فيها عن نظرية العامل.

لقد تعرّضت هذه المحاولة إلى نقد واسع من طرف علماء وباحثين بيّنوا مواضع الخلل والفساد في الأصول التي تبناها الباحث وأظهروا عدم استقامة أحكامها واطرادها على كلام العرب، ودلّلوا أنّ الأفكار التي جاء بها ليست جديدة وإنما أصلها للقدماء[1].

ومن هذه الانتقادات أختار ما ذكره الأستاذ رشيد بلحبيب الذي يرى أن الأستاذ إبراهيم مصطفى جاء بآراء واجتهادات نظرية لم يكن لها أثر واضح في الواقع والتطبيق وذلك لأنّه ألّف فيما بعد كتباً مدرسية في قواعد النّحو ولم يستطع أن يضع منها شيئاً من الآراء النّحوية الجديدة في الّتي ضمّنها كتابه الموضوع أساسا لتيسير النحو باستثناء فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معاً[2].

ومن بين الذين ردّوا على مسائل هذا الكتاب نجد الأستاذ محمد عرفة الذي ألّف: "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" ناقض فيه آراء إبراهيم مصطفى، ونذكر محمد حسين وعبد المتعال الصّعيدي وعلي النّجدي ناصف وشوقي ضيف ومحمد الخضر الحسين التونسي وعبّاس محمود العقاد[3].

[1]- صاري محمد، تيسير النّحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النّحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001، ص 91.

[2]- ينظر :كلامه في مقال له على شبكة الإنترنت بعنوان: قضية الإعراب ومشاريع تجديد النحو العربي.

[3]- صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 225.

2- محاولة الدكتور شوقي ضيف عند تقديمه لكتاب "الرّد على النّحاة لابن مضاء القرطبي، وكذلك في كتابيه "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده:

وخلاصة ما جاء به شوقي ضيف تظهر في التمسّك بكثير من الأفكار التي ذكرها ابن مضاء وفيما دعا إليه من اقتراحات وتطبيقات انحصرت فيما يلي:

1) إعادة تنسيق أبواب النحو.
2) إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي وحذف أبواب كثيرة لها علاقة بهذا الباب.
3) الإعراب لصحّة النطق.
4) وضع ضوابط وتعريفات دقيقة.
5) حذف زوائد كثيرة.
6) استكمال النواقص الضرورية.

لقد اعتبر الدكتور شوقي ضيف كتابه "تجديد النّحو" دستورا لإصلاح النّحو ورأى أنه سيكون مرجعاً لكل من يريد التّأليف في النّحو التّعليمي ومنهلاً تبنى منه كتب متدرّجة مع سنوات للناشئة في التّعليم، إلاّ أنّه هو كذلك لقي انتقادات كثيرة أثبتت جميعها أنّه لا جديد في ما جاء به بل كلّ ما فيه هو:

- حذف أبواب كثيرة وهذا تعسّف وتجاوز.
- اختصار معلومات في كثير من الأبواب.

يقول الدكتور محمد عيد في هذا الشأن: «فليس للمؤلّف جهد إبداعي يستحقّ الذكر في هذه المادة العلمية أو أمثلتها أو طريقة عرضها ليقدم بها نماذج تصلح للقدوة فيما يرجوه لها من نسج كتاب للمتعلمين على منوالها والتأليف على مثالها»[1].

لقد تناول الدكتور محمد عيد المادة العلمية لهذا الكتاب بالنّقد ورأى بأنها ليست ذات مذاق خاص سلس أو عرض جديد إنّها في مجملها « تلخيص من كتب النّحو القديمة أو بعبارة أخرى هي متن مختصر منقول من هذا الكتاب فماذا يعني كتاب من 264 صفحة يضمّ ما اختاره مؤلفه من مباحث النّحو والصّرف بجوار أسفار النحو العملاقة مثل كتاب سيبويه وشروحه وشروح الألفية وشروح المفصّل، بل ماذا يعني هذا الكتاب بجوار الكتب الميسّرة في النحو مثل الجمل للزّجاجي واللّمع لابن جني وشذور الذهب وقطر الندى لابن هشام»[2].

3- محاولة الدكتور تمّام حسّان في كتابيه "العربية بين المعيارية والوصفية" و"اللّغة العربية معناها ومبناها":

دعا الدكتور تمام حسّان من خلال هذين المؤلّفين لتجديد النّحو وانتقد التركيز الكلّي على القواعد وهو يؤيّد ابن مضاء في رفضه للعامل ويرى أن لا عامل في اللغة، والمقصود من أي حركة إعرابية هو الرّبط بينها وبين معنى وظيفي خاص.

أراد الدكتور تمام حسّان أن يؤسس لنظرية جديدة تغني - في زعمه- عن نظرية العامل التي لم تنجح المحاولات السابقة في هدمها، فظهر تجديده في نظرية تضافر القرائن اللّفظية والمعنوية والتي

[1]- محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللّغوية والأدبية، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1989م، ص 33.

[2]المرجع نفسه، ص 33.

معناها أنّه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النّحويّة[1].

ولتحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة يقترح د. تمام حسّان جملةً من القرائن، فمثلاً للكشف عن معنى الفاعلية في جملة "ضرب زيدٌ عمراً" لا بدّ من تحديد سبع قرائن[2].

لقد خضعت هذه المحاولة هي الأخرى للنّقد والردّ، وأهم ما قيل عنها هو أن العلامة الإعرابية قرينة من القرائن اللّفظية، التي تدل على المعنى، لكنها القرينة الأساسية، خاصّة لما يكون الكلام خالياً من اللّبس والإبهام، وما يحتجّ به كذلك هو:

أي الطريقتين أفضل وأيسر؟ البحث عن تضافر القرائن المتشعّبة أم البحث عن قرينة واحدة تتمثل في الحركة الإعرابية، والكشف عن قرينة التعليق أصعب كثيراً من الكشف عن الحركة، لأنّ القرائن كثيرة وإذا ما قورنت بالعامل النحوي فهو أيسر وأبسط.

4- محاولة الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه "في النحو العربي قواعد وتطبيق" و"في النحو العربي نقد وتوجيه" 1964:

ويرى من خلاله أنّه لا يمكن للنحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة ولا أن يخطئ لهم كلاماً ولا أسلوباً لأن النّحو دراسة وصفية تطبيقية، وأنّ تيسير النحو لا يقوم على الاختصار وحذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي امتلأت بها الكتب النحوية، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النّحوي وموضوعاته، وأهمّ هذه الإصلاحات – حسب رأيه- تخليص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة سببها فكرة العامل، هذه الفكرة التي يقول عنها بأنها حرفت النحو عن مساره فتحوّل إلى درس مغلق غريب ليس فيه من

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د ت)، ص 193- 194.

[2]- المرجع نفسه، ص 181.

سمات الدرس اللّغوي إلا مظهره وشكله مما أصبح به النحو درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي[1].

لقد صرّح الدكتور مهدي المخزومي بأنّه حاول في كتابيه المذكورين أن يجدّد موضوع الدرس النحوي وأن يعيد للنّحو ما فقده إذ يقول: « فقد حاولتُ في هذه الفصول أن أخلّص الدرس النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقّدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال ثم بطل كلّ ما انتهوا إليه من أحكام»[2].

ويمكن تلخيص ما بنى عليه الدكتور مشروعه في النقاط التالية[3]:

1) الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل وما يرتبط بها من أبواب.
2) ربط النحو بالمعنى وليس بالإعراب أو بالشكل.
3) يرى المخزومي أن النحو لا يتأتى إلا بالعناية بمختلف مستويات التحليل اللغوي وإدراكها.
4) دعا المخزومي إلى تبني منهج علمي لغوي لتنظيم البحوث والأبواب النحوية عن طريق التصنيف والتبويب والتفريع.
5) يرفض التقسيم الذي اعتمده النحاة القدامى للكلام العربي المبني على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، واقترح تقسيماً رباعياً يقول على: فعل واسم وأداة وكنايات.
6) وضع مصطلحات للنحو بعضها جديد وبعضها من التراث العربي.
7) رفض تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية كما هو الشأن عند القدامى ورأى بأن الجملة الظرفية تتأرجح بين الاسمية والفعلية.

[1]- مخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط2، 1986، ص 15.

[2]- المرجع نفسه، ص 16.

[3]- ينظر: لطروش الشارف، آراء مهدي المخزومي في تيسير النحو، قراءة في المصطلح، شبكة الإنترنت.

8) يقول: الجملة الفعلية هي التي يدلّ فيها المسند على التجدّد أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافاً متجدّداً.

9) يرى المخزومي أن الأفعال كلّها مبنية، وأنّ العلامات في آخر الفعل المضارع ليست علامات إعرابية وإنّما لتمييز زمن الفعل وتخصيصه.

10) دعا إلى عدم المغالاة في التأويل النّحوي الذي من مظاهره فكرة الإضمار.

إنّ ما يبدو على محاولة د. مهدي المخزومي هو مبالغته في نقده للاتجاه القديم في الدّرس النّحوي واتّهامه له أنه مبني على أصول غير سليمة، وأنّها ليست من النّحو في شيء، بل هي دخيلة غريبة عن مجال اللّغة والنّحو، وليست الحركات – في زعمه– آثاراً للعوامل ولكنّها عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية وليس في النّحو عامل، وكلّ ما بني على ذلك من أحكام ينهار ويزول[1] وهذا غلوّ في تهوين ما قام به النحاة الأوائل.

وبالتّالي فإن آراءه ليست جديدة وإنّما هي مطابقة لما جاء في كتاب "الردّ على النّحاة" وكتاب إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى.

5– محاولة الأستاذ عبد المتعال الصّعيدي:

ألّف الأستاذ كتاباً سنة 1947 عنوانه: "النّحو الجديد" وتناول فيه بالنّقد والدراسة محاولات سابقة في تجديد قواعد النّحو بغرض تقييمها تمثلت في كتاب "إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى والأخرى هي ما صدر عن لجنة قواعد تدريس اللّغة العربية والثالثة حول تيسير قواعد الإعراب والرابعة كانت حول اضطراب القواعد والإعراب والمحاولة الخامسة درس فيها مقدمة الدكتور شوقي ضيف التي تصدّرت كتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء.

[1]– مخزومي مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ص ص 229– 232.

لقد قدّم الأستاذ عبد المتعال الصّعيدي كتاباً موجزاً يقارب ثماني وعشرين صفحة وقال عنه: « إنّ إخواني الأزهريين سيسرّهم أنّ واحداً منهم وصل إلى هذا التجديد في النّحو قبل أن يصل إليه غيرهم»[1] وحاول فيه أن يرتب أبواب النحو ترتيباً جديداً، فكان من مظاهر تجديده:

- تقسيم الفعل إلى قياسي وسماعي.
- إغفاله تقسيم الكلمة إلى معرب ومبني.[2]
- حاول التيسير في جزئيات أبواب النحو فجعل المبتدأ أنواعا ثلاثة مبتدأ مرفوع ومبتدأ منصوب ومبتدأ يُرفع ويُنصب.
- تحدّث عن قضية إلغاء العامل.

وعموماً فقد مال المؤلّف إلى التجديد وتحدث عن أصول ذكرها في كتابه المذكور وادّعى أنها أصول قوية لا يسهل على أنصار القديم ردّها[3].

ولكن أقلّ ما يقال عن هذا العمل أنه أخطأ الغرض تماماً، فكيف يكون التجديد في إخراج نحو في غاية الإيجاز؟

6- محاولة أمين الخولي في كتابه الموسوم بـ:"هذا النّحو":

والذي يبرز فيه موازنة بين النحو والفقه[4]، حيث أن الفقهاء كانت لهم اجتهادات فقهية يراعون فيها تغيّر الزمان والأعراف فمن باب أولى أن يكون للنّحاة مثل ذلك يقول الأستاذ: « إنّنا لن نطلب في هذا النّحو أكثر ممّا فعل أصحاب الفقه في الفقه، وهو أصل لهذا النّحو في تفكير

[1]- عبد المتعال الصّعيدي، النّحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ت)، ص 267.

[2]- المرجع نفسه، ص 239.

[3]- ينظر : نفسه، ط1، ص 112.

[4]- صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص 225.

أصحابه... وحيث ما كان الأمر على ما سمعت من الدستور الشرعي في تناول الفقه وإعداده للتشريع المساير للحياة فإنّه من الحق أن يقرّه المحافظ المتبع، بل الجامد الراكد أن تتبع تلك القواعد الإجمالية في تهذيب هذا النحو فنقرر ملاحظة التيسير والرّفق»[1].

أوصى الأستاذ أمين الخولي بالنظر في المذاهب النحوية نظراً فاصحاً وبعدم التقيّد بمذهب واحد في مسالة بعينها، كما يوصي بتخيّر ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعي على ضوء التجارب العلمية والخبرة التعليمية[2]، وبالإضافة إلى هذا كله فقد تحدث كذلك عن المسائل التالية:

1) تحدث عن العامل الاجتماعي في التيسير.
2) تحدث عمّا يتعلق بحركات الإعراب واقترح حلولاً لصعوبة واضطراب الإعراب ودعا إلى اختيار ما هو أيسر إعرابا وأقرب فهماً.
3) تحدث عن الاجتهاد في النّحو وأشار إلى تأثره بالمنطق اليوناني.
4) أكّد على ضرورة التخلّي عن التّعليل بنوعيه المنطقي والمعنوي.
5) خلُص إلى أنّ النّحو العربي يحتاج لإصلاح أسلوب تفكيره.

لم تحظ هذه المحاولة هي الأخرى بالنجاح ولم تسلم من النقد والتشكيك.

7- محاولة الأستاذ إبراهيم السّامرائي في كتابه: "في النحو العربي نقد وبناء":

أخذ الأستاذ بالمنهج الوصفي في دراسته للغة واستعان بكتاب الأصول للدكتور تمّام حسّان، كما قسّم كتابه إلى قسمين: قسم لغوي يدرس أصوات العربية والكلمة وبنائها والأسماء وما تشتمل عليه، وقسم نحوي يدرس أنواع الجملة والأفعال وأنواع الإعراب والمرفوعات والمنصوبات والجرّ والتوابع،

[1]- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير، ص25

[2]- المرجع نفسه، ص 26- 27.

ويذكر أنّ هذه هي المواد التي ينبغي لطالب العلم أن يدرسها ويتزوّد بها، كما لا يمكنه الاستغناء عن معرفة النحو القديم معرفة جيدة[1].

كما يعرض الأستاذ إلى جملة من الأفكار تتضح من خلال النقاط التالية:

1) يرجع تعلّق القدماء من النحويين بالعامل إلى تأثرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلة والمعلول.
2) يفرّق كثيراً بين النحويين الأوائل واللاحقين من حيث طبيعة مؤلّفاتهم وتوجّه أفكارهم.
3) لا يُنسب عمل ابن مضاء في كتابه "الردّ على النّحاة" إلى البحث العلمي اللغوي بل يردّها إلى اعتباره ظاهري المذهب وسعى لأن يسود حكم الظاهر على المسائل اللغوية والنحوية.
4) يعترض على فكرة بناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف.
5) ينكر بعض الظواهر النّحوية ومنها:
   - إنكاره لبعض أنواع التنوين.
   - إنكاره لغة القصر في الأسماء الستّة والمثنى.
   - إنكاره بعض الشواهد النحوية.

إضافة إلى هذه الكتب التي دعا أصحابها إلى تجديد النحو أو تيسيره، فقد أكد كثير من الباحثين وألحوا على أهمية النظر في النحو العربي وتيسيره على المتعلمين، وهذا ما ظهر على مرّ الزمن في كتبهم ومقالاتهم والتي نذكر منها:

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر لصاحبه الدكتور: مختار عمر.

[1]- السامرائي إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968م، ص 10.

- مقال بعنوان: نحو تيسير النحو لصاحبه محمد شوقي أمين.
- كتاب: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم لصاحبه كمال بشر.

زيادة على ذلك نذكر دراسات تقييمية ونقدية لهذه المحاولات اعتبرتها طعناً في ميراث السلف وتهجها مقصوداً عليه، ونذكر منها:

- كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لصاحبه محمد عرفة والذي يرد فيه على كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى[1].
- مقال بعنوان: تيسير النحو موضة أم ضرورة لصاحبه الأستاذ محمد صاري، بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر.
- مقال بعنوان: هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير، لصاحبه الدكتور تواتي بن تواتي، بحث منشور في مجلة اللسانيات العدد الرابع، الجزائر.
- مقال بعنوان: النحو العربي بين التيسير والتدمير، لصاحبه الدكتور محمد الحبّاس، بحث منشور في مجلة اللغة العربية، العدد الثالث عشر، 2005، الجزائر.
- مقال للأستاذ المرحوم الحاج صالح عبد الرحمن يقول فيه: «كيف يبسّط النحو وهو القانون الذي بني عليه اللسان»[2].
- مقال آخر لنفس الأستاذ يدافع فيه عن أصالة النحو العربي وبراءته من المنطق الأرسطي بعنوان: النحو العربي ومنطق أرسطو[3].

لا شك في أنّ البحث في تيسير النّحو مثل البحث في مجالات علمية ومعرفية أخرى، ولا يمكن أن يصل إلى الغرض المنشود ما لم تتحول الجهود الفردية المستقلة فيه إلى جهود جماعية موحدة

[1]- عرفة محمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، (د ن)، (د ت)، ص 11.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، ع2، 1973، ص 22.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة اللسانيات، ص 45.

تراعي مصلحة اللغة العربية ومصلحة أبناء العربية جميعهم، وهذا ما حدث فعلاً بعدما تعالت الصيحات الفردية المذكورة سابقاً.

ومن الجهود الجماعية التي بُذلت لحل مسألة القواعد النحوية وكيفيات تدريسها الإصدارات المجمعية، إذ صدرت أعمال وقرارات كثيرة عن المجامع العلمية العربية تتعلق كلها بتيسير مادة النّحو[1] ونخصّ بالذكر هنا المجمع المصري الذي أصدر قرارات تيسيرية حرص فيها أعضاؤه على التفريق بين النحو التخصصي والنحو التعليمي الذي أولوه أهمية بالغة ومع ذلك كانت قراراتهم سطحية موجهة للمتعلمين فقط، لم تراع فيها خصائص اللغة العربية ولم تحمل الناشئة على الاهتمام الفعال بلغتهم كما أنها لم تربّ فيهم الملكة اللّسانية للغة العربية.

حقيقةً لم تحظ هذه الجهود بالنجاح – لأسباب مختلفة– رغم اشتمالها على جملة من القرارات المفيدة والصالحة للبحث والتمحيص والتفصيل وللتجريب الميداني الواسع في أكثر من بلد عربي، وإنّ ما ميّزها هو كثرة الخلاف وعدم الاستقرار وتعدد التغييرات والتبديلات من فترة لأخرى[2].

رغم امتزاج محاولات تيسير النحو بين الفردية والجماعية ورغم كثرتها، فإن ذلك التيسير المنشود لم يحصل ولم يرق إلى مستوى الأداء اللغوي الجيد، كما أنه لم تهفت كذلك أصوات المشتكين من النحو ولم تنقطع دعواتهم المستمرة للتسيير، وما ذلك إلا لأنّ دواعي هذا التيسير ما زالت قائمة ولم يتم التخلص منها بعد.

[1]– أهمها ما صدر عن المجمع المصري للغة العربية تحت عنوان: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، من سنة 1934– 1984.

[2]– ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984.

ثانيا–دواعي تيسير النحو العربي عند النحاة المحدثين:

إنّ عملية حصر جميع الدواعي والأسباب التي أدت بالدارسين المحدثين إلى سلوك طريق تيسير النحو العربي وتضخيم قضيته وتهويلها عملية صعبة وشاقة لأنّ المسألة متشعبة وممتدة الجذور في أعماق تاريخ اللغة العربية ولأنّ الذين أدلوا بدلائهم في هذا المجال هم من أبناء العربية ومن غيرهم فلا يمكن ضبط نياتهم، ومنهم المتضلعون في دراسة النحو العربي ومنهم من هم أدنى منهم مستوى وكذلك لأن هذه الأسباب منها ما يردّ إلى النحو كعلم ومنها ما يهتم ببعض طرق تعليمه وعرضه على المتعلمين، ورغم ذلك يمكننا أن نذكر من هذه الدواعي والأسباب ما يلي:

1) تحقيق كتاب الردّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي سنة 1947، وتعدّد الصيحات المطالبة بتيسير النحو وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر شديد[1]، هذه الصيحات التي عدّ أصحابها أفكار ابن مضاء مرجعية علمية في تيسير النحو كما اعتبروا كتابه المذكور بداية تأسيس لنظرية في تيسير النحو العربي تتضح معالم بذورها – حسبهم– في أهم القضايا التي تضمنها هذا الكتاب[2]، ولو كان الأمر كذلك لما تعددت الحركات التي تناولت مشكلة النحو العربي المزعومة ولما اختلفت وتضاربت الحلول المقدمة لهذه المشكلة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا.
2) ادّعاء ناقدي التراث (النحو) النحوي العربي أن النحو مليء بالعيوب والنقائص التي تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة ومهمة أساسية يجب القيام بها[3]، ومن أهم ما ذكروه في هذا الباب جملة من القضايا هي:

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف المصرية، القاهرة، ط4، 1995، ص 03.

[2]– ينظر: كتاب الرّد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982، ص 71 وما بعدها.

[3] محمد صاري، تيسير النحو في شوء علم تدريس اللغات، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، ع02، سنة 2005، ص 190.

- قضية النحو العربي وتأثره بالمنطق الأرسطي في مراحله الأولى[1].
- قضية البيئة الزمانية والمكانية للغة المدروسة، والتي مضمونها أن النحاة حين حدّدوا بيئة زمانية وأخرى مكانية للغة التي أرادوا جمعها واستقراءها، قد حكموا على مجهول ونسبوا الفصاحة إلى قبيلة دون أخرى ووضعوا للغة حدودا وقيودا تعيق تطوّرها.
- قضية تداخل حدود ومستويات التحليل اللغوي، أي أنّه لا يمكننا تمييز حدود واضحة بين الظواهر النحويّة والصّرفيّة والصوتيّة المدروسة في المراحل المبكرة من الدّراسات اللّغوية ومنذ ظهور كتاب سيبويه.

3) ظهور حالة عامة لدى طلبة اللّغة العربية، تتمثل في أن الطالب قد يحفظ من قواعد النحو قدراً معتبراً ثم يتقن الإعراب جيداً بعد ذلك لكنه يواجه ضعفاً كبيرا في التمكن من إنشاء تعبير عربي سليم نحوياً نطقاً أو كتابة، ولا يجتاز الأخطاء النحوية في تعبيره كما يصعب عليه إخضاع كلامه لقواعد النحو فيبدو له هذا الأخير عسيراً ومعقداً.

4) إغفال القدماء لتفسير مفهوم العامل بدقة واستيعاب ولذلك انصبت مئات العبارات في الكتب والمحاضرات والندوات والمؤتمرات تحاول التفسير والتوجيه والتقويم والنقد أو الشكوى والتذمّر والتهكّم والازدراء لاستبعاد مسألة العامل النحوي عن الدرس النحوي وبصره[2].

5) توهم الكثير من الباحثين المعاصرين بضخامة مسألة العامل النحوي ومبالغتهم في تهويل وظيفتها المنهجية وزعمهم أنّها موجهة للنحاة القدامى في توزيع الأبواب النحوية ومهيمنة على تفكيرهم وأنظارهم بل هي المتحكمة في مسيرة البحث والتقعيد والتنظير والتفسير والتعليل عندهم[3]، مما أدى بهؤلاء الباحثين المعاصرين إلى تيسير النحو من باب إلغاء نظرية العامل.

---

[1]- ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو،، مجلة اللسانيات، ع، ص 45.

[2]- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003م، ص 08.

[3]- المرجع نفسه، ص 07.

6) جهل بعض النحاة المحدثين بما خلفه الأعلام الأوائل وعدم فهمهم له[1].

يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: «والعجيب أنه قد ظهرت في العشريات الأخيرة نظريات بناها أصحابها على مفهوم التفريع أو التوليد وردوا على القائلين بأنّ الدراسة العلمية للّغة ينبغي أن تقتصر على الوصف بدون تعليل، وقد توصّل أصحاب هذا المذهب الآن إلى إعادة الاكتشاف للعديد من المفاهيم التي عرفها العلماء العرب الأوّلون ولم يدرك فحواها المتأخّرون»[2] فراحوا يرفضونها ويبحثون عن البديل من جهة ويجتهدون في تيسير النحو من جهة أخرى، معتقدين تماما بتغلب المنهج المعياري على الدّرس النحوي القديم في طريقة التّناول وطريقة التعبير[3].

يقول أحد الدارسين: «إنّنا لا نستطيع بحال من الأحوال أن نتهم تراثنا اللغوي العربي بخلوه من التّحليلات والملاحظات الجديرة بأن يعاد النظر فيها من خلال ربطها بمناهج البحث اللغوي الحديث»[4] ويقصد بذلك المنهج الوصفي.

7) اعتقادهم أن النحو من اختراع النحاة من تلقاء أنفسهم وبالتالي يجوز الاجتهاد في قواعده ومراجعة أصوله.

يقول الدكتور محمد الحبّاس مدافعاً عن النحاة القدامى في هذا الجانب: «... ولهذا لا يمكن أن يخترعوا القواعد ليحاكموا إليها كلام الناس بل كانوا يخترعون القواعد بناء على كلام الفصحاء من

[1]- ينظر : التواتي بن تواتي، مقال بعنوان: هل النحو العربي في حاجة إلى التيسير؟، مجلة، العدد: سنة:، ص 63.

[2]- المرحوم عبد الرحمن الحاج صالح: الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، مجلة اللسانيات، ع03، ص 155.

[3]- تمام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 2000، ص 12.

[4]- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دار المناهل للطباعة، د ط، القاهرة، 1994، ص 03.

العرب ثم يحاكموا كلام الناس بناء على هذه القواعد وهذا هو هدف النحو... فإذا تأكدنا أنّ النحاة لم يخترعوا القواعد من تلقاء أنفسهم فإنّ هذا يجبرنا على عدم المساس بهذه القواعد...»[1].

بناءً على هذا القول فالنّحو تابع للغة وما يدلّ على هذا هو كثرة الشواهد على قواعد النّحو، فكل قاعدة نحوية لها شواهد تؤيّدها من كلام العرب شعراً أو نثراً، وبالتالي فعمل النحاة لم يتعد دور الاستقراء والاستنباط من هذا الكلام.

8) السعي نحو إيجاد نحو سهل وبسيط بعيداً عن التفريق بين مقتضيات البحث اللغوي ومقتضيات التدريس.

لقد أراد ميسّرو النحو الوصول إلى نحو سهل القواعد، واضح المسائل، يبلّغ للمتعلمين من دون عناء ولا تعب، وهذا المراد هو الخطأ بعينه فالنحو هو النّحو، ولا توجد سهولة فيه، وكل محاولة لتسهيله هي مساس بقواعده وقوانينه وتخريب لأصوله، لأنّ البحث في اللّغة والنّحو لا يستدعي استبدال ما هو موجود وتغيير أصوله وقواعده وإنّما هو بناء عليه كمعطيات ثابتة ومؤسّسة ولا يكون ذلك في النحو إلا بالتفتيش عن مقتضيات تدريسه وطرق تعليمه.

9) الاعتقاد أن المعرفة الكليّة للقواعد النحوية شرط أساسي وضروري لتعليم اللغة، وهذا غير صحيح إلى حدٍّ ما، لأن «النحو عامل مساعد، وليس هو كل شيء في تعليم وتعلّم اللغة العربية، وينحصر دوره في مساعدة الاكتساب وتهيئة الأرضية المناسبة لتشكيله»[2].

إنّ إكساب المتعلّم المهارات اللّغوية وترسيخها فيه لا يستند فقط إلى مادة واحدة هي القواعد النّحوية، وهي فرع واحد من فروع اللغة المتعددة لا يمكنه تحصيل ملكة التبليغ والتواصل لدى المتعلّم

[1]- محمد الحباس، النحو العربي بين التيسير والتدمير، مجلة اللغة العربية، ع13، 2005، ص 113- 114.

[2]- محمد صاري، تدريس النّحو في ضوء علم تدريس اللغات،، ص 198- 199.

نقلاً عن: عيسى الشريفوني، اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمين العربية من غير الناطقين بها، المجلد 15، ع2.

بصفة مستقلة، بل يحتاج كذلك إلى جملة من الأنشطة المسموعة والمكتوبة مدعومة بمهارات معلم متكوّن واعٍ بالرّصيد الكافي من قوانين اللغة العربية ومفرداتها وأساليبها.

10) ظهور نظريات علمية ومناهج تحليل غربية حديثة انساق وراءها بعض الذين اطلعوا عليها من أبناء العربية وسعوا لتطبيقها على لغتهم، ممّا أدى بهم إلى نبذ كل ما أبدعه علماؤنا قديماً في علم النّحو وغيره. يقول أحد الدّارسين: «... إنّنا لا نستطيع أن نقول بأنّ العلماء العرب قد أصابوا في جميع ما ذكروه في دراسة أبواب النّحو المختلفة، أو أنّهم استخدموا منهجاً عملياً التزموا به، أو اتّبعوا مسلكاً موحداً من الدرس والتحليل...»[1]. يُظهر هذا القول سير هؤلاء النحاة وراء المناهج الأوربية واقتفاء أثرهم من جهة والطّعن فيما تركه النّحاة القدامى من جهة أخرى، على سبيل الإعجاب فقط.

يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح – رحمه الله– متحدثاً عمّا قام به بعض النحاة المحدثين الوصفيين: «وقد أدّى بعض معاصرينا إلى الطعن فيما تركه لنا العلماء العرب حتى الأوّلون الفطاحل منهم، فحاولوا أن يستبدلوا أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النّحو التقليدي الأوربي، وما استبدلوا في الواقع إلا مصطلحاً بآخر يقلّ عنه قيمةً ومدلولاً»[2].

كما يذكر الأستاذ في نفس السياق، أنهم حاولوا تطبيق هذه النظريات على اللّغة العربيّة تطبيقاً عشوائياً أي من دون نظر فيها أو تمحيص، أي أنّهم تقبّلوها جزافاً[3] وهذا ما يشكّل خطراً على اللغة العربية ويجعلها عرضةً لدراسات عابثة وغير جادّة.

[1]– حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 20.

[2]– مجلة اللسانيات، ع4، سنة 1974/1973، ص 22.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص ص 174– 174.

لقد تعددت دواعي تيسير النّحو العربي عند النّحاة المحدثين الوصفيين وتباينت بتباين الأفكار التي حملها هؤلاء حول مفهوم التيسير وحسب التصوّرات التي تبلورت لديهم، فبنوا عليها محاولاتهم التيسيرية وحددوا وفقها طرقهم في تجديد النحو وتيسيره.

ثالثا–طرق التيسير النّحوي عند النّحاة المحدثين:

لما كثرت في العصر الحديث المحاولات التي تنادي بتجديد النّحو وتيسيره تعددّت معها المؤلّفات والمناهج وتنوّعت الطرق المعتمدة في هذا التيسير المنشود، ورافقه في ذلك مجموعة من المصطلحات ارتبطت بسبل تجديده وتبسيطه وهذه المصطلحات هي: الإحياء والإصلاح والتبسيط والتّجديد والتيسير بالإضافة إلى مفاهيم أخرى كالتّسهيل والتّحديث والتّحرير والتطوير والتقريب والتهذيب...الخ.

إنّ الدّارس المدقق في هذه المصطلحات يستنتج أن الميسّرين المحدثين اعتمدوا الوضوح والبساطة والسهولة كمقاييس لتقييم النّحو العربي والحكم عليه ثم إصلاحه وتيسيره.

وتبييناً للمسار الذي سلكه هؤلاء في عملهم وجب تقديم بعض الطرق التي اعتمدوها في التيسير والتي أعربوا عنها في تصريحاتهم وفي مقدمات مؤلّفاتهم.

1– الإحياء:

ورد هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين عنواناً لكتاب إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)، والإحياء مصدر للفعل (أحيا)، يقال: أحيا القومُ: أخصبوا... وأحيا فلان الأرض وجدها خصبة غضّة النّبات[1].

أمّا مدلول الإحياء الاصطلاحي فقد ارتبط بإلغاء نظرية العامل النّحوي واستئصال جذورها وارتبط كذلك بحذف بعض الأبواب النّحوية لتيسير قواعده وتسهيل تناولها وإعادة النظر في الحركة الإعرابية.

[1]– إبراهيم مصطفى وآخرين ، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة "حي"، القاهرة، ط2، 1972، ج1و2، ص 249.

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى في مقدمة كتابه "إحياء النحو" مبيّناً أهدافه من هذا التأليف وموضّحاً الطرق المعتمدة في ذلك: «... ولكن أملاً كان يزجيني ويحذو بي في هذه السبيل الموحشة أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحوي للّغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النّحو وأبدّلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية»[1].

ثم يضيف مبيّناً مواضع الصعوبة المزعومة في النحو مخبراً عن كيفية إزالتها عن النحو بقوله: «... على أنّه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها فيسأل: ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النّحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النّحوي للغة العربية هذا هو السّؤال الذي بدا لي وهو الذي يشغلني جوابه طويلاً»[2].

2- الإصلاح:

مصدر للفعل "أصلح" وهو الإتيان بما هو صالح نافع. يقال: أصلح في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع، وأصلح الشيء: أزال فساده، وأصلح ذات بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، وأصلح ذريّته: جعلها صالحة[3].

أما مدلوله عند النحاة المحدثين فيرمي إلى تخليص النّحو ممّا لحق به من فساد مزعوم وتراكمات هي بحاجة إلى إزالة وتغيير.

ومن المؤلفات الواردة تحت هذا المصطلح: "في إصلاح النحو العربي" للدكتور عبد الوارث مبروك، و"إصلاح النحو" للدكتور يعقوب عبد النبي.

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط2002، ص د من مقدمته للكتاب.

[2]- المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مادة "صلح"، ص 565- 566.

3- التّبسيط:

مصدر للفعل "بسّط" يقال: بسّط الشيء: نشره وجعله بسيطاً لا تعقيد فيه[1].

أمّا مدلوله في النحو فيوحي إلى إخراج نحو سهل بسيط للناس، بتبسيط قواعده وتغيير مسميات أبوابه وتغيير مصطلحاته واستبدالها بأخرى سهلة ومفهومة، ولكل قارئ في هذا الباب أن يتساءل كيف يبسّط النّحو وهو قانون الكلام؟ بل هو علم من العلوم الأخرى.

4- التّجديد:

مصدر للفعل "جدّد" يقال: جدّد الشّيء: صيّره جديداً[2].

ويقصد بتجديد النّحو إعادة تصنيفه من جديد وتبويبه تبويباً حديثا بالحذف والإضافة وباعتماد المناهج اللغوية الحديثة. يقول الدكتور تمّام حسّان في مقدمة كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية": «... رأيت النّاس في معظمهم يشكون داء في النّحو العربي، لا يستطيعون تشخيصه... فتكلّموا في جزئيات النّحو لا في صلب المنهج، وشتّان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها، لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة...»[3].

ويقول الدكتور شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب "الرّد على النّحاة" لابن مضاء القرطبي: «... انتقلت أبيّن حاجة النّحو إلى تصنيف جديد يرفع عن النّاس ما يفدحهم ويبهظهم في تعلمه... وأنا لا أزعم أنّني استخرجت من آرائه جميع النغم الذي يمكن أن ينصبّ منها في تنظيم كتاب النحو

[1]- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مادة "صلح"، مادة "بسط"، ص 89.

[2]- المرجع نفسه، مادة، ص 147.

[3]- تمّام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001، ص 11.

وتبويبه تبويباً حديثاً يحقّق ما نصبو إليه من اليُسر والسهولة»[1]. يتضح من هذا القول أن مصطلح التّجديد ارتبط نظرياً بإلغاء نظرية العامل النّحوي وبإلغاء الكثير من المفاهيم النحوية عند النحويين القدامى انطلاقاً ممّا أقدم عليه ابن مضاء القرطبي مشجّعا بعده كلَّ من اطلّع على أفكاره واقتنع بها فانتهج تياره النقدي وعمل وفق دعوته الجديدة التي هاجمت أصول النّحو العربي.

جاء في كتاب "تجديد النحو" للدكتور شوقي ضيف، عنوان: أسس تجديد النّحو في الكتاب، رتّبها صاحب الكتاب كما يلي:

1) إعادة تنسيق أبواب النّحو.
2) إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي.
3) الإعراب لصحّة النطق.
4) وضع ضوابط وتعريفات دقيقة.
5) حذف زوائد كثيرة.
6) إضافات متنوّعة.

هذه أهمّ الأسس التي بنى عليها شوقي ضيف كتابه "تجديد النّحو"، فهل تكمن الجدّة في: ترتيب وإلغاء وضبط وحذف وزيادة؟

لقد صرّح الدكتور شوقي ضيف بكل الإجراءات التطبيقية التي قام بها وجدّد النّحو عن طريقها، يقول: «... وواضح أن الكتاب عُني في القسمين الأولين بأقسام الفعل والاسم وتصاريفهما المتنوّعة وقد حذف فيه من أقسام النّحو التالية – كما أسلفت– ثمانية عشر باباً فرعياً اكتفاءً باستيفاء أمثلتها في الأبواب الباقية، وحذف من الكتاب كلّ ما لا يفيد إعرابه صحّة في النّطق والأداء، ووضعت ضوابط مستحدثة لبعض الأبواب المبهمة تجمع أمثلتها جمعاً بيّناً وطرحت الزوائد

[1]– ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، ص 09.

والفضول التي كانت عالقةً بالأبواب وأضيفت أبواب جديدة، كما أضيفت كثير من الدّقائق المهمة في الصّياغة العربية»[1].

لقد لخّص الدكتور كل ما قام به مستعملا الأفعال الآتية: حذِف، حذف، طرحت، أضيفت، أضيف،...الخ. إنّها أفعال إجرائية تدلّ على التصرّف فيما هو موجود من قواعد ومسائل نحوية توصّل إليها النحاة القدامى وضبطوها وحُقّ لها أن تكون هي الجديد، فلا يمكن أن نسمي الحذف والإضافة تجديداً.

5- التّيسير:

مصدر الفعل "يسّر"، يقال: يسّر الشيء: سهّله ويقال: يسّر له كذا: هيّأه وأعدّه[2].

أمّا اصطلاحاً فهو عرض المادة النحوية بأسلوب سهل ميسّر أي تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد الصعبة على المتعلّمين ومعالجتها معالجة تعليمية لا معالجة نحوية، فتدرّس هذه القواعد بوضوح وإفهام، وتدرّج يحسّ به المتعلّم وهو يُنقل من قاعدة إلى أخرى.

فلا بد إذن أن نشير إلى أمر مهم في فهم معنى التيسير النّحوي وهو ضرورة التفريق الدّقيق بين تبسيط قواعد النّحو وقوانينه وهذا غير مقبول وغير ممكن وبين تبسيط الطرق والصور التي تدرّس بها هذه القواعد وهذا هو ولبّ التيسير.

ممّا سبق يتبيّن لنا أنّ طرق تيسير النّحو عند النحاة المحدثين انحصرت في مجموعة من الإجراءات، منها ما مسّ جوهر النّحو وأصوله ومنها ما اقتصر على الحذف والاختصار والتغييرات الشكلية لبعض أبواب النّحو ومسائله ومصطلحاته، لأنّ أصحابها تبلور في أذهانهم أنّ كل أصل من

[1]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 08.

[2]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة "بسّط"، ص 1123.

أصول النّحو أو باب من أبوابه لا يفيد في التّعليم مباشرة هو ترف ولغو يجب تجنّبه كما اقتنعوا يقيناً أن نظرية العامل هي المسؤولة عن تعقيد النّحو وصعوبته، وبسبب ذلك تجلّت تلك الطرق في التطبيقات النظرية التالية:

1) إلغاء أبواب من النّحو واقتراح أبواب جديدة فيه وإبقاء أبواب أخرى منه.
2) طرح ما اصطلحوا عليه بالزوائد والفضول العالقة بالأبواب النّحوية.
3) حذف أجزاء من النّحو والإبقاء على أجزاء أخرى.
4) إعداد مقرّرات مختصرة عوضاً عن المقرّرات الطويلة المكثّفة.
5) استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جليّ وواضح.
6) تعويض تعريف معقّد بآخر مبسّط.
7) اختصار وحذف الشّروح النحوية والتطبيقات والحواشي التي تحملها كتب النّحو.
8) حذف الشّواهد النّحوية القديمة واستبدالها بأمثلة جديدة مستقاة من الواقع.

الفصل الرابع

الأستاذ عبّاس حسن

الفصل الرابع: الأستاذ عبّاس حسن

أولا- عبّاس حسن

ثانيا- كتاب النّحو الوافي

أولا– عبّاس حسن وكتابه "النحو الوافي":

يعدّ كتاب "النحو الوافي" من أبرز كتب التيسير النحوي الحديثة ألّفه صاحبه الدكتور عباس حسن لغاية نبيلة هي جعل النحو العربي أقرب مأخذاً وأيسر على المتعلّمين والمعلّمين، فحرص فيه على جمع آراء النحاة وتصنيفها وفق ما يحتاجه كل معلّم ومتعلّم، وصاغه بلغة سليمة، سهلة وواضحة. والعناوين الآتية تعرّف بالكتاب وبصاحبه وتبيّن مكانته في الدّرس النّحوي الحديث.

1– الدكتور عبّاس حسن:[1]

أ– تعريفه:

وُلد الأستاذ عبّاس حسن عام ألف وتسعمائة في مدينة منوف بمصر وكان والده مشتغلاً بالتجارة في القاهرة، فانتقل عباس حسن وهو طفل إلى قرية سروهيت فكفله خاله وبعث به إلى كتّاب القرية حيث تعلّم مبادئ القراءة و الكتابة وحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر فدرس فيه مقررات من علوم الدين واللغة ثم التحق بدار العلوم وبدأ حياته في التعليم مدرّساً بمدرسة الناصرية الابتدائية ثم في بعض المدارس الثانوية، ثم انتقل إلى دار العلوم للتدريس بها وظل يرتقى بها حتى وصل إلى درجة أستاذ، ثم انتقل إلى وزارة التربية والتعليم المصرية فشغل بها أعلى المناصب بين رجال اللغة إلى أن أحيل على التقاعد ثم اختير بعد ذلك لعضوية مجمع اللغة العربية المصري في عام 1967.

من مؤلفاته:

1) كتاب: النّحو الوافي ألفه عام 1960.
2) كتاب: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية طبع عام 1951.
3) اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ألّفه عام 1966.

[1]– ينظر: عباس حسن وجهوده النحوية (رسالة ماجستير)ن لزينب شافعي عبد الحميد، جامعة الأردن، ص 13– 18.

4) المتنبي وشوقي دراسة ونقد وموازنة.

كما ترك عباس حسن عشرة بحوث مجمعية.

ومن الدراسات التي أجريت حوله وحول كتابه المذكور نجد:

1) تيسير النحو بين المحافظة والتجديد لصاحبه الدكتور حسن منديل العقيلي.
2) عباس حسن وجهوده النحوية واللغوية لصاحبته الدكتورة زينب شافعي عبد الحميد بجامعة القاهرة سنة 1991م.
3) تيسير النحو عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي- دراسة وتقويم، للدكتور عبد الله بن حمد بن عبد الله بجامعة أم القرى سنة 2009م.

يمثّل كتاب "النّحو الوافي" الجانب التطبيقي لتيسير النحو العربي وهو من أهم المراجع النحوية الحديثة المعتمدة لدى الطلبة والمتخصصين، كما يعدّ نهضة كبيرة في التأليف النحوي الحديث.

ولعلّه من المفيد القول وواجبه أن نضيف أن الأستاذ عباس حسن شغل عضواً في أهم لجنة في لجان مجمع اللغة العربية المصري، المخولة بإصدار القرارات النحوية واللغوية وهي لجنة القواعد والأصول، فكان له حضور دائم ونشاط متميّز، فخدم العربية خير خدمة ودفع بها قدماً نحو التطور والرقي فجزاه الله خير الجزاء، وجزاه خير ما جازى عالماً جليلاً عن علمه، وخير ما جازى باحثاً قديراً عن بحثه. توفي – رحمه الله – سنة 1979 عن عمر قدره ثلاثا وسبعين سنة كانت كافية ليقدّم فيها أفضل العطاء للغة العربية، وقيل عاش تسعة وسبعين سنة على خلاف في سنة ميلاده.

ب- موقفه من النحاة القدامى ونزعته النحويّة:

- موقفه من النحاة القدامى:

لقد درج الكثير من المعاصرين أصحاب التيسير النحوي أن يقدموا بحوثهم بمقدمات تنال من النحو والنحاة القدامى، فذكروا ملاحظات كثيرة سمّوها بـ: عيوب النّحو.

أما الأستاذ عبّاس حسن فلم يصدر منه ذلك بل كان أكثر احتراماً للتراث النحوي العربي وأشدّ إعجابا به وبأصحابه، لذا نجده يثني عليه وعلى النحاة العباقرة الذين أسّسوا قواعده وبنوا أصوله ورفعوها شامخة لا تتهدّم ولا تهي رغم الانتقادات الكثيرة والتّهم المتكررة عبر مسيرته الطويلة.

لقد أشاد الأستاذ بالنحاة الأوائل واعترف بثقل الحمل الذي حملوه والأمانة التي أدّوها وأظهر إخلاصهم الكبير وإيمانهم العميق وصبرهم الّذي لم ينفذ وحبّهم للغة العربية ولأهلها.

لم ينسب عباس حسن للنّحو عيوباً ولا تهماً ولم يهوّل القضية مثل ما قام به الكثير من النحاة المحدثين بل ذكر أنّ في النحو شوائب داخلته أثناء مسيرته الطويلة وذكر أسباب ذلك ومحاولات علاجها، يقول الأستاذ: «وليس من شكّ أنّ التراث النحويّ والصّرفي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة، وأنّ الجهد الناجح الذي بذلوه فيهما خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهيّأ للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة... بيد أنّ النحو كبقية العلوم، تنشأ ضعيفة ثم تأخذ طريقها إلى النموّ والقوة والاستكمال بخطىً وئيدة أو سريعة على حسب ما يحيط بها من صروف وشؤون، ثم يتناوله الزمان بأحداثه فيدفعها إلى التقدّم والنموّ والتشكّل بما يلائم البيئة فتظلّ الحاجة إليها شديدة والرغبة فيها قوية وقد يعوقها ويحول بينها وبين التطوّر، فيضعف الميل إليها وتفتر الرغبة فيها، وقد يشتطّ في مقاومتها فيرمي بها إلى الوراء فتصبح في عداد المهملات أو تكاد»[1].

من هذا القول تظهر مشكلة النحو كما صوّرها الأستاذ عبّاس حسن وبيّن أسبابها ودعا إلى حلّها بأن تمتدّ الأيادي البارّة القوية متمالئة في تخليصه ممّا شابه متعاونة على إنقاذه مما أصابه[2] وهذا ما قام به في كتابه "النحو الوافي".

[1]- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة المتجددة، د.ت، د.د.ط، ج1، ص 05.

[2]- المرجع نفسه، ص 5- 6.

لم يكن الأستاذ عباس حسن من الذين تهجّموا على النّحو العربي وعلى النحاة الأوائل ولم يغل غلوّهم ولم يتابعهم في حملتهم على التراث النحوي بل كان من القلّة الذين خبروه وعرفوا قدره وقدر أهله.

لقد كان أقرب إلى هؤلاء النحاة القدامى من النحاة المحدثين أصحاب محاولات التيسير النحوي الحديث.

يقول الأستاذ في هذا الشأن: «... على هذا النّهج الرفيع تعاقبت طوائف النّحاة، وتوالت زمرهم في ميدانه، وتلقّى الراية نابغ عن نابغ، وألمعيّ في أثر ألمعيّ، وتسابقوا مخلصين دائبين فرادى وزرافات، في إقامة صرحه وتشييد أركانه، فأقاموه شامخ البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها "عصور النهضة" راسخاً، قوياً من فرط ما اعتنى به الأسلاف ووجّهوا إليه من بالغ العناية فاستحقوا منّا عظيم التقدير، وخالد الثناء، وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم والإشادة ببراعتهم...»[1].

من هذا القول، وقبل التطرق إلى مناقشة أصول النّحو العربي من خلال كتاب "النحو الوافي"، يتضّح جليّاً موقف الأستاذ عبّاس حسن من النحاة القدامى.

إنّه موقف يحمل كل معاني الاحترام والثّناء والتقدير والاعتزاز والاعتراف بالفضل والجميل لهؤلاء النّحاة على ما قدموه خدمة للعربية ولأبنائها البارّين بها.

يضيف الأستاذ قائلاً في ذات السياق: «هذه كلمة حقّة يقتضينا الإنصاف أن نسجّلها، لننسب الفضل لروّاده وإلاّ كنّا من عصبة الجاحدين، الجاهلين، أو المغرورين»[2].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة المتجددة ، ص 04.

[2]- المرجع نفسه، ص 04.

إنّه ينسب نفسه إلى عصبة تقرّ بفضل روّاد النّحو وتنصفهم لا إلى عصبة مغرورة جاحدة، تبخسهم جهودهم وتضحياتهم وتشوّه إنجازهم العظيم، بسبب قصورهم في إدراك أهميته وعجزهم عن تحصيله لهم ولغيرهم.

يقول الأستاذ: «... ويعجز العيّ عن بلاغة القول وفصاحة البيان فينادي بإلغاء (علوم البلاغة) ويصفها بأنّها عبء ثقيل، وتضييق لا خير فيه ويلتوي لسان الجاهل بالكلام الملحون والضّبط الخاطئ والأسلوب المشوّه فيجأر بالشكوى من النّحو وأنّه تعجيز وإرهاق لا طائل وراءه ولا ضير في إهماله وإلغائه، وهكذا نجد لكل علم أو فنّ عدواً من جهّاله العاجزين عن تحصيله مع تلهّفهم عليه، المقصّرين في ميدانه، لا يرون لدائهم برءاً إلاّ في إلغاء ما عجزوا عنه وتخلّفوا فيه...»[1].

ها هو الأستاذ عباس حسن يدافع عن النّحو العربي ويصف الداعين إلى إلغاء بعض أصوله بالجهّال العاجزين عن فهم هذه الأصول والتبحّر فيها، لذا تراهم يدعون إلى إلغاء ورفض وحذف كلّ ما يرونه متعباً ومرهقاً ولا فائدة فيه.

لقد استمد الأستاذ موقفه من النحاة القدامى من تكوينه الأولي السليم ومن سعة اطلاعه على التراث النحوي وخبرته به، كما يستمدّ ذلك من إيمانه الخالص بأن لا سبيل إلى استخلاص حقائق العلوم النقلية والنفاذ إلى أسرارها إلاّ بعلم النّحو,

يقول: « فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام وما يتبع ذلك من مسائل فقهية وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الأئمة، وتسمو به إلى منازل المجتهدين – إلاّ بإلهام النّحو وإرشاده؟»[2].

[1]– عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، مصر، 1971، ص 298.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 03.

يبيّن لنا الأستاذ أنّ النحو لا يمكنه أن يفي بالأغراض المذكورة بعد أن تلغى أصوله وتحذف بعض أبوابه وتستبدل بعض قواعده لأن أئمة السلف عدّوه من شروط المجتهد تحصيلاً وفهماً وتطبيقاً وقد قالوا: «إنّ الأئمة من السّلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد ... وأنّ المجتهد لو جمع كلّ العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد ... حتّى يعلم النّحو»[1].

فلا يمكن للمجتهد أن يعرف المعاني إلا بالنحو الأول كما وضعه الأولون واستخلصوا قواعده وضبطوها.

إن ممّا يجب ذكره في هذا الموضع هو موقف الأستاذ عبّاس حسن من ابن مضاء ودعوته، فهو لم يظهر في أقواله تنويهاً بآرائه وبدعواته ولم يلق تأييداً من طرفه ولا ثناءً عليه إذ كيف يكون ذلك وابن مضاء يعلن صراحة دعوته إلى إلغاء العامل النّحوي وما يترتب عنه من حذف وتقدير واستتار، ليسير وراءه أغلب أصحاب التيسير النحوي متبنين لآرائه ومقتدين به، وهذا ما لم يقم به عباس حسن ولم يقبله بل عدّه إنقاصاً من جهود النحاة القدامى العظيمة.

- **نزعته النحويّة:**

إنّنا إذا أردنا كذلك تحديد النزعة النّحويّة للأستاذ عباس حسن أبصرية هي أم كوفية، فإنه يصعب علينا ذلك مبدئياً دون إحصاء جميع المسائل النحوية التي ناقشها الأستاذ وخاصة الخلافية منها ومن دون ذكر أبرز الآراء النحوية للأستاذ وتتبّع مرجعياتها لإصدار حكم كهذا، وكيف يمكننا ذلك ويسهل علينا ونحن نجده يثمّن جهود النحاة على مرّ زمان نشأة النحو وعلى اختلاف انتمائهم، كما نجده كذلك يؤيّد البصريين في بعض آرائهم مرّة ويؤيد الكوفيين مرة أخرى، فيرتضي بذلك الأمر الوسط والحكم العادل في أغلب مواقفه وآرائه النّحوية، يقول الأستاذ حسن منديل عنه: «... من الأسس التي حرص الأستاذ عباس حسن على تطبيقها ومتابعتها في محاولته الإصلاحية

[1]- أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، جمع الأدلة في أصول النحو، م الجامعة السورية، 1952، الفصل 11، ص.

وتيسير النحو، اطّراد القاعدة النحويّة ونبذ اللغات الشاذة التي لا تطرّد فيها القواعد النحوية وهو أمر نسب إلى البصريين دون الكوفيين، لكنّ عباس حسن لم ينتم إلى أحد هذين المذهبين وعلى الرّغم من ذلك فثمة غرابة في موقفه هذا، إذ طالما أخذ على القدامى نبذهم الشاذ، وطرحهم النادر من اللغات أو حفظها وعدم القياس عليها والتزامه باطّراد القاعدة ينافي ذلك فثمة لغات كثيرة تشذّ عن قواعد النحاة وهي عربية فصيحة، ولا أرى سبيلا له غير ذلك ولا سيما أنه كان ينشد الوضوح ويعالج الفوضى لأن مهمة اللغة الإبانة والوضوح»[1].

بعد هذا الذي ذكرناه نجد الموقف ملحاً على تبيين موقف عباس حسن من أصول النّحو وكيفية عنايته بها لكن من دون تفصيل وتمثيل لأن ذلك يتطلّب أن يفرد له بحثا كاملاً مستقلاً يبيّن أثر ذلك في تيسير النحو في كتاب النحو الوافي[2].

يبدو الحديث عن نجاح عباس حسن نحوياً سابقاً لأوانه في حدود هذا البحث المتواضع، وإذا سلّمنا به مسبقاً، كان ذلك لسبب هو اهتمام عباس حسن بأصول النحو، ويمكن الإشارة إلى ذلك كالآتي:

يقبل عباس حسن القياس ويعرّفه متبعاً نهج النحاة الأوائل فيرى بأنّه محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك[3].

كما يشير في باب الاحتجاج إلى اعتماده على الفصيح من اللغات وأنّ «القرآن الكريم – بقراءاته الثّابتة الواردة عن الثقات– في مكان الصدارة من هذا ولا نقبل في أسلوبه تأولاً ولا تمحّلاً ثمّ

[1]– حسن منديل حسن العكيلي، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد (الأستاذ عباس حسن أنموذجاً)، ، ص 11.

[2]– ينظر: عبد الله بن حمد، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، رسالة دكتوراه، ص 29 وما بعدها.

[3]– عباس حسن، اللغة والنحوين القديم والحديث، ص 22.

الكلام العربي الذائع والأفصح والفصيح هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحويّة والصرفية بأنّ الخير في إتّباع رأي دون آخر...»[1].

وأمّا عن التعليل فإنّه يذكر أنّ من منهجه: (الفرار من العلل الزائفة وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبّة ما لا يخفى وحسبنا من التعليل أن يقال: المطابقة للكلام العربي النّاصع)[2].

إنّه يرى أن التعليل الصحيح هو نطق العرب، فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب والنّسج على منوالهم، ويعبّر عن ذلك بما سماه بـ (علل التّنظير) وهي أن يقال إنّ رفع الكلمة ونصبها وجرّها وغير ذلك لأنّ نظيرتها في كلام العرب كذلك ولا علّة إلا التنظير، أي قياس الشيء على نظيره والنظير هو الأصل الذي تمثّله من الكلام الفصيح[3].

لقد تابع عباس حسن في التعليل بعض القدامى الذين رأوا أن التعليل هو ما قالته العرب ونطقته ودعوا إلى نبذ التعليلات المنطقية.

وأمّا بالنسبة للعامل فإنّه يأخذ بالعامل ويقبله ويرى أنّ الدرس النّحوي لا يمكنه الاستغناء عنه لأنه خير وسيلة لتعليم اللغة والنّحو، وأن نظرية العامل أخذت الكثير من جهد النحاة وهي عندهم إنجاز عظيم ومرموق[4].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 09.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 09؛ انظر هامش ص 09 من النحو الوافي وموضع العليل في كتاب اللغة والنحو.

[3]- حسن منديل ، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد، ؛ نقلاً عن: صريح الرأي في النحو العربي، ص 49؛ والنحو الوافي، ج1، ص 33- 40.

[4]- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4، هامش ص 216.

يقف عباس حسن الموقف الوسط من العامل ويدعو إلى تجريد العوامل من التكلّف والفلسفة[1].

أمّا ما يتعلّق بنسبة العمل إلى العوامل أو إلى غيرها (المتكلم)، فقد ذكر عبّاس حسن أن النحاة ينسبون العمل حقيقة إلى العوامل اللفظية والمعنوية إذ قال متحدثاً عن العامل: «إنه المتكلم في رأي القلّة النحوية المغلوبة (كابن مضاء)، وإنه العامل اللّفظي أو غير اللّفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة»[2].

قد يتساءل باحث عن سبب تحديد موقف الأستاذ عباس حسن من النحاة القدامى ومن الأصول التي بنوا عليها نظريتهم النحوية ومن ابن مضاء ودعواته وعن تبنّيه لآراء الكوفيين أم البصريين، فيجد العلاقة وطيدة بين ذلك كلّه وبين نشاطه المتميز في تيسير النحو.

فلا يخفى على باحث أن مواقف النحاة المحدثين من كلّ ما ذكرناه تتجسّد لتظهر جليّة في أعمالهم التيسيرية درجة صدق تلك المواقف، أصحيحة هي وصادقة أم هي زائفة وخاطئة؟

ت– دعوته إلى تيسير النحو، ومفهوم التيسير عنده:

لقد حدّد الأستاذ عباس حسن للنحو مشكلات سماها شوائب خالطته في مسيرته التكوينية وأظهرته صعباً على المتعلمين وسعى لإيجاد حلول لها في محاولات تيسيرية جادة منها رسالة بعنوان: رأي في بعض الأصول النحوية، وكتاب: النحو الوافي الذي خرّجه في أربعة أجزاء.

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 65– 66.

[2]– عباس حسن، اللغة بين القديم والحديث، ج1، ص 199.

يقول الأستاذ: «والحقّ أنّ النحو منذ نشأته داخلته – كما قلنا– شوائب نمت على مرّ الليالي، وتغلغلت برعاية الصّروف وغفلة الحرّاس، فشوّهت جماله، وأضعفت شأنه، وانتهت إلى ما نرى، فلم يبق بدّ أن تمتدّ إليه الأيدي البارّة القوية متمالئة في تخليصه مما شابه...»[1].

يدعو الأستاذ من خلال قوله إلى ضرورة التعاون وتكثيف الجهود بين النحاة المخلصين من أجل تصفيته مما خالطه من شوائب عن طريق تيسيره وتقديمه للمتعلمين سهلاً مفهوماً، كما يبيّن أن الاستجابة ظهرت وتجسدت في أعمال تيسيرية كثيرة لكنها لم تكن كافية، فيقول: «ومن كريم الاستجابة أن رأينا – في عصرنا هذا– طوائف من تلك النفوس البارّة الوفيّة سارعت إلى النجدة كلّ بما استطاع، وبما هو ميسّر له، فمنهم من ذلّل للناشئة لغته، او اختصر قاعدته أو أوضح طريقة تدريسه أو أراحهم من زائف العلل، وضارّ الخلاف، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا العظيمة الشأن. لكنا – على الرغم من ذلك– لم نر من تصدّي للشوائب كلها أو أكثرها... وهذا ما حاولته جاهداً مخلصاً قدر استطاعتي، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة وتقدمت لها رابط الجأش... وضممت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب وبحوث...»[2].

ولما انقسم أصحاب التيسير النحوي الحديث إلى محافظ ومجدد وقف الأستاذ عباس حسن موقفاً وسطاً فكان محافظاً ومجدّداً في آن واحد، فالتزم بالتراث النحوي وانطلق مما انتهى إليه النحاة وحاول أن يقدّم نحواً معاصراً خالياً من الصعوبات ومما داخله من شوائب دون المساس بجوهر النّحو، فكان بذلك متميّزا عن غيره، فكان يعين على فهم مسائل النّحو وتقريبها وعرضها سهلة ميسّرة، فلا يردّها أو يدعو إلى إلغائها، ولا يصدر اتهاماً ولا اقتراحاً قد يمس بجوهر النحو[3].

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 05.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 06.

[3]– نفسه، ج1، ص ص 356– 374.

لم يكن الأستاذ ضد التجديد ولكن اختلفت رؤيته للتجديد عن رؤية غيره ممّن وصفهم بالعابثين فيقول: «التجديد الحميد مرغوب فيه في كلّ أمر، بل مطلوب ممن يحسنه ويقدر عليه بغير عبثٍ ولا إفساد فلولا التّجديد النّافع لوقفت مظاهر الحضارة... غير أنّ هذا التجديد لا يكون إلاّ على يد رجل قادر مكتمل»[1].

لقد سعى عباس حسن إلى تيسير النحو بأن سلك فيه مسلكاً يختلف عن مسلك النحاة، إذ اهتم بطريقة عرضه فقسم كل مسألةٍ إلى قسمين: قسم موجز للطلاب، وآخر مفصّل للمتخصصين واستخدم في التمثيل على المسائل أمثلة حديثة نوّع فيها أساليب العرض فأخرج لغة كتابه سهلة واضحة خالية من التعقيد، تظهر عليها ملامح التيسير.

إنّ مما يجب تبينه في هذا المقام هو أهم النقاط التي ركّز عليها عباس حسن في تأليف كتابه المذكور، والتي تعدّ إجراءات عملية اختارها وبيّنها معتمداً خبرته الواسعة بالنحو وسعة اطلاعه المتميزة.

ومن هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

1) **عنايته بأصول النحو**: من أهم ما أفاد به عباس حسن في هذا الباب هو معالجته لأمرين مهمين هما: عصور الاحتجاج والتوثيق والشواهد النحوية. فيرى أنّ النحاة بنوا قواعدهم على ما جمعه اللغويون مختلطاً أو ناقصاً مما أدى إلى ظهور الاضطراب والخلاف الواسع والآراء المتعددة، حيث وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قواعدهم فاعتمدوا التأويل.

[1]- حسن منديل، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد؛ نقلا عن: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص 56؛ وتبسيط قواعد اللغة العربية، ص 49. يقدم مثالاً عن تناوله لبعض الأسماء الموصولة مثل (الـ- ذآ- أي) (الذي- من- ما).

يقترح عباس حسن طريقين لحل هذا المشكل فيرى أنّه كان على النحاة وضع نحو خاصّ بكل قبيلة، ينشأ صافياً لا اضطراب فيه وإما اختيار مثل لغوي أسمى يكون مرجعاً تستمد منه القواعد النحوية العامة والموحدة[1].

لقد دافع الأستاذ عباس حسن عن آرائه في هذا الجانب بأن اقترح أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري وأهل البدو من الجزيرة إلى آخر القرن الرابع الهجري[2]، وكان هذا هو رأي المجمع اللغوي المصري.

أما بالنسبة للشواهد، فقد اهتم بها عباس حسن كثيراً وكان الجديد عنده بأن ضمّن كتابه شواهد جديدة ومميزة تقترب من العصر الحالي قاسها على الشواهد القديمة وألبسها حلة معاصرة.

كما يستشهد كذلك بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر القديمين والمعاصرين.

لقد وردت الأمثلة في النحو الوافي مليئة بالحكم والأخلاق الفاضلة معبّرة عن حياة المتعلّمين، مساعدة لهم على فهم المادة النحوية وما يرتبط بها من معلومات مفيدة ونافعة.

يقول الأستاذ: «... تركت كثيراً من الشواهد القديمة، المردّدة بين أغلب المراجع النحوية لأنّها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة وبالمعاني البعيدة التي تتطلب من المتعلم عناءً وجهداً لا يطيقهما...»[3].

كما أنّ عباس حسن لا يستغني عن الأمثلة القديمة إذا خلت من الصعوبة والغموض، وإذا تميزت بسمو الأداء وجمال التعبير وروعة الأسلوب.

---

[1]- ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص 100- 119.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 139.

[3]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 07.

كما يعترف الأستاذ كذلك باستخدامه لبعض الشواهد الشاذّة والغريبة لا لمحاكاتها ولكن ليتنبّه لها المتخصصون ويستطيعوا فهم النصوص الواردة بها.

ومن الأمثلة المعاصرة نذكر:

- إذا ضحكت سنّ اليتيم انهالت نعمة الله على أوليائه[1]، ساقه ليدلّل على أن تاء التأنيث إذا لحقت الفعل دلّت على أن فاعله مؤنث.
- أنفق منَ المال الحلال[2]، ساقه للدلالة على تحويل من بالفتح للالتقاء الساكنين.
- يختلف الأطباء في أمر القهوة فواحد يراها ضارّة...[3]، ساقه للدلالة على أن رأى ترد بمعنى ظنّ.
- استجب لطالب الحقّ اليوم قبل أن ينتزعه بعامل القوة غداً[4].
- عظيم القوم من يهوى عظيمات الأمور[5].

وهي أمثلة شواهد في الإضافة المحضة.

2) استناده إلى القرآن الكريم في استنباط القواعد النحوية:

دعا الأستاذ عباس حسن إلى اعتماد القرآن الكريم مثلاً لغوياً ومرجعاً تستنبط منه القواعد النحوية، فيخضع جميع الناطقين لأحكامه النحوية واللغوية ويتبعونها مركّزين على القراءات المشهورة.

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 50.
[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 51.
[3]- نفسه، ج2، ص 15.
[4]- نفسه، ج3، ص 06.
[5]- نفسه، ج3، ص 04.

ولما تتخذ لغة القرآن مثالاً يقاس عليه، تصبح مهمة الدّارس أو النّحوي عرض النّحو على كلام الله، فما وافقه احتفظ به وقبِل وغيره يهمل.

إنّ مما لا يخفى على باحث هو أن القرآن الكريم يمثل الجزء الأعلى الذي تتشرّف به العربية رغم سِعتها، وهو الذي حافظ عليها وأبقاها حية سليمة إلى يومنا هذا، رغم إهمال أبنائها لها.

3) تنفيذه لقرارات المجمع اللغوي المصري:

لقد تأثر عباس حسن بأهداف المجمع اللغوي المصري وأثر فيه هو كذلك لأنّه كان عضواً بارزاً فيه، دائم الحضور والنشاط والتميّز. لقد أخذ عباس حسن بأهداف المجمع كلها ودعا إليها ودافع عنها لأنّ أغلبها كان يدور حول الاهتمام باللغة العربية وتيسيرها وتوسيع دائرتها لتكون أداة سهلة للتعبير عن جميع الأغراض.

كان المجمع اللغوي المصري يأخذ بكثير من آرائه ويصدر بها القرارات زيادة على كثرة بحوثه وأعماله العلمية التي فاقت العشرين والتي تبنى فيها كثيراً من أهداف المجمع وقراراته وعمل على تطبيقها فيها[1].

4) عنايته بالإعراب:

سار الأستاذ عباس حسن سير القدامى في هذا الجانب فاعتنى بالإعراب مثلهم عناية خاصّة، واهتم بتيسيره وعرضه في أساليب حديثة تخفّف صعوبته، وتجلّى ذلك في كتابه النحو الوافي حيث خصّص له أبواباً منها ما يتعلّق بالضمير، ضمّنه عنوانا هو: كيفية إعراب الضمير بنوعيه: المستتر والبارز[2].

[1]- ينظر: حسن منديل العقيلي، النحو العربي بين المحافظة والتجديد، ج1، ص 07.

[2]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 208- 209.

ومنها: باب الإعراب والبناء في المسألة السادسة[1].

وأنواع البناء والإعراب في المسألة السابعة[2].

والأسماء الستة وطريقة إعرابها في المسألة الثامنة[3].

يقول: «الأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها لأنّ الاسم يدلّ بذاته على معنى مستقلّ به... فهو يدلّ على مسمّى؛ أي على شيء محسوس أو معقول، سميناه بذلك الاسم»، وهذا الاسم يسند إليه فعل، فيكون فاعلاً له، وقد يقع عليه فعل فيكون مفعولاً به وقد يتحمّل معنى آخر غير الفاعلية والمفعولية ويدلّ عليه بنفسه... وكل واحدٍ من تلك المعاني يقتضي علامة خاصة به في آخر الكلمة، ورمزاً معيناً يدل عليه وحده، ويميّزه من المعاني الأخرى، فلا بدّ أن تتغيّر العلامة في آخر الاسم، تبعاً لتغيّر المعاني والأسباب، وأن يستحقّ ما نسمّيه "الإعراب" للدلالة على تلك المعاني المتباينة، التي تتوالى عليه بتوالي العوامل المختلفة...»[4].

يقدّم الأستاذ شرحاً واضحاً يبيّن فيه ظاهرة الإعراب وكيفية حدوثها، والعلامات الإعرابية وسبب تغيّرها والرموز التي تلحق بالكلمات فتحدث التباين في المعاني، ليزيل بذلك الغموض والإبهام عن مصطلح الإعراب، وارتباطه بالمعنى، لأنّه –كما ذكر– متغيّر بتغيّر العوامل الداخلة عليه، أي أن تغيير العوامل يؤدي إلى تغيّر الحركات وهذا يؤدي إلى تغيير المعاني، فلكل عامل حركة ومعنىً.

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 64.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 89.

[3]– نفسه، ج1، ص 96.

[4]– نفسه، ج1، ص 68– 69.

ينتهج عباس حسن المنهج التعلّمي في كتابه، فيراعي الجانب التطبيقي فيه فيذكر الباب النّحوي ويوضّحه والمسائل المندرجة تحته ثم يخصّص لها مباحث إعرابية تطبيقية أي يبيّن كيفية الإعراب فمن ذلك:

- الإعراب المحلّي والتقديري[1].
- إعراب أمثلة معقّدة يكون المضارع فيها مفصولاً عن نون التوكيد[2].
- ما إعراب الجملة بعد النكرة المقصودة[3].
- رأي في إعراب المستغاث المعرب والمبني[4].
- كيف يعرب الاسم الأعجمي[5].
- إعراب الجملة التي تحتوي على المختصّ[6].
- باب إعراب المضارع (نواصبه)[7].
- جدول يشتمل على ملخص لكل أنواع "أي" وأحكامها[8].
- غير: معناها وحالاتها الإعرابية الأربع[9].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 75.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 83.

[3]- نفسه، ج4، ص 625.

[4]- نفسه، ج4، ص 628.

[5]- نفسه، ج4، ص 634.

[6]- نفسه، ج4، ص 629.

[7]- نفسه، ج4، ص 635.

[8]- نفسه، ج8، ص 92.

[9]- نفسه، ج3، ص 101.

أما بالنسبة لخلاف القدامى في الإعراب، فنجده يختار أيسر الإعراب بعد عرض المسألة والموازنة بينها وقد يختار أكثر من إعراب ويبتعد عن الترجيح بين الإعرابين.

5) تجميع مسائل النحو المبعثرة:

ونقصد بذلك تجميع مادة النّحو كلّه وما يلحق به من "الصّرف" في كتاب واحد، وهذا ما ظهر في النّحو الوافي ذي الأجزاء الأربعة، التي تحوي صفحاتها كلّ ما تفرّق في أمّهات الكتب وتغني عن الرجوع إليها متفرقةً، وما ذلك إلاّ لتخلّص التلاميذ والدّارسين من عناء البحث المستمرّ والسعي المجهد والتّفتيش المضطرب عن المسائل النحوية، وقد يصلون إليها أو لا يصلون إليها. لقد قصد عباس حسن بعمله هذا لمّ شتات النّحو وغربلته بكلّ دقة وإخلاص لتكوين موسوعة نحوية معاصرة، وجعلها مرجعاً موحّداً للمتخصصين وغيرهم.

إنّ تجميع مسائل النحو لم يقصد به عباس حسن اختصار النحو وإلاّ لما كان كتابه بهذا الحجم من الصفحات، بل طرق به جانب التيسير فيه لأنّ أخذ النّحو مترابطاً وموسّعاً أفضل من أخذه أجزاء متفرّقة، فكتب أصحاب التيسير المعاصرين ليست تيسيراً للنّحو[1]، بل هي اختصار له وحذف منه، إذ كيف يحي النحو ويتجدّد ويصفّى في مؤلّف لا يتعدى حجمه مائتي صفحة، لا تكفي للجمع بين جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

ثم إن غاية تجميع مسائل النّحو المبعثرة تجعل الجامع فاهماً لأغلب الأبواب النّحوية مدركاً لصورة النّحو الشاملة، فتراه يؤلف بين هذه المسائل ويفكّ الكثير من المسائل الخلافية بعد عرضها ومقارنتها مع بعضها البعض، لأنّه لا شك في أنّ ما توصل إليه النحاة القدامى هو نحو متكامل، مسائله متعالقة ببعضها البعض ويفسّر بعضها البعض الآخر وسرّ فهمه وإدراك جميع أصوله يكمن في التعرّف على جميع مسائله وأبوابه.

[1]– نقصد بذلك: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى وتجديد النحو لشوقي ضيف والنحو المصفّى لمحمد عيد.

6) عنايته بالمصطلح النحوي:

يقول الأستاذ: «أمّا الاصطلاحات العلمية المأثورة المستقرة فلم أفكّر في تغييرها، إيمانا واقتناعاً بفائدتها، وبما سجّله العلماء قديماً وحديثاً من ضرر هذا التغيير الفردي، ووفاءً بما اشترطوه في تغيير "المصطلحات" أن يكون بإجماع المختصين المشتغلين بالعلم الذي يحويها»[1].

يذكر الأستاذ أنّه أبقى على المصطلحات النحوية الشائعة الاستعمال ولم يغيّرها ما دامت متداولة ومستقرةً، لأنّ تغييرها قد يحدث من الضرر ما لا يُحمد عقباه في الدّرس النّحوي من اضطراب وتعارض وعدم اتفاق بين المتعلمين وحتى بين المختصين.

أمّا عن طريقة تعامله مع المصطلحات النحوية في النحو الوافي فإننا نجده يذكر أكثر من مصطلح ويختار الشائع منها ويعرّفه ثم ينبّه إلى قليل الاستعمال منها وكثيره، وقد يعرّف أحياناً مستعمليه، كما يختار المصطلح المناسب ويذكر سبب ذلك مبرّراً اختياره، ومن الأمثلة عن بعض المصطلحات نذكر ما يلي:

جمع المؤنّث السّالم: يفضّل الكثير من النحاة الأقدمين تسميته: "الجمع بألف وتاء مزيدتين"، دون تسميته بجمع المؤنث السالم لأنّ مفرده قد يكون مذكراً، كسرادق وسرادقات، وأحياناً لا يسلم مفرده في الجمع، بل يدخله شيء من التغيّر كسعدى وسعديات فإن ألف التأنيث التي في مفرده صارت ياءً عند الجمع، ومثل: لمياء ولميَاوات، قلبت الهمزة واواً في الجمع، ومثل: سجدة وسَجدات ذلك كلّه لا مانع من التسمية الثانية، لأنّها تنطبق على أغلب الحالات، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت اصطلاحاً معروفاً وخاصة الآن[2].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 07.

[2]- المرجع نفسه، ج1، هامش ص 144.

نون الوقاية: وقد تسمّى نون العماد[1].

وتسمى نون الوقاية لأنها في استعمالها الغالب تقي الفعل الصحيح الآخر أي تصونُه- من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم، أما المعتل الآخر، مثل: دعا، فإنه محمول عليه، وتقي كذلك ما تتصل به غير الفِعل من تغيير آخره عند اتصالها به، ولأنها تمنع اللّبس، مثل: أكرَمني أخي أو يكرمُني أو: أكرِمني- فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا: أركمَي أخي يُكرمي أخي، أكرِمي.

فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل والكسر لا يدخل الأفعال كما يترتب على ذلك أن يلتبس أحياناً فعل الأمر المتصّل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة، مثل: أكرِمي فلا ندري المراد، وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل: نَظري محمود معافى، فلا ندري أكلمة "نظر" فعل ماضٍ أم مصدر وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه: أنه استعمال العرب[2].

النائب عن الفاعل:

يسمّيه كثير من القدماء "المفعول الذي لم يسمّ فاعِله" والأوّل أحسن لأنّه أخصر، ولأنّ النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله وغير مفعول به كالمصدر والظرف والجار مع مجروره، هذا والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيئان، أحدهما: "الفعل المبني للمجهول" وقد يسمّى أيضا "الفعل المبني للمفعول" والتسمية الأولى أحسن، والآخر "اسم المفعول" فلا بدّ لكلّ منهما من نائب فاعل ويزاد عليهما المصدر المؤول[3].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 244.

[2]- المرجع نفسه، هامش ص 245.

[3]- نفسه، ج2، هامش ص 705.

لَمَّا: تكون ظرف زمان، بمعنى: حين، فتفيد وجود شيء لوجود آخر، والثاني منهما مترتّب على الأوّل، فهو بمنزلة الجواب المعلّق وقوعه على وقوع شيء آخر، نحو: لما جرى الماء شرب الزرع ولهذا لا بد لها من جملتين، بعدها، تضاف وجوباً على الأولى منهما... وتكون ثانيتهما متوقفة التحقق على الأول، وعامل النصب في "لما" هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية، والأغلب الأكثر شيوعاً في الجملتين – ولا سيما الثانية– أن تكونا معاً ماضيتين لفظاً ومعناً[1].

و"لما" أنواع متعددة، منها: "لما الظرفيّة" على المشهور لأنّ بعض النّحاة يعتبرها محركاً بمعنى: حين وتسمى: لها الحينية والوجودية ومنها التي بمعنى "إلاّ" الاستثنائية، ومنها لما الجازمة[2].

عطف النّسق:

النّسق بفتح السّين وسكونها، مصدر نسقت الكلام أنسقُه «بفتح السّين في الماضي وضمّها في المضارع بمعنى: واليْتٌ أجزاءهُ وربطت بعضها ببعض، ربطاً يجعل المتأخر متصّلاً بالمتقدّم وكان الأفضل الاقتصار على كلمة "النسق" بمعنى المنسوق، من إطلاق المصدر على المفعول، أي الكلام المنسوق بعضه على بعض.

والنّسق: اصطلاح كوفي، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يُذكر وسيبويه وغيره من البصريين يعبّرون عنه في كلامهم بـ"الشّركة" وعلينا اليوم أن نساير المشهور، توحيداً للاصطلاح، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد[3].

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص 861– 862.

[2]– المرجع نفسه، ج2، هامش ص 861.

[3]– نفسه، ج3، ص 412.

وعطف النّسق هو: تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرةٍ، كلّ منها يسمّى: "حرف العطف" ويؤدي معنىً خاصاً[1].

البدل:

هذا هو الاسم المشهور، ويردُ أحياناً – في بعض المراجع القديمة– وعلى لسان بعض النّحاة الأوائل باسم: الترجمة أو التبيين أو التكرير»... ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف أحيانا باختلاف العصور[2].

7) عنايته بالحدود النحوية:

ونقصد بالحدود هنا، حدود ما يقدر المتعلّم فهمه واستيعابه من اصطلاحات وتعريفات وإعراب لأنّ المؤلف هو كتاب في تيسير النحو، وهذا أمر مهمّ لا يخفى على المؤلّفين شأنه، لذلك نجد عبّاس حسن يوليه عناية كبيرة تجسّدت في تعريفاته النحوية الدقيقة والمحكمة والجامعة التي ضمّنها النحو الوافي، وهو لا يصدرها إثر اجتهاد أوّلي بل بعد استقصاء للحدود والتعريفات المذكورة في كتب النّحو ودراستها ثم الزيادة عليها شرحاً وتفسيراً وتمثيلاً كلما أمكن ذلك، مراعياً مستويات المتعلّمين وقابلياتهم للاستيعاب والتعلّم ومواكبة العصر لذلك كان يكيّف ويهذّب التعريفات التي استعملها القدامى ولا يغيّرها، بل يرفع عنها الغموض كلما وُجد ويزيل منها الصعوبة والعسر خاصّة إذا كان بعضها مختصراً.

وفيما يلي هذه نماذج لبعض التعريفات التي وردت في كتاب النحو الوافي:

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 412– 413.

[2]– المرجع نفسه، ج3، هامش ص 491.

تعريفه للضمير: بأنّه اسم جامد يدلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب[1].

ثم يشرع في شرح التعريف وتفصيله وذكر كلّ ما يتعلق به من أحكامٍ وأقسام مع التمثيل، ثم يزيده توضيحاً في الهامش ويذكر له مصطلحات أخرى ويبيّنها فيقول: «الضمير والمضمر بمعنى واحد، وقد يعبّر عنهما في بعض المراجع القديمة بالكناية والمكنّى، لأنّه يُكنى به أي "يرمز به" عن الظاهر، اختصاراً لأنّ اللّبس مأمون غالباً مع الضمير»[2]، كما يسمّى ضمير المتكلم والمخاطب: "ضمير حضور" لأن صاحبه لا بدّ أن يكون حاضراً وقت النطق به[3].

تعريفه للفعل: الفعل كلمة تدلّ على أمرين معاً، هما: معنى "أي: حدث" وزمن يقترن به[4]، ويقول في هامش الصفحة: «دلالته على الأمرين هو الأعمّ الأغلب، لأنّ الفعل في التّعريفات العلمية لا يدلّ على زمان، وإنّما هو منسلخ عنه –مجرّد منه– كما نصّ الخضري،... ويرى فريق من النحاة أنّ "كان" الناسخة لا تدلّ على معنى "حدث" وإنّما تقتصر على دلالتها على إفادة المضي وحده،...»[5].

ثم يطيل الكلام بعد ذلك موضّحاً أزمنة الأفعال.

تعريفه للمثنّى: يقول هو: «اسم يدلّ على اثنين، متّفقين في الحروف والحركات، والمعنى، بسبب زيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف، وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة أو الياء، وقبلها فتحة وبعدها نون مكسورة»[6]، ثم يقدم شرحاً في الهامش عن كل كلمة مفيدة وهامة في

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 191.
[2]– المرجع نفسه، ج1، هامش ص 191.
[3]– نفسه، ج1، ص 192.
[4]– نفسه، ج1، ص 42.
[5]– نفسه، ج1، هامش ص 42.
[6]– نفسه، ج1، ص 104.

هذا التعريف، فيعلّق على دلالة الاثنين وعن المعطوف، والعاطف، وعن الزيادة التي في آخر المثنى ثم يدل على فائدة النون الزائدة في آخره[1].

تعريفه للاستغاثة: بأنّها نداء موجّه إلى من يخلّص من شدّة واقعه بالفعل، أو يعين على دفعها قبل وقوعها[2].

يظهر هذا الترعيف في غاية اليسر والوضوح، ورغم ذلك فالأستاذ يستعين بالهامش ليزيد الأمر تفصيلاً وشرحاً وتبسيطاً، فيذكر كيفية الاستغاثة بأسلوب اصطلاحي وبآخر غير اصطلاحي فيقول: «هناك أساليب غير اصطلاحية، كأن يقول الخائف مثلاً: إنّي أستغيث بك يا ولدي – أدركني يا صديقي وخلّصني– أيّها النبيل ادفَع عنّي السوء الذي ينتظرني...»[3].

تعريفه للعدد: يقول عباس حسن عارضا هذا الباب ومعرّفا له بشيء من التفصيل والتعليل لما اختاره حوله، بسبب تفرّعه وكثرة الخلاف حول أقسامه الاصطلاحية:

«أحكام هذا الباب كثيرة والخلاف والتضارب فيها يكثر كذلك وما استخلصناه منها هو – في تقديرنا– أقواها حجّة وأوفرها شيوعاً... وإنما اخترنا ترتيبا آخر، لعلّه أنسب وأحسن....

ولم يترك القدماء كلمة "العدد" من غير تعريف مع وضوح معناها وبداهة مدلولها، فجاء تعريفهم حاملاً من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كلّ تعريف للبديه، وكل توضيح للواضح، وقد يكون من المقبول أن نذكره، قالوا: العدد: «هو ما وُضع لكميّة الآحاد أي: الأفراد – وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين»[4].

---

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1 ، هامش ص 104.

[2]– المرجع نفسه، ج4، ص 63.

[3]– نفسه، ج4، هامش ص 63.

[4]– نفسه، ج4، هامش ص 402.

يبدو التعريف في غاية الغموض ويحتاج إلى توضيح وشرح وهذا ما لم يغفل عنه عباس حسن حيث يقول: «يريدون بالمساواة: أن كل عدد يحيط به طرفان، هما عدد قبله وعدد بعده، ويُسميّان: "الحاشيتين" وأن مقدار العدد يساوي نصف مجموع الحاشيتين، ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد الحاشية التي بعده، وهذا معنى التقابل بينهما فالعدد ثمانية مثلاً- حاشيته العليا أي الكبرى تسعة، وحاشيته السفلى أي الصغرى سبعة، فمجموعهما ستة عشر، وهما يحيطان به فمقداره يساوي نصف مجموعهما أي: أن الثمانية يساوي نصف مجموع السبعة والتسعة: 8 = (7 + 9)/2... ولا حاجة لنا لشيء من هذا التّعريف...»[1]، ولم يتوقف الأستاذ عند هذا الحدّ بل واصل توضيح عناصر هذه المسألة، فيتطرّق إلى أقسام العدد الاصطلاحية وكيفية إعرابها، وتمييزه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه وتنكيره وقراءة الأعداد المعطوفة على المفرد المختلفة التاريخ بالأيام واللّيالي... متوخيّاً في ذلك الوضوح والتيسير[2].

8) اختياره الآراء النحوية الميسّرة:

إنّ ممّا لا اختلاف حوله هو أنّ تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة، وتضارب الأحكام فيها واختلافها من أخطر المشاكل التي يعاني منها النّحو، لأنّ هذه الكثرة تسبّب الفوضى وتُخرج النحو عن هدفه النّبيل الذي يجب أن يكون عليه، ومن أمثلة ذلك:

اختلافهم في إعراب الأسماء الستّة[3]: ومن إعرابها في مثل: أبي يحبّ الحق- إنّ أبي يحبّ الحق- اقتديتُ بأبي، فكلمة "أب" في الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدّرة قبل الياء، أو منصوبة بفتحة مقدّرة قبل الياء، أو مجرورة بكسرة مقدّرة قبل الياء.

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1 ، ج4، هامش ص 402.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص 402- 403- 404... 419.

[3]- نفسه، ج1، ص 97.

أمّا عبّاس حسن فيقول: الأحسن في هذه الحالة أن نقول: إنّها الكسرة الظاهرة قبل الياء، لأن الأخذ بهذا الرأي أيسَر وأوضح ولا داعي للتمسك بالرأي الفلسفي المعقد الذي يقول: إنّ الكسرة الظاهرة هي لمناسبة ياء المتكلم، وأن كسرة الإعراب مقدّرة بسبب الكسرة الظاهرة التي حلّت محلها فأخفتها...[1]

اختلافهم في ضبط أداة الاستثناء وإعرابها:

إذا كان الكلام تاماً موجباً تُنصب على الاستثناء مثل: ظهرتِ النجوم غيرَ نجمٍ.

إذا كان الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على الاستثناء ويجوز إتباعها للمستثنى منه مثل: ما نظرتُ للنجوم غيرَ نجم أو غيرِ نجمٍ. وإذا كان الكلام مفرغاً تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة فقد تكون فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما مثل: ما أسرع غيرُ سعيد.

ما رأيت غيرَ سعيدٍ.

ما نظرت لغيرِ سعيد.

أما عباس حسن فيختار رأياً واحداً من بين هذه الآراء فيقول متبنيّاً الرأي الأول وهو النصب على الاستثناء: «في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة: لأنّه يساير في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى، ولأنّ الاعتراض عليه أخفّ من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالاً مؤولةً، بمعنى مغاير، وعلى الرأي القائل إنّها منصوبة على التشبيه بظرف المكان في الإبهام... ولسنا بحاجة إلى الإثقال بعرض الأدلة، لأنّها جدلية محضة ولا أثر لها في الأمر الهام وهو ضبط الكلمة»[2].

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 97. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، ص 35.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 898.

من خلال المثالين السابقين نرى أن عباس حسن يختار في كلّ مرة الحالة السّهلة للإعراب، فيتجنّب التعقيد وعرض الأدلة الكثيرة لأنّها لا تفيد الإعراب في كثيرٍ من الأحيان، وأنها تتصف بالجدل والفلسفة فيستعمل عبارات ترشد المتعلّم والباحث إلى اختيار الرأي الذي ينبّه إليه فيقول مثلاً:

- الأحسن في هذه الحالة أن نقول.
- الأخذ بهذا الرأي أيسر وأوضح.
- في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة.
- الصحيح أن هذا هو الأغلب.[1]
- راجع ما سبق في ص 405- ثم الرأي الحاسم الذي في رقم 2 من هامش ص 408.[2]
- للنّحاة جدل ضعيف في سبب... إلى غير ذلك من آراء متعددة... وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها... أمّا حقيقة الأمر فهي أنّ...[3]
- ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب... فابتعاداً عن هذا كلّه، وفراراً من اللّبس يحسن الاقتصار على الرأي الثاني...[4]
- لا مانع من هذا في رأي حسن لفريق قدامى النحاة... ولأن هذا الكون العام واضح و"مفهوم" بداهةً...[5]

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، هامش ص 403.

[2]- المرجع نفسه، ج3، ص 411.

[3]- نفسه، ج4، هامش ص 216.

[4]- نفسه، ج4، هامش ص 355.

[5]- نفسه، ج2، هامش ص ص 978- 979.

إن ما يلاحظ عند الأستاذ عباس حسن في تعامله مع مشكلة الآراء المتعددة للمسألة النحوية الواحدة، أنه يزيل الخلاف ويريح المتعلم منه بطريقة تحليلية بارعة ويحوّل عبأه إلى فائدة يسهل تحصيلها، حيث يعرض المسألة ثم يشير إلى موضع الخلاف فيها، ويذكر أطرافه في بعض الأحيان، فيدرسها ثم يحلّل هذه الآراء المتصّلة بها فيختار أنسبها لها أو يوفق بين رأيين متقاربين فيها مقدّماً لذلك تعليلاً مفهوماً وواضحاً، مراعياً ما يلي:

1. يختار الأيسر والأوضح من الآراء.
2. يختار الأغلب من الآراء.
3. يبتعد عن الآراء الغامضة رغم إمكانية مناقشتها وشرحها.
4. يبتعد عن الآراء التي فيها لبس ويفرّ منه.
5. يختار أحسن الآراء.
6. يختار من الآراء ما له راحة وسهولة وبداهة ويتجنّب التعقيد.
7. يعرض الآراء الواردة في المسألة ثم يمهّد للرأي الذي اختاره ويعلّله.

هذه أهمّ الإجراءات التطبيقية التي ظهرت من خلالها أسس التيسير النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، ولعلّها تعكس مدى خبرة الأستاذ بالتراث النحوي العربي ومدى صبره وقدرته البارعة على التحليل والشرح، وتوظيف الأساليب البارعة والعبارات الواضحة المساعدة على الفهم السريع واختيار الأمثلة المعاصرة المواكبة لحياة المتعلمين والمناسبة لمستوياتهم.

لقد ساهمت البيئة التي نشأ فيها عباس حسن في تكوين شخصيته وأثّرت فيها، حتى جعلت منه أستاذاً كبيراً بدار العلوم المصرية لفترة زمنية تبلورت خلالها خبرته باللغة والنحو وتطوّرت فتجسّدت في جهوده اللغوية الكبيرة التي ساهمت في إثراء خزانة اللغة العربية، فأضافت لها ما هو

مفيد ونافع للنحو العربي من خلال مؤلفات كثيرة بيّنت حبه لهما وأظهرت مواقفه الإيجابية والاعتزازية بهما كذلك.

كما ساهمت في الدفاع عن العربية وعن عباقرتها الكبار، وأيّدت إنجازاتهم العلمية وتبنّت أفكارهم فأفادت واستفادت.

وخلاصة الكلام أن هذه المؤلّفات تعدّدت وتنوعت في مضامينها وأهدافها، ولعلّ من أبرزها: كتاب النحو الوافي الذي يعدّ من أشهر كتب التيسير النحوي الحديث، استناداً لعوامل وأسباب اتّضحت من خلال ما سبق ذكره، واستناداً كذلك لأسباب أخرى ستظهر فيما سيأتي.

ثانيا– كتاب النّحو الوافي:

لنبيّن ما ذكرناه سابقا وتوضيحه أكثر، سنعرّف بكتاب النّحو الوافي شكلاً ومضموناً لإيضاح جوانب أخرى جعلته يلقى شهرة وعنايةً كبيرتين من طرف المعلمين والمتعلمين.

1– شكله ومضمونه وأبوابه:

عنوان الكتاب: النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة.

القسم الموجز فيه مخصّص لطلبة الدراسات النحوية والصّرفية بالجامعات، والمفصّل للأساتذة والمتخصصين مشتملا على الضوابط والأحكام التي قرّرتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية.

كما يمكن للأساتذة والمدرسين باللغة العربيّة الاستعانة به في تدريسهم.

تأليف: عباس حسن[1].

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ورئيس قسم النّحو والصّرف والعروض، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ألّفه سنة 1960.

هو كتاب في أربعة أجزاء، تستوعب جميع الأبواب النّحوية والصّرفية، وفي صدر الجزء الأول، مقدمة ودستور تأليفه تحتوي الأجزاء الأربعة على ألفين وثلاثمائة واثنين صفحة (2302 صفحة).

ومن مواد هذا الدستور[2]:

إعداد كل مسألة إعداداً مُحكماً، مستقلاً يناسب طلبة الدّراسات النّحوية والصرفية، ومناهجها بالجامعات، ثم تعقيب كلّ مسألة بعد ذلك مباشرة – قبل الانتقال إلى مسألة جديدة–

[1]– سبق التعريف به.

[2]– عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 02.

"بزيادة وتفصيل" يناسبان الأساتذة والمتخصصين، مع العناية في أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات التي تشتمل على ما له صلة بالمسألة المعروضة، وتدوين تلك الأرقام في الهوامش لتيسير جمع ما تفرّق من أحكامها في مواضع متعددة، لدواع ومناسبات مختلفة.

وتتبيّن صفحات "الزيادة" و"التفصيل" برمز في أعلاها، يدلّ عليها وحدها، ويميّزها من غيرها؛ هو سطر أو سطران من النقط الأفقية المتقاربة.

كما يستعمل الخطّ البارز في كتابة المصطلحات النحويّة والصّرفية المقصودة بالتعريف والشرح والإعراب، وكتابة الأمثلة والعناوين، وكذلك لكتابة العبارات والجمل النوعيّة الهامة.

الكتاب مقسّم في مضمونه إلى أبواب نحوية عامّة، وتندرج تحت كل باب مجموعة من المسائل، يصل عددها إلى مائة وأربعة وثمانين (184) مسألة مستقلة، تمّ إعدادها ومناقشتها بتوظيف مواد تيسيرية مساعدة ومختلفة تمثّلت فيما يلي:

- أمثلة معاصرة مواكبة للحياة المتجددة لغوياً.
- شواهد قديمة (أبيات شعرية- فقرات نثرية- حكم وأمثال عربية،...).
- آيات قرآنية كريمة.
- أحاديث نبوية شريفة.
- قواعد نحوية وصرفية مدرجة ومستنبطة.
- نماذج إعرابية مختلفة.
- جداول إحصائية، توضيحية.
- مصطلحات نحوية وصرفية معرّفة تعريفاً دقيقاً وواضحاً.

كل هذه المواد وغيرها تتخلّلها لغة المؤلف التي جاءت في غاية البساطة والوضوح.

2- تميّزه عن كتب التيسير النحوي الحديثة، واهتمام المدرسين به:

يختلف كتاب النحو الوافي كثيراً عن باقي الكتب التيسير النّحوي الحديثة، وله من الخصائص ما جعله يتميّز عنها ويلقى شهرة واسعة لدى المدرّسين.

يمكن تقييم أسباب شهرة كتاب النحو الوافي ونجاح صاحبه في تيسيره للنحو إلى جانبين أساسيين، جانب يتعلّق بالمؤلّف نفسه وجانب يتعلّق بالمؤلّف في حدّ ذاته، إذ لا يمكن الاهتمام بالموضوع دون صاحبه.

ما يتعلّق بالمؤلِف:

1. صدقه وإخلاصه في خدمة اللغة العربية.
2. احترامه وإجلاله لعلماء النّحو القدامى، وتقديره وتثمينه لجهودهم النّحوية واللّغوية.
3. طول ممارسة النّحو والنّظر في قواعده، ممّا أكسبه خبرةً به واسعةً في فهمه له وإطلاعه عليه.
4. خبرته الطويلة في التّدريس، حيث تدرّج فيه من المدارس الابتدائية إلى الثانوية ثم إلى الجامعة ثم إلى وزارة التربية، ممّا مكّنه من استخلاص أسباب استصعاب النّحو على المتعلّمين واهتمامه بالجانب التيسيري والتطبيقي له.
5. التزامه مبدأ التوسط في معالجة القضايا النحوية وابتعاده عن التعصّب، في موقفه من أصول النّحو العربي.
6. قيمة التفكير النّحوي واللّغوي عنده، واهتمامه بالجانب التربوي.
7. جمعه بين النظرية والتطبيق، بالاعتماد على الشواهد اللغوية والنحوية التي استنبطها النحاة فحلّلها ودرسها.
8. عمله بالمجمع اللغوي المصري، واحتلاله مكانة العضو البارز دائم النشاط والبحث فيه.

ما يتعلّق بالمؤلَّف: أي الجوانب التي ظهر فيها الجديد في التيسير فعلاً، من حيث القراءة والاستعمال.

أ- لغة الكتاب وإخراجه:

لقد عُني الأستاذ بطباعة كتاب "النحو الوافي" ويحسن إخراجه وتنسيق أبوابه، وإعداده إعداداً جيّداً، وبتقسيماته الدقيقة وببراعة الترقيم[1]، ينقّح ويضيف في طبعات كتابه العديدة[2]، وذلك تفادياً للأخطاء، وتوظيفاً للغة المرنة التي تختلف عن اللّغة التي قدّم بها النحاة النحو، إذ وظّفها بعناية كبيرة جعلتها تخلو من الغموض والاضطراب.

أدرك الأستاذ جيّداً، أنّ ممّا يعيق فهم القارئ لأي كتاب هو لغته التي كتب بها وأسلوبه الذي صيغت به أفكاره[3]، ولقد كان يشير في كثير من المناسبات أن من بين مشاكل الطلبة مع النّحو أنّ «اللّغة والطريقة التي ألِّف بها لا تناسبان ناشئة اليوم، لأنّها ملتوية معقّدة، يعجزون أمامها... ».[4]

ولما كان لكلّ عصر أسلوبه ومستواه العلمي واللّغوي الذي يضمن تواصل أهله فيما بينهم، مشافهة وكتابة فقد سهر صاحبه على العناية به أكمل العناية «وضوحاً وإشراقاً وإحكاماً واسترسالاً، فلا تعقيد ولا غموض، ولا حشو، ولا فضول، ولا توقف لمناقشة لفظ، أو إرسال اعتراض، أو الإجابة عنه، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم إلاّ حين تسايرنا في البيان الأوفى الجلاء الأكمل»[5].

[1]- ينظر: دستور تأليف الكتاب (النحو الوافي)، ج1، ص 02.

[2]- حسن منديل، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد لصاحبه، ص 11.

[3]- يظهر ذلك جلياً في لغة المتون النّحوية والحواشي وتقاريرها.

[4]- عباس حسن، اللّغة بين القديم والحديث، ص 223- 224.

[5]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 07.

نلاحظ أن الأستاذ تجنب في لغة كتابه هذا كل ما يعيق فهم المتعلّم وينفّره منه، وهيأ له لغته وبسّطها واستعان فيها بأمثلة معاصرة واضحة، لا نجدها في كتب غيره من النحاة.

ب- تميُّزه ومناسبته لفئتين من دارسي النّحو:

إنّ ممّا اقترحه بعضٌ من النحاة المعاصرين، كاقتراح منهم لتيسير النحو هو تمييزهم بين نوعين من النّحو، هما: النّحو العلمي الذي يشتغل به المتخصصون، والنّحو التعليمي الذي يبحث في طرق تقديم النّحو وتدريسه للنّاشئة، وهذا ما عمل به الأستاذ عباس حسن لما خصّ بكتابه فئتين في دراسة النّحو، فئة طلبة الجامعات أي المتعلّمين، وفئة للمتخصصين أي الأساتذة والباحثين وعدّه مهمة كبرى سمّاها مهمة "النّحو الأصيل" والتي «تتلخص في إعداد مادته إعداداً وافياً شاملاً، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً، وكتابتها كتابة مشرقة بهية، مع استصفاء أصولها النّافعة، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها وارتفعت بسببه صيحات الشّكوى، ودعوات الإصلاح، وتهيئتها لتلائم طبقات كثيرة، وأجيالاً متعاقبة...»[1].

يُظهر القول الهدف النبيل الذي ألِّف من أجله النحو الوافي، ويبيّن أهم ما قام به صاحبه فيه، كمراحل لتخريجه، كما يعرب عن شرط أساسي في ذلك وهو: ملاءمة المؤلّف لطبقات أي فئات كثيرة من الدّارسين، وصلاحيته لفترة طويلة من الزمن تضم تفاوت أجيال متعاقبة عليه، ولا يقتصر هذا على النحو الوافي وحده بل يجب أن يتحقق في جميع مؤلّفات التيسير الحديثة، حتى يكتب لها النجاح والشهرة مثله.

يبدو أن ما ذكره الأستاذ هو سمة خاصة بمؤلَّفه، ولم يسبقه في ذلك أحد.

وتوضيحا لما سبق، فإنّ تقسيم النحو الوافي تقسيمٌ بارع، ظهر فيه الجزء الأول موجزاً ودقيقاً يناسب المتعلمين غاية المناسبة، ويتمثل في صدر المسألة النّحوية المرقمة، ثم يتبعه الجزء الثاني الذي

[1]- عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص 08.

يتطلّع إليه المتخصّص ويستزيد منه كماً من الشرح والتحليل والتوسّع تحت عنوان "زيادة وتفصيل"، وقد راعى المؤلّف في ذلك كلّه درجات التحصيل والفهم مع درجات الدقة والإحكام فيما يقدّمه للفئتين نوعاً ومقداراً، مع عدم التداخل والاضطراب بين القسمين المذكورين، وهذا حتّى يجد كلّ واحدٍ من الفريقين مطلبه مُيسّراً ليس فيه كدّ ولا جهد.

وتدقيقاً لما تمّ توضيحه، فإنّ القسم الموجّه للفئة الأولى (طلبة الجامعة) استخدم فيه الأستاذ أيسر الطرائق التربوية التي يراها مناسبة للموضوع، من دون اقتراحات أو تعدّد للآراء واختياراتها بل يذكر الرأي المشهور مباشرة مستعملاً لغة فصحى.

أما بالنسبة للقسم الموجّه للأساتذة المتخصصين، فيعرض فيه الآراء والخلافات والتفصيلات، فينقد ويقترح ويردّ ويوضّح.

ومن أمثلة ذلك ما يلي: المسألة الثانية: وهي الكلام على أقسام الكلمة:

الاسم[1]: يعرّفه تعريفاً واضحاً، مع التمثيل عنه، ثم يذكر له أشهر العلامات ويحصرها في خمس علامات، وهي: الجرّ والتنوين والمناداة والتعريف بـ (ال) ثم النسبة، أي أن يكون الاسم منسوباً إليه.

هذا الجانب يعرضه بإيجاز ووضوحٍ.

وأمّا في القسم الثاني "زيادة وتفصيل" فيتوسّع في الموضوع، فيضيف علامات أخرى تصل إلى سبع علامات كما يذكر سبب هذا التعدّد، ويضيف تفصيلات أخرى.

المسألة 80: المفعول معه[2]: في القسم الأول:

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 24- 27.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 867- 868.

يعرض الأستاذ أمثلةً متنوعة ويناقشها، مبيّناً المعاني المستخلصة منها في كلّ مرة، ويتدرّج في ذلك إلى أن يصل إلى تعريف المفعول معه. فيقول: إنّه اسم مفردٌ، فُضلةٌ، قبله واو بمعنى "مع" مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل، وتلك الواو تدلّ نصّاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث، أو عدم مشاركته.

وفي القسم الثاني "زيادة وتفصيل" فيفصّل التعريف أكثر، ويذكر أمثلة لا تشتمل على المفعول معه، ذاكراً السبب في كل مرة فيقول[1]: «من التعريف السابق نعلم أنّ كلّ جملة ممّا يأتي لا تشتمل على المفعول معه:

- أقبل القطار والنّاس منتظرون، لأن الذي وقع بعد الواو جملةً وليس اسماً مفرداً، والواو تسمّى "واو الحال".
- اشترك محمود وحامد، لأنّ الذي بعد الواو عمدة وليس فضلة.
- خلطتُ القمح والشّعير لأن الواو لم تُفد "معيّة" وإنّما فُهمت المعيّة من الفعل "خلط".
- شاهدتُ الليل والنّهار لأنّ الواو فيها ليست للمعية وإلاّ فسَد المعنى.
- لا تأكل الطّعام وتقرأ، لأن الذي وقع بعد الواو فعل.

ت– حُسن التبويب وتنسيقه:

لم يقدم عباس حسن على أي تغيير من شأنه أن يُحدث تناقضاً أو بلبلة وفوضى في أبواب كتابه، بل كان يسير على ما هو قديم ويعدّل فيه ويضيف له إن أمكن ذلك ووجَب، فلم يقترح تبويباً جديداً وإنما اعتمد على ما بناه القدامى وسار عليه، مدقعاً ومنظِّماً له، مستخدماً الهامش لإحالاتٍ تجمع المادة النحوية وتشرحها وتزيدها توضيحاً.

[1]– عباس حسن، النحو الوافي ، ج2، ص 869.

لقد وردت الإحالات في النّحو الوافي بكثرة، لما لها من دور في معالجة مشكلة تبعثر المسائل النحوية، بتجميعها وإظهارها مترابطة ببعضها وفق النظام الذي اعتمده ابن مالك في ألفيته، ولقد اختار الأستاذ ذلك لأنّه لاحظ أنّها مألوفة عند المعلمين والمتعلمين وشائعة بينهم إلى يومنا هذا.

على الرغم من التزامه لترتيب ابن مالك وسَيره عليه، إلا أنّه ينتقده أحياناً ويقوّمه ويضيف إليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، كقوله في باب أفعُل التفضيل: «ربما كان الأنسب أن يُذكر مع المشتقات، ولكنّا وضعناه هنا إتّباعاً لترتيب ابن مالك في ألفيته»[1].

ويأخذ كذلك على ابن مالك، وضع باب أبنية المصادر بعد بابيْ إعمال المصدر واسميْ الفاعل والمفعول، لعلّة هي: أن الإعمال أمرٌ نحويٌ وأنّ الصيغ أمر صرفيّ يأتي في المنزلة الموالية لأبواب النّحو وأبوابه، يقول: «... وهذه حجّة واهية – فيما نرى– إذ الترتيب المنطقي يقتضي ترتيب الأبنية والصيّغ ليكون إعمالها وأحكامها وكلّ ما يختص به، منصبّاً على شيء معلوم مفهوم ولا يعقل سرد الأحكام الخاصّة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل، لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا، وقدمنا باب أبنية المصادر»[2].

ومن أمثلة التقديم والتأخير في هذا الترتيب ما ورد عند تقديمه لباب الحال إذ يقول: «أبيات ابن مالك –كما وردت في هذا الباب في ألفيته– لا تساير تسلسل المسائل، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيناه لهذا وضعنا كلّ بيت عقب القاعدة التي يناسبها، ويتّصل بها اتّصالاً منطقياً...».

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 293.

[2]– المرجع نفسه، ج3، ص 137.

ممّا سبق يتبيّن هدفه من النحو الوافي، إذ هو تيسير النّحو بالتزام كل ما هو مألوف وشائع لدى المتعلمين والمعلمين من ترتيب ومصطلحات، على الرّغم من وجود ما هو معاصر، وهذا خير دليل على أنّ الأستاذ أقام محاولته على مزج القديم بشيء يسير من الجديد.

3- الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته:

بنى الأستاذ عباس حسن آراءه النحوية على أسس كثيرة واختيارات متنوعة، منها ما يتعلق بمنهج النحاة القدامى في التأليف النحوي ومنها ما يتعلق بمنهج النحاة المحدثين ويرمي إلى السهولة واعتبار حاجات المتكلمين، فكان في ذلك كله معتمدا منهجا وسطا مزج فيه بين التجديد النافع والمحافظة على القديم وفق ما يضمن التيسير الأنجع للنحو العربي.

ومن أهم هذه الأسس نذكر ما يلي:

أ- البعد عن التكلف والجدل:

يظهر هذا الأساس في الكثير من آراء عباس حسن النحوية ومن ذلك رأيه فيما ذهب إليه النحاة في نحو:

-(قراءتي النشيد مكتوبا) حيث ذهب النحاة إلى أن (مكتوبا) حال سدت مسد خبر محذوف تقديره: (إذا كان) ولا يصح عند النحاة ذكر الخبر، لدلالة الحال على ذلك المحذوف وسدها مسد الخبر، فلا حاجة لذكره معها، كما لا يصح عندهم أن يكون الظرف مع متعلقه هو الخبر مع وجود الحال لأنه مما هو مقرر عندهم أنه لا يصبح الفصل بين الحال وعاملها المبتدأ بأجنبي.

أما عباس حسن فيرى إعراب الظرف المحذوف بمتعلقيه خبرا والحال أصلية لا تسد مسد الخبر[1].

[1] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 408 – 409.

ومن ذلك – أيضا – ما ذكره عباس حسن في نحو (ما السابحان المحمدان) حيث ذهب إلى صحة إعراب السّباحان مبتدأ والمحمدان فاعلا، مخالفا بذلك ما ذهب إليه النحاة من عدم جواز ذلك، مضيفا أن ما قالوه من أن الوصف إذا رفع فاعلا كان بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع توهم وجدل.

ومن ذلك أيضا ما ذكره في إعراب كلمة "غير" من الآية الكريمة ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**﴾ – سورة فاطر الآية 03 –، حيث يقول: "يعرب النحاة كلمة "غير" في هذه الآية إما صفة الخالق التي هي مبتدأ مجرورة في اللفظ مرفوعة في المحل، والخبر محذوف، فالتقدير: هل من خالق غير الله "لكم"؟ وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلا يغني عن الخبر، بحجة أن الوصف الذي له فاعل يغني عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه "من" الزائدة، فكذا ما هو بمنزلته، وهذا رأي أساسه التخيل والتوهم[1].

ومن ذلك أيضا رأيه في ما هو مرتبط بأصول الكلمات من حيث التركيب وعدمه بناء على ما تقتضيه قواعد علم الصرف فنجده يرفض أن أصل (لات) هو (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ، كما أنه لا يعتد بقول النحاة في تركيب (لن) و(إذن) وبعض جوازم المضارع و(لكن) وبعض أدوات التحضيض[2].

ب– الاستناد إلى السماع:

احتج عباس حسن في كتابه "النحو الوافي" بالقرآن الكريم وقراءاته وبالحديث النبوي الشريف، وبغيره من كلام العرب شعرا ونثرا في تصحيح بعض الأساليب اللغوية وبعض استعمالات النحاة ومنها:

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 385.

[2] المرجع نفسه، ج4، ص 314 وج4، ص 398.

– استعمال (كافة) و(قاطبة) منصوبة على الحالية فقط، أما عباس حسن فقد ذكر أنهما غير ملازمتين للحال[1].

– حذف الموصوف (بأي) الوصفية.

(أي) اسم يأتي على خمسة أوجه ذكرها النحاة وهي:

أ– الشرطية: كقوله تعالى: ﴿ **أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** ﴾[2].

ب– الاستفهامية: كقوله تعالى: ﴿ **فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ** ﴾[3].

ج– الموصولة: كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾[4].

د– أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (ال): كقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ** ﴾[5].

هـ– أن تقع صفة للنكرة وأن تضاف إلى نكرة مماثلة للمنعوت لفظا ومعنى، نحو (زيد رجل أي رجل) أو معنى دون لفظ، نحو (هذا رجل أي فتى).

يرى كثير من النحاة عدم جواز حذف موصوف (أي) ويشيرون إلى ندرة ما ورد منه، قال أبو حيان: (... وظاهر كلام ابن مالك جواز حذف موصوفها كهذا، وهذا عند أصحابنا في غاية الندور وقالوا: فارقت أي سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه...)[6].

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج2، هامش ص 302 – 303.

[2] سورة الإسراء، الآية 110.

[3] سورة المرسلات، الآية 50.

[4] سورة مريم، الآية 69.

[5] سورة الانفطار، الآية 06.

[6] أبو حيان الأندلسي ت 745 هـ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص 1036 – 1037.

إلا أنه قد شاع في الوقت المعاصر حذف موصوف (أي) الوصفية كقول بعضهم (اشتر أي كتاب) والأصل (اشتر كتابا أي كتاب) ومنهم عباس حسن الذي ذهب إلى جواز حذف موصوفها، وبنى ذلك على وروده عن العرب في قول الفرزدق:

إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع[1]

(يريد منافقا أي منافق).

ج- اختصار المسائل والإيجاز في الإعراب:

لقد قصد الأستاذ بهذا الأساس البعد عن تشعيب المسائل وتفريعها واختصار الأعاريب ويلمس هذا جليا من خلال المسائل التالية:

- ذهب عباس حسن إلى أنه لا حاجة لنا في سرد مواضع الابتداء بالنكرة واستقصائها، لأنها كثيرة كثرة فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه، حتى أوصلها بعض النحاة إلى أربعين موضعا[2].

- حكم المستثنى إذا كان الاستثناء تاما منفيا متصلا، يعرض عباس حسن ما ذكره النحاة في هذه المسألة ومنهم ابن مالك حيث يشرح له بيتين هما:

ما استثنت "إلا" مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب

إتباع ما اتصل، وانصب ما انقطع ومن تميم فيه إبدال وقع

يقول عباس حسن: "يريد ما استثنته "إلا" أي كانت أداة استثنائه وكان تاما، فإنه ينصب، ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشطر الثاني من البيت، حيث

[1] البيت للفرزدق في ديوانه ج2، ص 515.

[2] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 417.

نص على أنه بعد النفي وشبه النفي يكون المختار هو الإتباع مع المستثنى المتصل والنصب وحده مع المنقطع، إلا عند تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضا، ففهم من هذا أن الأول لابد أن يكون موجبا، وهذه تفريعات لا داعي لها..."[1].

أما رأي عباس حسن فيتمثل فيما يلي:

المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب في جميع صوره والمستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران: النصب والإبدال[2].

- إعراب ضمير الفصل.

يرى البصريون أنه ليس لضمير الفصل محل من الإعراب، فيقول سيبويه: "واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر"[3].

يقول ابن هشام: "زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف فلا إشكال، وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء يحسب ما قبله"[4].

أما عباس حسن فيقول: "... إنه في الحقيقة ليس ضميرا وإنما هو حرف خالص الحرفية... وإن الاسم الذي بعده يعرب حسب حاجة ما قبله، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود... والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرا، ولا غيرهما من أحوال الأسماء... إن اتباع ذلك الرأي الأنسب

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج2، هامش ص 259.

[2] المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط03، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ-1988م، ج 4، ص 390.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، تح: د. مازن المبارك وزميله، ط1، بيروت، دار الفكر، 1412هـ-1992م، ص 645.

والأيسر لا يمنع من اتباع غيره، لكنه يريحنا من تقسيم مرهق وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية، متمسكين بأنه ضمير وأنه اسم إلا في حالات قليلة..."[1].

اعراب الاسم التالي لـ: (ولاسيما):

ذهب جمهور النحاة إلى أن ما بعد (لاسيما) إذا كان معرفة جاز فيه وجهان: الجر بإضافة (سي) إليه وما زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و(ما) موصولة، أو نكرة موصوفة فإن كان ما بعد (لاسيما) نكرة جاز فيه مع ما ذكر النصب على أنه تمييز، أو مفعول به لفعل محذوف أو مستثنى[2].

أما عباس حسن فيرى بجواز نصب المعرفة من باب التيسير[3].

يرى الاكتفاء بمعرفة جواز الحركات الثلاث فيما بعد (لاسيما) دون معرفة توجيه هذه الحركات، أو إعراب ذلك الاسم فقال: "إذا كان الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاث فما الداعي إلى كد الذهن بمعرفة إعراباتها وتفصيل كل إعراب؟

الحق أنه لا داعي لذلك فالمهم – وهو حسبنا – أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها، وطريقة استعمالها، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث، من غير تعرض لتوجيه كل حركة، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها"[4].

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 218.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 186 – 187.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، هامش ص 347.

[4] المرجع نفسه، ص 348 – 349.

د- ترك الخلاف النحوي:

كثيرا ما يصف عباس حسن الخلاف بين النحاة في مسائل النحو بأنه خلاف شكلي لا أثر له، ومن هذه المسائل:

- اختلافهم في المجرور بحرف جر زائد.

ألحق بعض النحاة إعرابه بالإعراب التقديري فقال: في إعراب المجرور من جملة: (ما جاءني من كتاب) إنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد.

كما أعربه آخرون بالإعراب المحلي فقالوا: هو مجرور لفظا "بمن الزائدة" في محل رفع فاعل والخلاف لفظي لا أهمية له[1].

ومن ذلك خلاف النحاة في الجملة هل هي نكرة أم في حكم النكرة؟ حيث يرى عباس حسن أنه لا يترتب على هذا الخلاف شيء.

وخلافهم في العلم إذا أضيف إلى معرفة هل يفقد تعريفه ويكتسب تعريفا آخر أم هو باق على تعريفه إذ لا أهمية لهذا الخلاف عند عباس حسن[2].

وقوله عن خلافهم حول (مع) أهي ثنائية أم ثلاثية: "لا طائل فيما يدور، بين النحاة من جدل حول الأول لكلمة (مع) الباقية على ظرفيتها، أهي ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل؟ أم ثلاثية الوضع قد حذف حرفها الأخير الثالث وأن أصلها معي، فلما نقضت بحذف حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة لذلك؟ أم أن بعض أنواعها ثنائي وبعضها ثلاثي؟

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 75 – 76.

[2] المرجع نفسه، ص 372.

آراء متعددة خيرها الرأي القائل: إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل، معربة، منونة، ويحذف التنوين عند الإضافة، فإذا لم تضف – أحيانا – وكانت منصوبة منونة فهي ظرف باق على ظرفيته في بعض الآراء متعلقة بمحذوف، إما حال وإما خبر على حسب السياق..."[1].

هـ- الميل إلى السهولة ووضوح الرأي:

ومن المسائل التي بنى عباس حسن رأيه فيها على السهولة والوضوح ما ذهب إليه، في جعل الواو في (ولاسيما) للاستئناف، وهذا أسهل وأوضح من جعلها للحال أو العطف[2].

وكذلك، ما ذهب إليه من أن الرأي القائل بأن (الآن) ظرف زمان منصوب، وهذا أوضح عنده من الرأي القائل بأنه مبني على الفتح دائما[3]، أي أنه معرب.

وكذلك، ما ذهب إليه في تحديد الضمير في (إياك) حيث يرى بعض النحاة أن الضمير هو (إيا) وحدها والكاف حرف خطاب، في حين يرى الكوفيون أن (إياك) كلها ضمير وهي في الإعراب كلمة واحدة[4].

أما عباس حسن فيرجح رأي الكوفيين لما فيه من تيسير، ومن السهولة عنده أيضا، الاكتفاء برأي واحد من بين عدة آراء بناء على شهرة هذا الرأي، ومثال ذلك: اكتفائه برأي البصريين القائم على التنظير في عدم صحة دخول (ال) في الإضافة المحضة على المضاف إذا كان المضاف اسم عدد، والمضاف إليه هو المعدود وفي أوله (ال) وذلك بحجة أن رأي البصريين أكثر شهرة وشيوعا[5]، دون رأي الكوفيين.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 100.

[2] المرجع نفسه، هامش ص 348.

[3] نفسه، هامش ص 370.

[4] نفسه، ج1، ص 209.

[5] نفسه، ج1، ج3، ص 14.

إن المتأمل في هذه الاختيارات التي تبناها ووظفها الأستاذ عباس حسن يلاحظ فعلا أنها تختلف فعلا عن اختيارات غيره من النحاة الميسيرين المحدثين، فهو يعالج فعلا بعض ما اشتكى منه مدرسو النحو وطلبتهم، فنجده يبتعد عن التكلف في الاعراب والتوسع فيه، كما يعتمد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ميزانا يقيس عليه كل ما اختلف حوله من الأساليب اللغوية ويصحح به كثيرا من الاستعمالات اللغوية الخاطئة، كما نجده كذلك يراعي الجوانب التعليمية في النحو ويركز عليها كثيرا، فيختصر المسائل ويوجز فلا تشعب ولا تفريع عنده للمسائل النحوية، كما يدع الأستاذ كذلك الخلاف النحوي ويحد منه، بل يضع له حلولا في كثير من المسائل.

إن أهم ما راعاه الأستاذ في عمله هذا هو الميل نحو السهولة ووضوح الآراء النحوية وحصرها وجعلها رأيا واحدا – كلّما أمكن ذلك – للمسألة الواحدة، لقد اتبع الأستاذ كل هذه الأسس التيسيرية في حدود ما يسمح به التيسير وحسب رأيه واجتهاده، فلم يمس هيكل النحو وأسسه، ولم يعقد أساليبه ولم يجعله صعب التعلم والتحصيل، كما لم يتّهم واضعي النحو وشيوخه، بل رفع من شأنهم وأجلّهم وانتقى من نحوهم ما هو مناسب للناشئة والمبتدئين وما هو خاص بالباحثين والدارسين المتخصصين وحد له حدودا كذلك.

لقد استطاع الأستاذ عباس حسن أن يظهر بمظهر النحوي المتميز بلا تكلف ولا قصد، فسيرته العلمية تبين علاقته بالنحو العربي وتبحره فيه وفي أعماقه كما تبين غيرته الحقيقية والصادقة على اللغة العربية وموقفه من النحاة دليل كافي على ذلك، ونزعته النحوية برهان واضح على تميزه عن كثير من النحاة الميسرين المحدثين والأهم من ذلك كله آراءه النحوية التي ضمنها كتابه النحو الوافي، وطريقة إخراجه له ومناهج التأليف فيه، هذا المنهج الذي تمحور حول جملة من الاختيارات والأسس التي انفرد فيها الأستاذ بالطرح والدراسة، فميزته وظهر تيسير النحو من خلالها واضح المعالم عنده.

خـــاتمة

خاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن أعانني على إتمام هذا البحث الذي سعيت فيه إلى المقارنة بين تيسير النّحو عند النحاة القدامى وعند النّحاة المحدثين، وحاولت جاهدا لأن أوفي الموضوع حقه لأصل إلى أهدافه ولأحصل على النتائج التالية:

- أسباب ودوافع تيسير النحو عند النحاة القدامى تختلف عنها عند المحدثين، فالقدماء يسروا النحو انطلاقا من حاجة الناشئة إلى نحو واضح يسهل تعلمه وتوظيفه عند النطق والكتابة، أما المحدثون فأغلبهم طرق هذا الباب تقليدا واستجابة لما أثاره ابن مضاء بكتابه الرد على النحاة، وخاصة بعد تحقيقه من طرف الأستاذ شوقي ضيف.
- اعتمد القدماء في تيسيرهم للنحو على شرح المؤلفات الطوال وتأليف المتون والحواشي والتقريرات النحوية محافظين كل المحافظة على جميع مسائل النحو وأبوابه وأصوله، فكانوا يشرحون وينظمون ويرتبون بعيدا عن جوهر النحو وهيكله.
- أما المحدثون فقد دعا بعضهم إلى إلغاء بعض أصول النحو كنظرية العامل والعلل النحوية وحتى الإعراب، إلا أن مؤلفاتهم لم تخل مادتها النحوية من هذه الأصول، ولم يأتوا ببديل عنها.
- لقد حصر كثير من النحاة المحدثين التيسير في الإختصار والحذف لكثير من أبواب النحو.
- عمل النحاة القدامى على تيسير النحو بالتأليف فيه من جهة، وباعتماد طرق عملية في تدريسه من جهة أخرى، وهذا يدل على أنهم أدركوا أن قيمة التيسير ونجاعته تكمن كذلك في كيفيات ومهارات تدريس النحو وتعليمه للناشئة.

- تجاهل كثير من النحاة المحدثين طرق تدريس النحو وتعليمه وأثرها في تيسير النحو، فراحوا يهتمون بجانب التأليف النحوي فقط إلا فئة قليلة منهم، حيث أعطوا الجانب التعليمي حقه في التيسير، ففرقوا بين مصطلحين حديثين هامين هما النحو العلمي والنحو التعليمي.
- فالأول هو النحو في حد ذاته وهو قانون الكلام، ولا يمكن تيسيره فهو علم قائم بذاته، أما النحو التعليمي فهو المقصود بالتيسير والتطوير، وهو يتعلق بطرق وكيفيات تدريس النحو وتلقينه لمتعلميه، إذ التيسير يتمثل في تطوير هذه الطرق وجعلها نافعة في عرض المادة النحوية على الطلاب.
- تفطن النحاة القدامى إلى مفهوم الملكة اللغوية وإلى كيفيات تحصيلها، فأدركوا أن تعلم النحو نظريا وحفظ متونه لا يكسب صاحبه ملكة لغوية بل لابد له من الممارسات اللغوية والمشافهة.
- أما المحدثون فلم يولوا هذا الجانب اهتماما بالغا، بل ظهر من خلال مؤلفاتهم أن الأداء اللغوي السليم، كتابة ومشافهة يحصل بعد التمكن من علم النحو وبعد إدراك قواعده وفهمها ومن ثمة إخضاع الكلام لها، وبهذا فقد خالفوا النحاة القدامى في هذا الجانب.
- ارتبط تيسير النحو عند بعض النحاة المحدثين، بظهور نظريات لغوية غربية حديثة، تأثروا بها وحاولوا تطبيقها على العربية فحصروا إمكانية ذلك في ضرورة تيسير النحو بالمساس بأصوله وبجوهره.
- يمكن اعتبار أفكار ابن مضاء مرجعية نظرية في تيسير النحو عند النحاة المحدثين، وأن ما قاموا به حديثا هو استجابة وتجسيداً لأغلب أفكاره ودعواته.
- كتاب النحو الوافي لعباس حسن هو من أشهر وأنفع كتب التيسير النحوي الحديثة، ومنهجه في تيسير النحو من أحسن المناهج الحديثة فهو مجدد ومحافظ في آن واحد، وهذا هو سر نجاحه وشهرته.

- مراعاة مستويات المتعلمين في تأليف كتب النحو أمر مهم في ميدان تيسير النحو، وقد انتبه إليه النحاة الأوائل، فظهرت عندهم المؤلفات الطوال والمختصرات والمتون والحواشي.

وهو ما انتبه إليه عبّاس حسن كذلك في كتابه "النحو الوافي" لما خصّص فيه قسماً للمبتدئين وقسماً للدّارسين المتخصّصين.

ينبني مفهوم تيسير النحو على ثلاثة عناصر أساسية في عملية تعلّم النّحو وتعليمه، هي: معلّم النّحو، المتعلّم المبتدئ، المادة النحويّة.

وكلّ عنصر من هذه العناصر يجب أن تتوفّر فيه شروط مساعدة على تعلم النّحو.

معلّم النّحو:

- يكون ملماً بالمادة النحويّة ومتمكّناً من علم النّحو.
- يخاطب المتعلمين بلغة سليمة ومفهومة تظهر عليها قواعد النّحو التي تعلّموها وأدركوها، ليتجسّد بذلك مفهوم التعلّم بالمثال، أي أنّ صورة القاعدة النحويّة ترتسم في ذهن المتعلّم الذي يسمع جملاً قصيرة باستمرار من معلّمه الذي يتعمّد التكرار ورفع الصّوت.

المتعلّم المبتدئ:

- يكون ذا قابلية ورغبة في التعلّم، وصاحب قدرةٍ على الحفظ والترديد والاسترجاع والاستنباط.
- أن يتعوّد على توظيف ما تعلّمه مشافهة في تخاطباته اليومية، لينمّي بذلك ملكته اللّغوية، وليثبّت ما تعلّمه من قواعد النحو بطريقة غير مباشرة.

المادة النّحويّة:

- تكون مرتبة ومبسّطة ومنتقاة وفق ما يلائم مستوى كل فئة من المتعلّمين.
- تقدّم للمتعلّمين بمراعاة مبدأ التدرّج والتّسهيل.
- تقدّم مصطلحاتها مشروحة ومبسّطة وموحّدةً أي غير متعددة.
- لا يطّلع المتعلّم المبتدئ على المسائل النحوية المعقّدة كي لا ينفر من تعلّم النّحو، ولا ينبهر من كثرة المؤلّفات النّحوية.
- اعتماد الطرق والوسائل التكنولوجية الحديثة أمر مهمّ في تدريس النّحو.
- هناك خلط لدى النحاة المحدثين بين الدراسة اللّغوية والدراسة النحوّية.

شملت المقارنة بين ابن مضاء وعباس حسن جوانب واضحة ومفيدة ، لإظهار نقاط الإتفاق والاختلاف بين هذين العلمين النحويين، ومن هذه الجوانب أذكر مايلي:

– موقف كل واحد منهما من أصول النحو العربي ومن النحاة القدامى، والنزعة النحوية لكل منهما .

– مضمون كتاب الرد على النحاة، ومضمون كتاب النحو الوافي ودواعي تأليف كل منهما .

تيسير النحو عند كل واحد من هذين العلمين، وطريقته في ذلك .

فمن المفيد إذن أن أقدم خلاصة هذه المقارنة في شكل نقاط أساسية تتمثل فيما يأتي :

– موقف ابن مضاء هو رد على النحاة ومخالفة لهم، وإقرار منه بأنهم ارتكبوا أخطاء في تأصيلهم لقواعد النحو، والواجب هو تقديم النصيحة لهم، وتصحيح هذه الاخطاء .

– موقف عباس حسن من النحاة القدامى هو موقف احترام وإجلال لهم، وموقف تقدير وتثمين لجهودهم النحوية، فهو يسمى ما اعترض النحو العربي شوائب داخلته ونمت فيه، فشوهت جماله وأضعفت شأنه، فيدعوا الى أن تمتد إليه الأيادي البارة مجتمعة لتخلصه مما أصابه .

– موقف ابن مضاء من أصول النحو يظهر في النقاط التالية :

1– يرفض العامل النحوي، ويدعو إلى إسقاطه من النحو .

2– لا يرفض القياس، بل يدعو إلى تصحيحه، ودراسته دراسة صحيحة كما هي عند الفقهاء، ويشترط لإستعماله شروطا دقيقة .

3– لا يرفض ابن مضاء التعليل كله كما فعل الفقهاء ظاهريون ، بل يقبل منه العلل الأول وبعضا من العلل الثواني .

– موقف عباس حسن من أصول النحو لا يحمل معاني الإسقاط والرفض والتصحيح، وإنما يرتبط بجوانب تيسيرية في النحو العربي، لأنه يقر بأن التراث النحوي والصرفي الذي تركه النحاة الأوائل نفيس غاية النفاسة، وأن ما بنوه هو صرح شامخ البناء، وطيد الدعامة، راسخ وقوي بسبب العناية التي وجهوها له .

أما الجوانب التيسيرية عنده، فهي البعد من التكلف والجدل والميل نحو السهولة والتيسير، وإختصار المسائل النحوية والإيجاز في الإعراب، وترك الخلاف النحوي .

– يتضمن كتاب الرد على النحاة جملة من الأفكار، تتعلق بأصول النحو وأسسه ،وهي في مجملها إعتراضات للنحويين ومناقشات لهم، تمس منهجهم في تأسيسهم لقواعد النحو

ففيه كلام عن العامل والقياس والتعليل كما يشمل جزء منه بابي التنازع والاشتغال وفاء السببية ،وواو المعية ، وهو لا يعد كتابا في تيسير النحو ولا كتابا تعليميا له .

– كتاب النحو الوافي هو كتاب تعليمي في النحو مقسم إلى أبواب نحوية عامة تندرج تحتها أكثر من مائة وثمانين مسالة نحوية مستقلة ،قام المؤلف بمناقشتها موظفا لمجموعة من المواد المساعدة له في تيسيره للنحو تمثلت في الشواهد النحوية القديمة، والأمثلة المعاصرة والآيات القرءانية والأحاديث النبوية الشريفة، بالإضافة إلى بعض الجداول الإحصائية والتوضيحية وبعض النماذج الإعرابية، والقواعد النحوية والصرفية، وبعض التعريفات الواضحة والدقيقة، وهو موجه لفئتين من الطلبة، فئة المتعلمين المبتدئين وفئة الداريسين المتخصصين .

– لم يرد ابن مضاء تيسير النحو في كتابه الرد على النحاة ولم يوجهه إلى الدارسين والمتعلمين بل يخاطب به النحاة الأوائل، واضعي النحو ومؤسسيه .

عدّ النحاة الوصفيون المحدثون كتاب الرد على النحاة منطلقا لهم في تيسيرهم للنحو، من خلال تبني بعض أفكاره ومحاولة توظيفها في مؤلفاتهم .

– قدم عباس حسن كتابه النحو الوافي وبناه على أسس تيسيرية، خدمة لطلبة النحو المبتدئين والداريسين المتخصصين، كما أدرك جيدا ان النحاة لم يخترعوا القواعد من تلقاء أنفسهم، وهذا ما قاده إلى عدم المساس بهذه القواعد، فسعى إلى تبليغ النحو للمتعلمين دون التعرض لقوانينه وأصوله .

– من دواعي تأليف كتاب الرد على النحاة، الدافع الديني الذي قصد به صاحبه إلى إسداء النصيحة للنحاة من اجل تصحيح أخطاءهم، وتوجيه مذهبهم في التأويل والتعليل

والتقدير، والأخذ بظاهر الكلام وهذا حتى يعرض النحو في صورة مبسطة تجعل تعلمه سهلا وغير شاق على الطلبة ومدرسيهم .

– الدافع إلى تأليف كتاب النحو الوافي هو دافع تعلمي بالدرجة الأولى، حيث سعى فيه عباس حسن إلى إخراج نسخة نحوية تناسب فئتين من دارسي النحو العربي، وتتميز عن باقي كتب التيسير النحوي بما تضمنته من أراء نحوية مفيدة.

مكتبة البحث

مكتبة البحث

القرآن الكريم برواية ورش

1. إبراهيم مصطفى وآخرين ، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة "حي"، القاهرة، ط2، 1972، ج1و2.

2. إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط 2003.

3. عبد الله أحمد جاد الكريم ،النحو العربي عماد اللغة والدين ، الجامعة السعودية، مكتبة الآداب علي حسن،دت،دط.

4. الأزهري، تهذيب اللغة،تح: مجموعة من العلماء، القاهرة ، د ت ، ج1.

5. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح سعيد الأفغاني، دمشق/1957.

6. ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر الملوك والطوائف، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت.د ت ط.

7. أبو أوس إبراهيم الشمسان، مقدمة في تاريخ النحو، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية المملكة العربية السعودية، ط2011/1.

8. البغدادي، خزانة الأدب، تح: د ، عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1387هـ / 1967م ، ج1 .

9. أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، م الجامعة السورية، 1952.

10. أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1954.

11. تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د ت).س

12. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب، القاهرة،ط 2001م.

13. الجاحظ أبو عثمان عمرو، رسائل الجاحظ- في المعلمين- تحقيق : د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت-1991، ج3.

14. الجاحظ، البيان والتبيين، ج1.

15. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار الكتاب العلمية بيروت- لبنان.

16. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، بيروت، د.ت، لبنان،ج2.

17. ابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص تح : عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية،دط.دت، ج1.

18. حسام احمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دار الاقام العربية القاهرة، ط1/2007.

19. حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دار المناهل للطباعة، د ط، القاهرة، 1994.

20. حسان عبد الله بن محمد الغنيمان، مقال المنظومات النحوية آثارها في تعليم النحو، مجلة كلية دار العلوم، ع33، د.ت.

21. حسين بن زروق، حصول ملكة اللغة عند العلماء العرب،، ص : 153، نقلا عن كتاب التعريفات – الدار التونسية للنشر1971.

22. أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، مكتبة الحياة – بيروت- لبنان – ج3.

23. خالد عبد الرحيم عبد الإله، الفكر النحوي عند النحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين- دراسة وتحليل- مكتبة الآداب القاهرة، ط1.

24. خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة ، المدارس والخصائص،دط.

25. خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح عز الدين التنوخي، منشورات وزارة الثقافة دمشق، د.ط/1961هـ.

26. الخليل ابن أحمد، معجم العين، م.ت.ن، تح د.مهدي المخزومي، ود.إب راهيم الحمرائي، ج8.

27. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، د ط، دت، 1406هـ/ 1986م.

28. عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، د.ط، د.ت.

29. عرفة محمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، (د ن)، (د ت).

30. عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب و مفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2007.

31. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مرقم للنشر 2007- الجزائر، ج1.

32. السامرائي إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968م.

33. السامرائي إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، ت ط 1995،.

34. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1983.

35. السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح:أ.عبد المنعم خفاجة، مطبعة الحلبي، د.ط،د.ت.

36. السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحور، مطبعة المعارف لحيدر آبار، 1310هـ.

37. عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف – مصر /1971.

38. شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف المصرية، القاهرة، ط4، 1995.

39. الشيخ عيد العزيز ابن إبراهيم بن قاسم ، المتون العلمية، د.ط، دار الرياض – مكة، د.ت

40. صاري محمد، تيسير النّحو: موضة ام ضرورة؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النّحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001.

41. صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة للطبع و النشر و التوزيع، بوزريعة، الجزائر،ط1، 2004.

42. صلاح العقاد، المغرب في بداية العصور الحديثة، محاضرات على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية 1963/62م د. ت.ط.

43. طلال علامة، تطور النحو العربي، في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

44. أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين – تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المكتبة العصرية – صيدا بيروت، د.ت.

45. عباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام بما حل مراكش وأغمات من إعلام، ج1.

46. عباس حسن وجهوده النحوية (رسالة ماجستير)ن لزينب شافعي عبد الحميد، جامعة الأردن.

47. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ، ط2، دار المعارف، مصر، 1971.

48. عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة المتجددة، د.ت، د.د.ط،ج1.

49. عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، الدليل إلي المتون العلمية – مطبعة دار الرياض- مكة، د.ت

50. عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني 546/510هـ -1151/1116م، تاريخ سياسي وحضارة، دار المغرب الإسلامي لبنان بيروت، ط1، 1988.

51. علي سلامة محمد، الأدب العربي في الأندلس تطوره و موضوعاته و أشهر أعلامه، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1، 1989م.

52. علي ناصيف النجدي، تاريخ النحو، دار المعارف، كورنيش النيل القاهرة ج.م.م، ط2.

53. علي مزهر الياسري، الفكر النحو عند العرب، أصوله ومناهجه،تقديم د عبد الله الجبور، الدار العربية للمطبوعات بيروت – لبنان ، ط 2003/1.

54. عيسى الشريفوني، اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمين العربية من عير الناطقين بها، المجلد 15، ع2.

55. ابن فارس، مقاييس اللغة، م.ت.ن 236/5هـ، تح عبد السلام هارون، ط1، إتحاد الكتاب العربي، 2002.

56. فاروق عبد المعطي، ابن حزم الظاهري وعلي بن احمد بن سعيد بن حزم الأموي الأندلسي، جامعة المنصورة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 1992م.

57. فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية وعروبة اللسان، دار الفكر، دمشق، ط1999/1.

58. بن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ط1، 1351هـ.

59. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق : أبو فهد/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر– القاهرة، ط1992/3م.

60. عبد الكريم البكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ط 1982.

61. عبد المنجم السيد جدامى، منتصر عبد الرحيم ، دراسات إستشراقية حول التراث النحوي العربي ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ط1.

62. عبد المتعال الصّعيدي، النّحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ت).

63. محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين ابن الطراوة و أثره في النحو، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1. 1400هـ- 1980 م.

64. محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي، نقلا عن رسائل الجاحظ، ج3.

65. محمد الصلابي، إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، سقوط الأندلس الإسلامية ومحاكم التفتيش البربرية، مكتبة الصحابة الإمارات العربية، الشارقة، ط1، 2001.

66. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار العلوم، جامعة القاهرة، ط4، 1410هـ/1989م.

67. محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللّغوية والأدبية، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1989م.

68. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي بين الشرق و الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

69. محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه وقضياه وكتبه،مكتبة الآداب،ط1 ،2009.

70. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، بعناية مازن علي الشيخ محمد، دار الفكر، بيروت للطباعة والنشر، 2007م.

71. ابن مضاء القرطبي، ابن كتاب الرّد على النحاة ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982.

72. ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.

73. أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، حققه و رتبه ووضع فهارسه : مصطفي الشقا، إبراهيم الأنبا ري، عبد الحفيظ الشلبي، مطبعة شركة المرحوم السيد مصطفي الباجي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1954/2.

74. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة 1958 م.

75. مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

76. مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط2، 1986.

77. نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء المحدثين، مراجعة وتقدم د .عبده الراجحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، دط، دت.

78. نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامع الحديث الأزارطية، الإسكندرية، د.ط.

79. وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، تناول مفهوم النظم عند قدامى العرب وصلة ذلك بالدراسات اللغوية المعاصرة، دار الرشيد – دمشق – بيروت- مؤسسة الإيمان- بيروت لبنان- ط1984/1.

ثانيا- المجلات:

80. تواتي ابن تواتي، مقال بعنوان : هل النحو العربي بحاجة إلى تيسير(2)، مجلة اللسانيات العامة 8، نقلا عن مجالس العلماء، للزجاجي، تح د. عبد السلام هارون، الكويت 1962.

81. تواتي بن تواتي بن تواتي، هل النحو العربي في حاجة إلى تسيير ، مجلة اللسانيات، العدد الثامن، نقلا عن: مجالس لعلماء للزجاجي . تح د: عبد السلام هارون .الكويت 1962.

82. حازم سليمان الحلبي، تيسير النحو إلى ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي– الرباط.

83. حسان عبد الله بن محمد الغنيمان، مقال المنظومات النحوية آثارها في تعليم النحو، مجلة كلية دار العلوم، ع33، د.ت.

84. حسين بن زروق، حصول ملكة اللغة عند العلماء العرب،، ص : 153، نقلا عن كتاب التعريفات – الدار التونسية للنشر1971.

85. حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللغة عند علماء العرب ، مجلة اللغة والأدب – العدد5، السنة 1994م.

86. خالد بن عبد الكريم البسندي، محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، بحث منشور في مجلة الخطاب الثقافي، ع3، 2008م.

87. عبد الرحمان الحاج صالح ، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، المرحوم ، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ع2013/17.

88. عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، مقال ألقي في ندوة إتحاد الجامعات العربية في الجزائر عام 1984.

89. عبد الرحمن أحمد الإمام، تيسير النحو بين التجديد والفوضى، ألقي في المؤتمر الدولي، لبنان، 2015.

90. عبد الرحمن الحاج صالح: الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، مجلة اللسانيات، ع03.

91. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، العدد الثاني سنة 1973 / 1974.

92. قداري فاطمة، النحو التعليمي في التراث اللساني العربي، ، مجلة المعيار– العدد : 11/جوان/2015.

93. عبد المجيد سالمي، المنطلقات اللغوية الأساسية في بناء طرائق تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، مجلة الآداب واللغات، ع.2006/1، منشورات قالة، الأبيار– الجزائر.

94. محمد الحباس، النحو العربي بين التيسير و التدمير، مجلة اللغة العربية، ع.2005/13، انجاز وتصميم – منشورات قالة– الأبيار– الجزائر2005.

95. محمد صاري، تيسير النحو في ضوء علم تدريس اللغات، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، ع02، سنة 2005.

ثالثا– المخطوطات

1. عبد القادر سلامي، ابن سيدة اللغوي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر،. 1410 هـ – 1989م.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول : تيسير النحو العربي عند النحاة القدامى

أولا– جهود النحاة في تأسيس قواعد النحو العربي..... 8

1- ظـهـور اللـّحــن..... 9

2-السّمـــــاع..... 16

3-القـيـاس..... 19

4-التـعـلـيل..... 22

ثانيا– جهود النحاة القدامى في تيسير النحو العربي..... 26

ثالثا– سمات كتب النحو التعليمية و طرق التأليف فيه..... 32

1- أنماط التصنيف النحوي..... 32

2- مظاهر التفاوت بين المصنّفات النحويّة..... 34

3 – نماذج متنوعة لمصنفات التيسير النحوي 43

رابعا– الجوانب التطبيـقية في تيسيـر النحـو وكيفيات تحصيل الملكة اللغوية..... 63

1-الأسباب والدوافع التي أدت إلى تيسير النحو قديما..... 63

2- الملكة اللغوية وكيفيات تحصيلها..... 65

3-كيفيات حصول الملكة اللغوية..... 70

4 – الجانب التطبيقي في جهود تيسير النحو وتعليمه قديما 77

الفصل الثاني : ابن مضاء القرطبي وكتابه الرد على النحاة

أولا– شخصية ابن مضاء ونشاطه العلمي 88

1-مولده ونشأته..... 89

2- تكوينه وشيوخه..... 90
3- اعتقاده وأخلاقه ومذهبه الفقهي..... 93
ثانيا- نحاة الأندلس وكتاب سيبويه..... 104
1- نبذة عن النشاط اللغوي في الأندلس..... 104
2- أهمية الكتاب..... 107
3 -إهتمام النحويين "بالكتاب"..... 109
ثالثا-العامل النحوي..... 114
1- معنى العامل والمعمول والعمل..... 115
2- المعمول..... 116
3-العمل..... 116
رابعا-التعريف بكتاب الرد على النحاة..... 117
1- التعريف بكتاب الرد على النحاة..... 117
2-الكتاب من حيث الشكل والتبويب..... 117
3- الكتاب من حيث المضمون..... 118
4- دواعي و ظروف تأليفه..... 119
خامسا-منهج ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة..... 125
1-الأسس المنهجية في تأليف كتاب الرّد على النحاة..... 125
2- أثر كتاب الرد على النحاة في العلماء والمتعلمين..... 127
سادسا- إهتمام النحاة المحدثين الوصفيين بكتاب الرد على النحاة ومكانته من منظور تيسير النحو 129
1-اهتمام النحاة المحدثين الوصفيين بكتاب الرد على النحاة..... 129
2- خصائص الدرس النحوي عند النحاة المحدثين..... 131
سابعا- آراء ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة..... 134
1- قوله في العامل النحوي..... 136
2- قوله في القياس..... 136

3 قوله في العلل الثواني والثوالث..... 137

الفصل الثالث:تيسير النحو عند النحاة المحدثين

أولا–محاولات تيسير النحو الحديثة..... 142

1–محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" سنة 1937م..... 142

2–محاولة الدكتور شوقي ضيف عند تقديمه لكتاب "الرّد على النّحاة لابن مضاء القرطبي، وكذلك في كتابيه "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده..... 145

3– محاولة الدكتور تمّام حسّان في كتابيه "العربية بين المعيارية والوصفية" و"اللّغة العربية معناها ومبناها"..... 146

4– محاولة الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه "في النحو العربي قواعد وتطبيق" و"في النحو العربي نقد وتوجيه" 1964..... 147

5– محاولة الأستاذ عبد المتعال الصّعيدي..... 149

6– محاولة أمين الخولي في كتابه الموسوم بـ:"هذا النّحو"..... 150

7– محاولة الأستاذ إبراهيم السّامرائي في كتابه: "في النحو العربي نقد وبناء"..... 151

ثانيا–دواعي تيسير النحو العربي عند النحاة المحدثين..... 155

ثالثا–طرق التيسير النّحوي عند النّحاة المحدثين..... 161

1– الإحياء..... 161

2– الإصلاح..... 162

3– التّبسيط..... 163

4– التّجديد..... 163

5– التّيسير..... 165

الفصل الرابع:الأستاذ عبّاس حسن وكتابه "النحو الوافي"

أولا– عبّاس حسن وكتابه "النحو الوافي"..... 169
1- الدكتور عبّاس حسن..... 169
2- موقفه من النحاة القدامى ونزعته النحوية 170
3- دعوته إلى تيسير النحو ومفهوم التيسير عنده 177
ثانيا– كتاب النّحو الوافي..... 197
1- شكله ومضمونه وأبوابه..... 197
2- تميّزه عن كتب التيسير النحوي الحديثة، واهتمام المدرسين به..... 199
3- الأسس التي بنى عليها عباس حسن آراءه واختياراته..... 205
خاتمة..... 215
مكتبة البحث..... 223
الفهرس..... 234

ملخص :

دراسة تبين جهود النحاة القدامى والمحدثين في تيسير النحو، فتعددها وتقارن بينها من حيث كثرة المصنفات النحوية وتنوعها، ومن حيث طرق تيسير النحو والجوانب التطبيقية فيه، وكذلك من حيث أسبابه ودواعيه.

فهي تركز على أنموذجين هامين من هذه المصنفات، أحدهما قدم والأخر حديث. فالقديم هو كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، والحديث هو كتاب النحو الوافي للأستاذ عباس حسن.

كما تظهر كذلك الآراء النحوية للمؤلفين وموقفهما من أصول النحو ومن النحاة القدامى المؤسسين للنحو، لتقيس بذلك مدى مساهمتهما الفعلية في تيسير النحو.

كما تسعى هذه الدراسة كذلك إلى إمكانية الاستفادة من طرق تيسير النحو التي وظفها النحاة القدامى في مؤلفاتهم، وفي تدريسهم للمادة النحوية وتوظيفها في التدريس النحوي الحديث.

الكلمات المفتاحية: تيسير النحو– جهود النحاة المحدثين — جهود النحاة القدامى– طرق تيسير النحو

Résumé En français

Une étude montrant les efforts des grammairiens anciens et modernes pour faciliter la grammaire vis à vis leur nombre et leur comparaison en termes d'abondance et de diversité des œuvres grammaticales, en termes de moyens de faciliter la grammaire et ses aspects appliqués, ainsi qu'en termes de causes et de raisons.

L'étude se concentre sur deux exemples importants de ces œuvres, l'une ancienne et l'autre moderne. L'ancien est le livre de la réponse à la grammaire d'ion Madha le Qurtubi, et le moderne est le livre de la grammaire adéquate du professeur Abbas Hassan.

Ainsi que les vues grammaticales des auteurs et leur position des grammairiens et des poètes fondateurs, mesurant ainsi leur contribution réelle à la facilitation de la grammaire.

Cette étude cherche également à tirer des méthodes de facilitation de la grammaire employées par les sculpteurs anciens dans leurs écrits, ainsi que dans leur enseignement du matériel grammatical et de son utilisation dans l'enseignement grammatical moderne.

Les mots clés : faciliter la grammaire -les efforts des grammairiens modernes- les efforts des grammairiens anciens- méthodes de facilitation de la grammaire.

Summary

A study showing the efforts of ancient and modern grammarians to facilitate grammar with respect to their number and comparison in terms of the abundance and diversity of grammatical works, in terms of ways to facilitate grammar and Its applied aspects, as well as in terms of causes and reasons. The study focuses on two important examples of these works, one old and the other modern. The former is the book of the answer to the grammar of ibn Madha the Qurtubi, and the modern is the book of the proper grammar of Professor Abbas Hassan.

As well as the grammatical views of the authors and their position of the grammarians and founding poets, these measuring their real contribution to the facilitation of grammar. This study also seeks to derive methods of grammar facilitation used by ancients culptors in their writings, as well as in their teaching of grammatical material and its use in modern grammar teaching.

Keywords: facilitate grammar -the efforts of modern grammarians- grammarians the efforts of ancient - methods of grammar facilitation.